مجلة جيل

الدراسات السياسية والعلاقات الدولية

مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة عالميا تصدر دوريا عن مركز جيل البحث العلمي

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche P.O.BOX - www.jilrc.com - politic@journals.jilrc.com



ISSN 2410-3926 - DOI Prefix: 10.33685/1411

العام الحادي عشر – العدد 42: سبتمبر 2026


بسم الله الرحمن الرحيم

ISSN 2410-3926
DOI Prefix: 10.33685/1411

التعريف:

مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة عالميا تصدر دوريًا عن مركز جيل البحث العلمي تعني بالأبحاث العلمية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دوريا في كل عدد.

تتناول المجلة إسهامات مختلف الباحثين والمهتمين بمجال العلوم السياسية سواء ما تعلق بالرصيد النظري أو بقضايا الساعة أو بترجمة الأعمال ذات الأهمية العلمية المعترف بها.

تعد هذه الدورية العلمية تكريسا لحرص المركز على تشجيع الأبحاث والمجهود العلمي، وعلى الإسهام في إثراء الرصيد النظري لمختلف العلوم بنشر الدراسات الجادّة والراقية، استناداً إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

المشرفة العامة / أ.د سرور طالبي

المؤسسة ورئيسة التحرير: أ.د. هادية يحياوي

أسرة التحرير:

أ.د. حاجي دوران
أستاذ العلوم الاجتماعية والإدارة جامعة أديامان –تركيا-

أ.د زواقري الطاهر
عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية –جامعة خنشلة الجزائر

أ.د. قادري حسين
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة الجزائر

د. زرارة عواطف
أستاذة القانون بجامعة الشارقة-الإمارات العربية المتحدة-

د. عدنان خلف حميد البدراني
رئيس فرع العلاقات الدولية، جامعة الموصل، العراق

د. ناجي الهتاش
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية –جامعة تكريت-العراق

د. أمين البار
أستاذ العلوم السياسية جامعة تبسة - الجزائر

أعضاء الهيئة العلمية التحكيمية للعدد:

أ.د. ساحلي مبروك (جامعة أم البواقي، الجزائر)
أ.د. نور البصراتي (جامعة بني سويف، جمهورية مصر العربية)
د. زوبير الخواجة (جامعة تشالرز، جمهورية التشكيك)

قواعد النشر

تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتو افر فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية:

<u>بالنسبة للمقالات:</u>

- تنشر المجلة المقالات التي تستوفي الشروط الآتية:
- الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية المعمول بها دوليا في الدوريات المحكمة، والتي تستجيب لشروط البحث العلمي.
- تعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد والموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ بالأشخاص أو الأنظمة.
- يراعى في المقالات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجدية وألا تكون محل نشر سابق أو مقتطف من مذكرة أو أعمال، ملتقى.
- أن تكون المواضيع المقدمة ضمن اختصاص المجلة.
- أن تلتزم المقالات الدقة وقواعد السلامة اللغوية، وألا يتعدى حجم العمل 15 صفحة مع احتساب هوامش، مصادر وملاحق البحث.
- ترسل المادة العلمية في ملف مرفق بملخص بلغة البحث وآخر بإحدى اللغات: العربية، الفرنسية أو الانجليزية (حسب لغة البحث).

<u>بالنسبة للأعمال المترجمة:</u>

- تقبل من الأعمال المترجمة تلك التي تتصل باختصاص المجلة.
- تقبل الأعمال المترجمة من وإلى: العربية، الفرنسية، الإنجليزية أو الألمانية .
- تخضع المقالات لاستشارة ترجمانيين مختصين في اللغات المذكورة أعلاه.

سياسة التحكيم:

- تحول الأعمال المقدمة المقالات إلى أساتذة من ذوي الخبرة العلمية حسب اختصاص المقالة.
- يبلغ الباحث المرسل بتلقي مادته في غضون 5دقائق من تسلمها.
- تراعي السرية في التحكيم.
- تلتزم هيئة التحكيم بإبداء الرأي واتخاذ القرار في غضون شهر من تمكينها من المادة المقترحة للنشر.
- يحق لهيئة التحكيم أن ارتأت ضرورة إقرار تعديلات على المواد المقدمة للنشر.
- يعلم الباحث المرسل بقبول مادته للنشر على أن يعلم بتاريخ نشرها حسب رزنامة المجلة.

شروط النشر:

- شكل الكتابة: باللغة العربية شكل Traditional Arabic حجم 14.
- بالنسبة للغات الأجنبية شكل Times New Roman حجم 12.
- يرفق الباحث الباعث مادته بسيرة ذاتية علمية مفصلة.
- تهمش معلومات البحث حسب طريقة شيكاغو الأمريكية بترتيب تسلسلي يتبع متن البحث.
- ترتب هوامش المعلومات في نهاية كل صفحة.

نموذج التهميش:

1. **الكتب باللغة العربية أو الأجنبية:** لقب واسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة.
2. **النصوص التشريعية :البلد**، نوع النص، مضمون النص، سنة الصدور.
3. **المجلات والدوريات:** عنوان المجلة أو الدورية، لقب واسم الكاتب، عنوان المقالة، عدد المجلة، تاريخ الصدور، صفحة الاقتباس.
4. **الرسائل الجامعية:** لقب واسم الطالب، عنوان المذكرة، درجة المذكرة، مؤسسة تسجيل المذكرة، كلية التخصص، السنة الجامعية، صفحة الاقتباس.
5. **التقارير الرسمية :جهة** إصدار التقرير، موضوع التقرير، مكان نشر التقرير، سنة إصدار التقرير ، صفحة الاقتباس.
6. **المراجع الالكترونية:**

يوثق المرجع المنقول عن شبكة" الإنترنت" بذكر معلومات الرابط الإلكتروني كاملا مع ذكر صاحب المادة المنشورة، وتاريخ زيارة الموقع .

ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:

politic@journals.jilrc.com

الفهرس

	الصفحة
• الافتتاحية	09
• **التصعيد الأمريكي –الصهيوني تجاه إيران و انعكاساته على استقرار النظام السياسي؛** علي مراد كاظم – مؤيد جبار حسن –حمد جاسم محمد (مركز الدراسات الاستراتيجية؛ جامعة كربلاء، العراق)	11
• **الدور التوعوي والرقابي لمؤسسات المجتمع المدني: مقاربة بيئية –اجتماعية؛** سالك نبيلة (جامعة باتنة01، الجزائر)	33
• **ملامح السياسة الدينية في الدولة العثمانية بين إعمال الشريعة الإسلامية وكفالة الحريات الدينية؛** ماجد هاشم كيلاني (جمهورية مصر العربية)	45
• **ترجمة لكتاب كارل ياسبرس: مواطن العالم؟** عماد عماري (جامعة تونس، تونس)	77
• **Rebuilding the Social Contract: The Role of Civil Society in Supporting State-led Recovery Across the Middle East and North Africa;** Josiane Atallah (Social Sciences Lab MENA, Tallinn, Estonia)	89

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز
© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي

الإفتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

تسعد هيئة التحرير أن تصدر العدد الثاني والأربعين من المجلة، الذي يضم مجموعة من الدراسات والبحوث والترجمات العلمية، وتعكس موضوعاته تعدد المقاربات والاهتمامات في حقول العلوم السياسية والاجتماعية والتاريخ والفكر السياسي، اهتمت بتحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع، وقضايا الاستقرار والتعددية والمواطنة والتحولات التي يشهدها عالمنا المعاصر.

يفتتح العدد بدراسة تتناول التصعيد الأمريكي– الصهيوني تجاه إيران وانعكاساته على استقرار النظام السياسي، من خلال تحليل أدوات التصعيد، وقدرة المؤسسات الإيرانية على مواجهة الضغوط، واستشراف عدد من المسارات المستقبلية. ويليها بحث يتناول الدور التوعوي والرقابي لمؤسسات المجتمع المدني من خلال مقاربة بيئية–اجتماعية، مبرزًا أهمية المشاركة المجتمعية في حماية البيئة وتعزيز الرقابة والمواطنة الفاعلة، كما يتضمن العدد دراسة موسعة حول ملامح السياسة الدينية في الدولة العثمانية، تبحث في العلاقة بين إعمال الشريعة الإسلامية وكفالة الحريات الدينية، وما أفرزته التجربة العثمانية من آليات لإدارة التعدد الديني وإدماج غير المسلمين في مؤسسات الدولة.

وفي المجال الفكري والفلسفي، يقدم العدد ترجمة لدراسة حنّا آرنت حول الفيلسوف كارل ياسبرس ومفهوم المواطنة العالمية، بما تطرحه من أسئلة حول التواصل الإنساني والمسؤولية السياسية ووحدة البشرية في عالم متزايد الترابط.

ويُختتم العدد بدراسة باللغة الإنجليزية تتناول إعادة بناء العقد الاجتماعي ودور المجتمع المدني في دعم التعافي بقيادة الدولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مستندة إلى تجارب عدد من دول المنطقة في تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني والثقة في المؤسسات.

إن هذا التنوع في موضوعات العدد لا يمثل تشتتًا بقدر ما يعكس تعدد زوايا النظر إلى إشكالية مركزية تتمثل في كيفية بناء مجتمعات أكثر استقرارًا وقدرة على إدارة الاختلاف والأزمات والتحولات، من خلال مؤسسات فاعلة ومجتمع مدني مشارك ورؤية تستفيد من التجارب التاريخية والفكرية والمعاصرة.

وإذ نقدم هذا العدد للباحثين والقراء، نتوجه بالشكر إلى جميع الباحثين والمساهمين والمحكمين الذين أسهموا في إنجازه، آملين أن تشكل الدراسات المنشورة فيه إضافة علمية، وأن تفتح آفاقًا جديدة للنقاش والبحث والتفاعل الأكاديمي.

والحمد لله رب العالمين الذي بفضله تتم الصالحات

رئيسة التحرير / أ.د. هادية يحياوي

التصعيد الأمريكي – الصهيوني تجاه إيران و انعكاساته على استقرار النظام السياسي

US-Zionist Escalation Against Iran and Its Repercussions for the Stability of the Political System

أ.م.د . علي مراد كاظم - أ.م .مؤيد جبار حسن - أ.م.د .حمد جاسم محمد

(جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، العراق)

Ali murad Kadhim - Muayad Jabbar Hassan - Hamad jasim Mohammed

(University of Karbala, Center for Strategic Studies, Iraq)

مستخلص:

يتناول البحث أثر التصعيد العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية في استقرار النظام السياسي الإيراني، من خلال تحليل طبيعة الصراع وتطوراته وانعكاساته الداخلية، ويستعرض البحث جذور العداء بين الطرفين منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979، مرورًا بالأزمات السياسية والعقوبات الاقتصادية والملف النووي، وصولًا إلى مرحلة المواجهة العسكرية المباشرة وما رافقها من تصعيد إقليمي شارك فيه الكيان الصهيوني كذلك دراسة تداعيات هذا التصعيد في بنية النظام السياسي الإيراني، من خلال تحليل آثاره السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ومدى تأثيرها في قدرة مؤسسات الدولة على الحفاظ على الاستقرار الداخلي وإدارة الأزمات، إضافة إلى معرفة آليات تعامل النظام الإيراني مع الضغوط الخارجية، واستراتيجياته في تعزيز التماسك الداخلي والمحافظة على استمرارية مؤسسات الحكم في ظل بيئة إقليمية ودولية شديدة التعقيد، وتحليل العلاقة بين التصعيد العسكري واستقرار النظام السياسي الإيراني، وصولًا إلى استنتاج مفاده أن النظام الإيراني، رغم تعرضه لضغوط غير مسبوقة، أظهر قدرة ملحوظة على التكيف وإدارة الأزمات، إلا أن استمرار التصعيد يفرض تحديات متزايدة قد تؤثر في مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي مستقبلاً.

الكلمات المفتاحية: التصعيد العسكري، الولايات المتحدة الأمريكية، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، النظام السياسي الإيراني، الاستقرار السياسي، الأمن الإقليمي.

Abstract:

This study examines the impact of military escalation between the United States of America and the Islamic Republic of Iran on the stability of the Iranian political system by analyzing the nature of the conflict, its developments, and its domestic repercussions. It reviews the historical roots of hostility between the two countries since the Islamic Revolution of 1979, covering political crises, economic sanctions, the nuclear issue, and the transition to direct military confrontation, as well as the regional escalation involving Israel.

The study further investigates the implications of this escalation for the structure of the Iranian political system by analyzing its political, security, economic, and social impacts, and assessing their influence on the ability of state institutions to maintain domestic stability and manage crises. In addition, it explores the mechanisms adopted by the Iranian political system to cope with external pressures and the strategies employed to strengthen internal cohesion and ensure the continuity of state institutions within a highly complex regional and international environment.

The research also analyzes the relationship between military escalation and the stability of the Iranian political system. It concludes that, despite facing unprecedented external pressures, the Iranian political system has demonstrated a considerable capacity for resilience and crisis management. Nevertheless, the continuation of military escalation poses growing challenges that may adversely affect Iran's political, economic, and social stability in the future.

Keywords: Military Escalation, United States of America, Islamic Republic of Iran, Iranian Political System, Political Stability, Regional Security.

مقدمة:

تعود حالة العداء بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى عام 1979م، وتحديدًا بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران، وما تبعها من حادثة احتجاز الرهائن ومحاولات تحريرهم ، واستمر التصعيد بين الطرفين في ظل الخلاف حول عدد من الملفات، مرورًا بالحرب بالوكالة، والحصار، والملف النووي، والعقوبات، وصولًا إلى حالة الحرب المباشرة بين الطرفين، فضلًا عن انخراط " الكيان الصهيوني " في هذا الصراع.

وشكلت حرب الاثني عشر يومًا اختبارًا صعبًا للطرفين، إثر شن " الكيان الصهيوني " ي هجومًا مباغتًا على إيران، أسفر عن اغتيال عدد كبير من القادة والعلماء. إلا أن الرد الإيراني جاء قويًا ومفاجئًا للبعض، من خلال هجوم صاروخي واسع استهدف " الكيان الصهيوني " ي وعددًا من القواعد الأمريكية في المنطقة، وذلك عقب قيام الولايات المتحدة بقصف المنشأة النووية في إيران.

واستمر التصعيد حتى حرب الأربعين يومًا واغتيال المرشد الأعلى، وهو ما مثّل أعلى مستويات الصراع وتجاوزًا للخطوط الحمراء. ومع ذلك، واصلت إيران المناورة باستخدام ورقة مضيق هرمز، وشن هجمات مضادة شملت " الكيان الصهيوني " ومعظم القواعد الأمريكية في المنطقة. وحتى مع التوصل إلى هدنة بين الأطراف المتنازعة، فإنها بقيت هدنة هشة، تشهد مناوشات مستمرة بين الطرفين. وانعكس هذا الصراع، وما رافقه من حالة حرب، بصورة مباشرة وغير مباشرة على استقرار النظام السياسي الإيراني، سواء من خلال الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، أم عبر التحديات الأمنية والسياسية الداخلية. وانطلاقًا من ذلك، تبرز أهمية دراسة طبيعة هذا التصعيد وآثاره في استقرار النظام السياسي الإيراني، وتحليل قدرة هذا النظام على مواجهة الضغوط الخارجية، والحفاظ على تماسكه واستمراريته.

الأهمية والأهداف:

تكمن أهمية البحث في الجوانب الآتية:

1- تسليط الضوء على أحد أهم الصراعات المؤثرة في أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط.

2- تحليل أثر السياسات الأمريكية و" الكيان الصهيوني " في استقرار النظام السياسي الإيراني.

3- الإسهام في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالعلاقات الدولية والأمن الإقليمي.

الإشكالية:

وتتمثل إشكالية البحث في التساؤل الرئيس الآتي: (إلى أي مدى يؤثر التصعيد الأمريكي– الصهيوني تجاه إيران في استقرار النظام السياسي الإيراني؟ ويتفرع عنه عدد من التساؤلات الفرعية:

1– ما أبرز مظاهر التصعيد الأمريكي– الصهيوني تجاه إيران؟

2– ما الأدوات السياسية والعسكرية والاقتصادية المستخدمة في هذا التصعيد؟

3– كيف انعكس التصعيد على الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي داخل إيران؟

4– ما مدى قدرة النظام السياسي الإيراني على احتواء آثار هذا التصعيد؟

الفرضية:

اذ تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسة الآتية: كلما ازداد مستوى التصعيد الأمريكي–الصهيوني تجاه إيران، ازدادت الضغوط على النظام السياسي الإيراني، إلا أن قدرة النظام على توظيف أدواته السياسية والأمنية والإقليمية تحد من احتمالات انهياره وتحافظ على قدر من الاستقرار الداخلي.

المنهجية:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف طبيعة التصعيد الأمريكي–الصهيوني تجاه إيران وتحليل أسبابه وتطوراته، كما استعان بمدخل تحليل النظم لدراسة أثر المتغيرات الخارجية في أداء النظام السياسي الإيراني واستقراره، وبمنهج دراسة الحالة من خلال التركيز على إيران بوصفها حالة تطبيقية لتحليل انعكاسات التصعيد الخارجي على استقرار النظام السياسي.

خطة البحث:

انتظم البحث في ثلاثة مباحث؛ تناول المبحث الأول استراتيجيات التصعيد الأمريكي–الصهيوني من خلال العقوبات الاقتصادية وسياسة» خنق الموارد«، والهجمات السيبرانية واستهداف البرنامج النووي، ثم التحول نحو المواجهة العسكرية المباشرة .وخصص المبحث الثاني لتحليل فاعلية المؤسسات الإيرانية في مواجهة الضغوط، بما في ذلك دور الحرس الثوري والباسيج، وتأثير الضغوط في الشرعية السياسية، وأثر اغتيال المرشد الأعلى .أما المبحث الثالث فتناول السيناريوهات المستقبلية لمرحلة ما بعد الحرب، تليه الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات والمصادر.

المبحث الأول :استراتيجيات التصعيد الأمريكي–الصهيوني

منذ الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 م وما اعقبها من احداث السفارة الأمريكية وما عرف حينها بأزمة احتجاز الرهائن، فقد شهدت العلاقات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران توتراً تصاعدياً ما بين البلدين ووصلاً للحرب بالوكالة ودعم اطراف بالضد من اطراف ، الى حادثة اغتيال السيد قاسم سليماني في بغداد ورد طهران باستهداف قواعد امريكية في العراق ودول اخرى حتى الشروع بحرب ال12 يوماً مع " الكيان الصهيوني " ي وتدخل الولايات المتحدة بقصف المنشأة النووية وتبعها حر بال40 يوماً وما اعقبها من تصعيد في مضيق هرمز ، لذلك في هذا المبحث يحاول الباحث تتبع مراحل التصعيد بالضد من إيران وهي كالتالي:

المطلب الأول: العقوبات الاقتصادية القصوى وسياسة "خنق الموارد"

تُمثل العقوبات الاقتصادية والسعي لحرمان القوى المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية و"الكيان الصهيوني" لاسيما في منطقة الشرق الأوسط ودول أخرى هي أحد أدوات الحرمان من الموارد المالية، وهذا الفعل يعد من الركائز الأساسية في استراتيجية "الحرب الناعمة" و"الحرب الهجينة"، فالعقوبات اليوم لم مجرد أداة دبلوماسية ضاغطة، وإنما تحولت في الفكر الاستراتيجي المشترك لواشنطن وتل أبيب إلى سلاح هجومي متكامل يهدف إلى تقويض الاستقرار الداخلي للدول المستهدفة، وتجفيف منابع تمويل حركات المقاومة، وإجبار الأنظمة السياسية على تقديم تنازلات استراتيجية جوهرية دون الحاجة المباشرة لتكبد كلفة الحروب التقليدية الشامل، وهذه السياسة التي تعرف باستراتيجية "الضغط الأقصى" (Maximum Pressure)، والتي كانت قد دُشنت بشكل مكثف تجاه إيران وما يرتبط بها من حلفاء في المنطقة (بمحور المقاومة)، إذ تقوم هذه الآلية على فرض حصار مالي واقتصادي مطبق عبر تفعيل العقوبات الثانوية عابرة الحدود، والتي تجبر الشركات الدولية والدول الثالثة على الاختيار بين التبادل التجاري مع الطرف المستهدف أو الحرمان من الولوج إلى النظام المالي الأمريكي القائم على الدولار (سويفت) وبذلك، تنجح واشنطن في عزل النظم الاقتصادية المستهدفة عن حركة التجارة العالمية، مستغلةً النفوذ المطلق لوزارة الخزانة الأمريكية.

ومن منظور التنسيق الأمريكي- الكيان الصهيوني، فقد يعمل الكيان المحتل على تأدية دوراً حيوياً في رفد هذه الآلية بالاختراق المعلوماتي والاستخباري ، وهنا يعمل جهاز "الموساد" والاستخبارات العسكرية للكيان بالتنسيق مع "مكتب مراقبة الأصول الأجنبية" (OFAC) التابع لوزارة الخزانة الأمريكية، على تتبع شبكات التهريب والالتفاف على العقوبات، وتحديد المصارف والشركات الواجهة التي تستخدمها القوى المستهدفة

لتسييل أصولها أو بيع النفط والموارد الأولية، فهذا التكامل الاستخباري يهدف مباشرة إلى تطبيق سياسة "خنق الموارد" لشل القدرات العسكرية والتطويرية وتجفيف الدعم المالي الموجه للفصائل المسلحة كما حصل في غزة، ولبنان، واليمن، والعراق وهذه السياسة لا يقتصر دورها على خنق الموارد من الناحية العسكرية، بل يصل امتدادها الى البنية الاجتماعية والاقتصادية الحاضنة لهذه القوى، فعندما تنهار العملة المحلية للدولة المستهدفة وتصل معدلات التضخم إلى مستويات قياسية نتيجة الحظر النفطي والمصرفي، تفقد الحكومات قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية ودعم السلع المخرجة للمواطنين، هذا التدهور المعيشي الممنهج يُعد مقصداً استراتيجياً لتوليد حالة من السخط الشعبي والاضطرابات الداخلية، مما يضغط على صانع القرار السياسي ويدفعه للانكفاء نحو الداخل لمعالجة الأزمات الهيكلية بدلاً من التمدد الإقليمي .

إضافة إلى اعلاه، فأن هذه الاستراتيجية تمتد لتشمل الكيانات شبه الدولية والحركات المسلحة عبر تجميد الأصول، وحظر التحويلات المالية عبر الحدود، والضغط على الدول المضيفة أو المانحة لقطع المساعدات الإنسانية والتنموية، كما جرى في محاولات تجفيف منابع تمويل وكالة "الأونروا" وتقييد حركة الأموال داخل قطاع غزة والضفة الغربية إن هذا الحصار المالي المطبق يمثل الوجه الآخر للآلة العسكرية للكيان، إذ يتكامل القصف الجوي والعمليات الاستخبارية مع الحظر المالي لتفكيك القدرة على الصمود والاستمرار .

المطلب الثاني: الهجمات السيبرانية واستهداف البرنامج النووي

من ضمن التصعيد المستمر ما بين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية و " الكيان الصهيوني " هو موضوع الفضاء السيبراني (Cyberspace) ففي الاستراتيجية المشتركة ما بين الولايات المتحدة و " الكيان الصهيوني " أن القناة الأكثر حيوية لتنفيذ ما يُعرف بـ"العمليات الهجومية تحت عتبة الحرب" (Operations Below the Threshold of War) وضمن هذا الإطار، حظي البرنامج النووي الإيراني بالنصيب الأكبر من جهود التطوير والتنسيق الاستخباري والتكنولوجي بين " الكيان الصهيوني " والولايات المتحدة ففي هذا الجانب لم تعد الحرب السيبرانية مجرد أداة لجمع المعلومات أو التجسس الرقمي، بل تحولت إلى سلاح تخريبي فتاك قادر على إلحاق أضرار مادية وهيكلية بالمنشآت الحصينة تحاكي آثار القصف الجوي التقليدي، ولكن دون التبعات السياسية والقانونية والعسكرية المباشرة لإعلان الحرب، فالشراكة الأمريكية- مع " الكيان الصهيوني " في تطوير الدودة الفيروسية الشهيرة "ستوكسنت" (Stuxnet) -والتي دارت عمليتها السرية تحت الاسم الرمزي العسكري "الألعاب الأولمبية" (Olympic Games)- النقطة التحولية الأبرز في تاريخ الحروب السيبرانية عالمياً اذ استهدفت هذه العملية الممنهجة، التي قادتها وكالة الأمن القومي الأمريكية (NSA) بالتعاون مع الوحدة 8200

التابعة للاستخبارات العسكرية للكيان الصهيوني"، منشأة "نطنز" لتخصيب اليورانيوم ولم يكن الهدف مجرد تعطيل الشبكات البرمجية، بل اختراق أنظمة التحكم الصناعي من إنتاج شركة "سيمنز" (SCADA)، والتلاعب بترددات أجهزة الطرد المركزي لإجبارها على الدوران بسرعة فائقة تؤدي إلى تدميرها ذاتياً، في حين كانت شاشات المراقبة تُظهر للمشغلين البشريين أن الأنظمة تعمل بشكل طبيعي، والنجاح الاستراتيجي لعملية "ستوكسنت" لم يقتصر على تدمير نحو ألف جهاز طرد مركزي وتأخير البرنامج النووي لعدة سنوات فحسب، بل إنه أرخى بظلاله على العقيدة الأمنية للدول المستهدفة؛ حيث أثبتت الاستراتيجية الأمريكية- مع " الكيان الصهيوني " يأن الحصانة الجغرافية والتحصينات الخرسانية في أعماق الجبال (مثل منشأة فوردو) لم تعد كافية لتأمين المنشآت الحيوية طالما أنها تعتمد على الأنظمة الرقمية والالكترونية لإدارة عملياتها المعقدة .

ولم يكتفي " الكيان الصهيوني " عند حدود منشأة نطنز، بل تطورت لتشمل سلسلة من الهجمات المتلاحقة والمطورة التي استهدفت البنية التحتية والشبكات المغلقة المرتبطة بالأنشطة النووية والعسكرية ، ومن أبرز هذه العمليات استخدام فيروسات متطورة مثل "دوكو" (Duqu) لجمع المعلومات الاستخبارية الحساسة، وفيروس "فليم" (Flame) للمسح الشامل والتجسس على أجهزة المسؤولين عن البرنامج النووي، وصولاً إلى فيروس "وايبير" (Wiper) ومسح البيانات الهيكلية لمنشآت الطاقة و يعكس هذا التنوع في الأدوات السيبرانية تكاملاً في توزيع الأدوار؛ إذ تساهم واشنطن بالقدرات الفائقة للحواسب العملاقة والثقل القانوني والسياسي، بينما توظف تل أبيب مرونتها الاستخبارية وقدرتها الجريئة على اختراق سلاسل التوريد (Supply Chain Attacks) لزرع برمجيات خبيثة في المعدات المصدرة إلى المنشآت المستهدفة قبل وصولها .

علاوة على ذلك، توسعت عقيدة التصعيد السيبراني المشترك لتشمل "الردع السيبراني الهجومي"، وهو الانتقال من استهداف النواة الصلبة للبرنامج النووي إلى استهداف البيئة المدنية والاقتصادية الحاضنة والميسرة له. فقد شهدت الأعوام الأخيرة هجمات سيبرانية واسعة شلت منظومات توزيع الوقود، وشبكات السكك الحديدية، وأنظمة الموانئ، والمصارف الحيوية. وتهدف هذه الاستراتيجية الممنهجة إلى خلق حالة من الشلل العام وإشغال الأجهزة الأمنية للدولة المستهدفة بالأزمات الداخلية الحادة، مما يستنزف الموارد التكنولوجية والبشرية ويوجهها نحو الدفاع الداخلي بدلاً من التركيز على حماية وتطوير المشروعات الاستراتيجية والنووية.

المطلب الثالث: التحول نحو المواجهة العسكرية المباشرة

التصعيد ما بين الطرفين لم يقف عند مرحلة التراشق والتصعيد الاعلامي والسياسي و دعم الوكلاء او العقوبات الاقتصادية تجاه إيران ، اذ شهدت البيئة الأمنية في منطقة الشرق الأوسط تحولاً استراتيجياً فارقاً تمثل في الانتقال من استراتيجيات "حروب الظل" والعمليات الهجينة خلف الستار، إلى نمط "المواجهة العسكرية المباشرة" والمفتوحة بين التحالف الأمريكي- و " الكيان الصهيوني " من جهة، وإيران وشبكة حلفائها الإقليميين من جهة أخرى ، وهذا التحول الهيكلي لا يعكس مجرد تصعيد موضعي، بل يمثل انهياراً تدريجياً لقواعد الاشتباك التقليدية والمعادلات الردعية المتبادلة التي استقرت لعقود، مدفوعاً بمتغيرات جيوسياسية حادة ومحاولات " الكيان الصهيوني " مدعومة أمريكياً لإعادة صياغة موازين القوى الإقليمية بالقوة العسكرية الخشنة ، وتقوم هذه الاستراتيجية في انتقال " الكيان الصهيوني " ي من عقيدة "المعركة بين الحروب" التي كانت تعتمد على الضربات الموضعية المحدودة لإحباط نقل الأسلحة والقدرات النوعية إلى تبني عقيدة "الهجوم الاستباقي الشامل" و"قطع رأس الأفعى" حسب رؤيتهم وقد تجلى هذا التحول في استهداف القنصليات والبعثات الدبلوماسية، واغتيال القيادات السياسية والعسكرية الرفيعة في قلب العواصم الإقليمية، مما دفع الطرف الآخر للرد المباشر بالصواريخ البالستية والطائرات المسيرة من داخل أراضيه لأول مرة في التاريخ الحديث ، وهذا كسر الحاجز النفسي والعملياتي للضربات المباشرة بين الدول، وحوّل المنطقة من مسرح للحروب بالوكالة إلى ساحة صدام عسكري تقليدي ومباشر ومن جانبه فقد تجاوز الدور الأمريكي في هذا التحول حدود الدعم الدبلوماسي والتسليحي التقليدي، لينتقل إلى "الشراكة العملياتية الكاملة" وإعادة تموضع القوات الحركية. لم تعد واشنطن تلعب دور الكابح لجماح للتصعيد من قبل " الكيان الصهيوني " ، بل أصبحت شريكاً ميدانياً من خلال نشر منظومات الدفاع الجوي الصاروخي المتقدمة مثل (THAAD) بقيادة طواقم أمريكية على الأرض، وتسيير حاملات الطائرات والغواصات النووية لفرض مظلة ردع استراتيجية تحمي تل أبيب أثناء تنفيذ ضرباتها، فضلاً عن القيادة الفعلية لغرف العمليات المشتركة لاعتراض الهجمات الجوية و هذا الانخراط المباشر يعكس استراتيجية أمريكية تهدف إلى ضمان التفوق العسكري المطلق " للكيان الصهيوني " وإجبار الخصوم على القبول بتسويات تحت الضغط العسكري المباشر.

وترتكز عقيدة المواجهة المباشرة في الفكر الاستراتيجي المشترك لواشنطن وتل أبيب على مبدأ "الردع غير المتكافئ"، وتوسيع بنك الأهداف ليشمل المنشآت العسكرية السيادية، وقواعد الدفاع الجوي، ومصانع إنتاج الصواريخ والمسيرات، مع الاحتفاظ بتهديد مستمر للمنشآت الحيوية والاقتصادية و تهدف هذه الضربات

المباشرة إلى تحييد القدرات الردعية للطرف الآخر، وإظهار تفوق التكنولوجيا العسكرية الغربية، فضلاً عن إرسال رسالة سياسية واضحة مفادها أن تكلفة الاستمرار في النهج المناهض للمصالح الأمريكية- مع " الكيان الصهيوني " ومع ذلك، فإن هذا التحول نحو المواجهة العسكرية المباشرة يفرض معضلات استراتيجية معقدة؛ فخروج الصراع إلى العلن يزيد من احتمالات التدحرج نحو "حرب إقليمية شاملة" غير محسوبة النتائج، قد تتأثر بها ممرات الطاقة العالمية وحركة التجارة الدولية في مضيق هرمز والبحر الأحمر ، ورغم محاولات الإدارة الأمريكية ضبط إيقاع الضربات " للكيان الصهيوني " لمنع الانزلاق إلى حرب استنزاف طويلة الأمد، إلا أن ديناميكيات التصعيد المباشر أثبتت أن السيطرة على مسار الحروب بعد اندلاعها تظل محدودة، مما يجعل المنطقة بأكملها تقف على حافة تحولات جيوسياسية مفتوحة على كافة الاحتمالات ولذلك حدث حربي ال12 يوماً وال 40 يوما وما اعقبها من تصعيد في مضيق هرمز، وفي أدناه سوف يجري تناول الحربين:

أولًا :حرب الاثني عشر يومًا

لقد كشفت المواجهة العسكرية الأخيرة، في يونيو/حزيران 2025، والتي استمرت اثني عشر يومًا، عن دخول الطرفين مرحلة جديدة من التصعيد تتجاوز المعادلة الكلاسيكية للردع ، إذ اشن " الكيان الصهيوني " ضربات مباشرة ضد منشآت نووية إيرانية بمشاركة أميركية، وردَّت طهران بصواريخ دقيقة وهجمات إلكترونية على العمق الصهيوني، وقد تسببت حرب الاثني عشر يومًا، التي توقفت بوساطات إقليمية ودولية، بإعادة تعريف الصراع بين الطرفين بطبيعته وأدواته، وطرحت أسئلة جوهرية حول مستقبل التوازنات في الشرق الأوسط، ودور الفاعلين الإقليميين والدوليين في إدارة أو تأجيج الصراعات ، ففي مطلع فجر يوم 13 يونيو/حزيران 2025، وجه سلاح الجو للكيان صهيوني ضربات جوية مكثفة على منشآت نووية ومراكز صاروخية إيرانية في عمق الداخل الإيراني، و لم يكن الهجوم الذي أُطلق عليه في " الكيان الصهيوني " الاسم الرمزي "عَم كِلافي" ويُترجَم حرفيًّا من العبرية إلى العربية "شعب كلبؤة"، كما عُرفت الحملة أيضًا باسم "عملية الأسد الصاعد"- مجرد غارة اعتيادية، بل عملية منسقة ذات طابع استراتيجي، شاركت فيها، لاحقًا، قاذفات أميركية متقدمة(B-2) وطائرات "إف-35" تحت اسم "مطرقة منتصف الليل .

وكانت قد استهدفت الضربات المنشآت النووية، بالإضافة إلى مقار في طهران وتبريز وشيراز يُعتقد أنها تؤوي خبراء في البرنامج النووي. كما استهدفت مخازن صواريخ باليستية وقواعد للحرس الثوري، وهو ما دلَّ على أن العملية لم تكن جزئية، بل استهدفت البنية التحتية لمنظومة الردع الإيرانية كاملة، سواء النووية منها أو التقليدية.

كما استهدفت نيران سلاح الجو التابع "للكيان الصهيوني" مستشفيات ومدارس ومناطق سكنية، بالإضافة إلى مبنى التليفزيون الإيراني الرسمي، وأوقعت ضحايا بالمئات من المدنيين، ودمرت مرافق مدنية وخدماتية كثيرة وقد استهدفت الضربات الصهيونية عددًا كبيرًا من قيادات الصف الأول في الحرس الثوري الإيراني والجيش؛ حيث تمت تصفية قائد الحرس، اللواء حسين سلامي، ورئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية، اللواء محمد باقري ، وعشرات آخرين من القيادات العسكرية والأمنية الأساسية، فضلًا عن عدد من العلماء النوويين البارزين، ومن ذوي الخبرات الخاصة المرتبطة مباشرةً ببرنامج إيران النووي وقد تواصلت عمليات الاستهداف ضد القيادات العسكرية والعلمية طوال أيام الحرب، فيما كشفت طهران بعد نحو ثلاثة أسابيع على وقف إطلاق النار عن أن الرئيس الإيراني، مسعود بزكشيان، أصيب بجروح طفيفة في قدمه خلال قصف صهيوني استهدف اجتماعًا لمجلس الأمن القومي الإيراني اعتبرته محاولة لاغتيال القيادات السياسية العليا للبلاد ولم تتأخر طهران كثيرًا في الرد فخلال أقل من 12 ساعة، أطلقت إيران عملية "الوعد الصادق 3"، وضمت سلسلة من الهجمات الباليستية وبالطائرات المسيرة التي استهدفت مواقع في عمق "الكيان الصهيوني"، لاسيما في النقب وتل أبيب ونهاريا، بالإضافة إلى قواعد في الجولان والجليل ونظرًا للتعتيم الإعلامي وكبح التسريبات التي قد تنبئ عن الخسائر الفعلية التي لحقت بـ" الكيان الصهيوني " ، لم يبق للمحللين سوى الاعتماد على الإحصاءات والأرقام مقدمة من السلطات هناك، والتي هي بكل تأكيد غير كافية لتقييم جاد لحجم الخسائر، وقد جاءت الضربات الإيرانية ضمن سياق ردٍّ استراتيجي على عمليات " الكيان الصهيوني " استهدفت بنى تحتية نووية وعسكرية داخل الأراضي الإيرانية؛ حيث اعتبرت طهران هذه العمليات خرقًا خطيرًا لسيادتها ومقدمة لمسار تصعيدي قد يقوض توازن القوى التقليدي في المنطقة. وقد انتهت حرب الاثني عشر يومًا دون منتصر واضح. فرغم الضربات القاسية التي وجهها " الكيان الصهيوني " وأميركا لمنشآت نووية إيرانية، ورغم الصواريخ الإيرانية الدقيقة التي وصلت إلى قلب تل أبيب وباقي أهم المدن المحتلة الأخرى، لم تنجح أي من القوتين في تغيير موازين الردع جذريًّا.

ثانيًا :حرب الأربعين يومًا

حرب الأربعين يوماً يقصد بها النزاع العسكري الذي اندلع في أواخر شهر /شباط 2026 بين الولايات المتحدة و" الكيان الصهيوني "من جهة، وبين إيران من جهة أخرى، وقد استمر قرابة أربعين يوماً قبل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بوساطة دولية، وتُعد هذه الحرب من أخطر المواجهات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط، لما شهدته من استخدام واسع للطائرات المقاتلة والصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة،

فضلاً عن تأثيراتها السياسية والاقتصادية والأمنية على المنطقة والعالم فقد بدأت الحرب بهجمات جوية أمريكية وصهيونية استهدفت مواقع عسكرية ومنشآت نووية ومراكز قيادة داخل إيران كما جرى اغتيال المرشد الأعلى في إيران وبعض أفراد عائلته، اذ أعلنت واشنطن و " الكيان الصهيوني " أن الهدف من العمليات هو الحد من القدرات العسكرية والنووية الإيرانية ومنعها من تطوير أسلحة نووية، إضافة إلى إضعاف قدراتها الصاروخية ، في المقابل، اعتبرت إيران الهجوم عدواناً مباشراً على سيادتها، وأعلنت الرد العسكري عبر إطلاق صواريخ باليستية وطائرات مسيرة استهدفت مواقع داخل الكيان المحتل، كما شملت الهجمات أهدافاً مرتبطة بالمصالح الأمريكية في المنطقة .

وخلال أيام الحرب قد توسعت رقعة المواجهة، إذ امتدت العمليات العسكرية إلى أكثر من جهة، وشهدت المنطقة حالة استنفار غير مسبوقة ، كما تأثرت الملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز، وهو ما انعكس على أسواق النفط العالمية ورفع أسعار الطاقة، وأثار مخاوف من اتساع الصراع ليشمل دولاً أخرى في الشرق الأوسط، كما أدت الحرب إلى خسائر بشرية ومادية كبيرة، شملت مقتل وإصابة آلاف الأشخاص، وتدمير منشآت عسكرية ومدنية وبنى تحتية في المناطق التي تعرضت للقصف وعلى الصعيد السياسي، تبادل طرفا النزاع الاتهامات بشأن مسؤولية اندلاع الحرب، حيث أكدت الولايات المتحدة والكيان الصهيوني أن عملياتهما كانت تهدف إلى إزالة تهديدات أمنية، بينما شددت إيران على أن ردها يأتي في إطار الدفاع عن النفس وحماية سيادتها الوطنية وفي الوقت نفسه، دعت الأمم المتحدة وعدد من الدول إلى وقف التصعيد والعودة إلى الحلول الدبلوماسية، خوفاً من تحول النزاع إلى حرب إقليمية واسعة تؤثر في الأمن والاستقرار الدوليين .

وبعد نحو أربعين يوماً من القتال، نجحت جهود الوساطة الدولية في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، مما أدى إلى تعليق العمليات العسكرية وفتح الباب أمام محاولات استئناف المفاوضات السياسية. ورغم انتهاء المواجهات المباشرة، فإن آثار الحرب بقيت واضحة على العلاقات بين الأطراف المتنازعة، وعلى الأوضاع الأمنية والاقتصادية في المنطقة، كما أعادت هذه الحرب التأكيد على أن أي مواجهة عسكرية واسعة في الشرق الأوسط تمتلك تداعيات تتجاوز حدود الدول المتحاربة لتؤثر في الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة والاستقرار الدولي.

المبحث الثاني :فاعلية المؤسسات الإيرانية في مواجهة الضغوط

في ظل كل تلك الضغوط والحصار والحرب والتفاوض يمكن وضعها ضمن اختبار مدى قدرة وهيكلية مؤسسات الدولة الإيرانية و سواء كانت السيادية منها أو الاقتصادية والأمنية وقدرتها على التكيف مع استراتيجيات التصعيد الخارجي التي جرى تفصيلها سابقاً والهدف هنا هو تحليل آليات الاستجابة المؤسسية ومستويات الصمود التي أبدتها هذه الأجهزة في مواجهة حرب العقوبات وخنق الموارد الممنهجة والهجمات الرقمية، ومن خلال هذا الطرح، سيتم تفكيك الأدوار الحمائية والبدائل التنموية والعسكرية التي صاغتها تلك المؤسسات لامتصاص الصدمات استراتيجية، ومحاولة الحفاظ على تماسك الجبهة الداخلية واستمرارية المشروعات الحيوية للدولة في ظل بيئة إقليمية ودولية شديدة العداء.

المطلب الأول: دور المؤسسات الصلبة (الحرس الثوري والباسيج) في امتصاص الصدمات الخارجية

تعد "المؤسسات الصلبة" في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي يقع في مقدمتها حرس الثورة الإسلامية وقوات التعبئة الشعبية (Basij)، إذ أن الركيزة الهيكلية الأهم في استراتيجية الدفاع الوطني ومواجهة التهديدات الخارجية المباشرة وغير المباشرة ، ولا يقتصر دور هذه المؤسسات على البعد العسكري والأمني التقليدي، وانما يمتد ذلك ليشمل أبعاداً اقتصادية، واجتماعية، وتكنولوجية، مما جعلها الأداة المؤسسية الأكثر فاعلية في امتصاص الصدمات الناجمة عن استراتيجيات التصعيد الأمريكي- الصهيوني، وبخاصة سياسات "الضغط الأقصى" وخنق الموارد والعقوبات عابرة الحدود ، على الصعيد العسكري والأمني، نجح الحرس الثوري في بناء شبكة ردع إقليمية وعقيدة عسكرية تعتمد على "الحرب غير المتكافئة" وتطوير القدرات الذاتية؛ حيث أدى الحظر التسليحي المفروض على البلاد إلى تحفيز المؤسسة العسكرية الصلبة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في صناعات الصواريخ البالستية، والمجنحة، وأنظمة الطائرات المسيرة (UAVs)، والدفاعات الجوية المطور محلياً هذا الاكتفاء التكنولوجي العسكري عزل قطاع الدفاع الإيراني عن الصدمات الناتجة عن العقوبات الاقتصادية، وسمح للمؤسسة العسكرية بتثبيت معادلات اشتباك مباشرة قادرة على مواجهة التحركات الأمريكية والصهيونية، وتحويل التهديد العسكري الخارجي إلى فرصة لتطوير الردع الصاروخي والسيبراني الذاتي. أما على الصعيد الاقتصادي، وهو الجبهة الأكثر استهدافاً بالصدمات الخارجية، فقد تحول الحرس الثوري عبر ذراعه الهندسي والتنموي "مقر خاتم الأنبياء للإعمار" إلى الفاعل الاقتصادي الأول القادر على سد الفراغ الذي خلفه انسحاب الشركات الأجنبية وعملاق النفط الدولي (مثل توتال والشركات الغربية) عقب إعادة فرض العقوبات الأمريكية، اذ تولى المقر تنفيذ وإدارة المشروعات البنيوية العملاقة، كبناء مصفاة

"ستاره خليج فارس" (نجم الخليج الفارسي) التي أمنت الاكتفاء الذاتي لإيران من البنزين والمشتقات النفطية، فضلاً عن تطوير حقول الغاز ومشاريع السدود والسكك الحديدية، هذا الدور الحمائي للمؤسسة الصلبة منع انهيار قطاع الطاقة الإيراني وحمى الاقتصاد الكلي من الشلل الممنهج الذي خططت له واشنطن والكيان ال" الكيان الصهيوني " ي عبر سياسة تجفيف منابع الدخل الحيوية.

وفي المقابل، تؤدي قوات التعبئة الشعبية (الباسيج)، كأداة مجتمعية تابعة للحرس الثوري، دوراً حيوياً في امتصاص الصدمات الاجتماعية والاقتصادية الموجهة للحاضنة الشعبية ومع تدهور القوة الشرائية للمواطنين وارتفاع معدلات التضخم نتيجة العقوبات، تنشط مؤسسات الباسيج في إطار ما يُعرف بـ"اقتصاد المقاومة" (Resistive Economy) عبر تقديم الخدمات الإغاثية، وإدارة شبكات الرعاية الاجتماعية، وتوزيع السلع الأساسية في المناطق الريفية والمهمشة، فضلاً عن قيادة مشاريع التنمية المحلية الصغيرة وهذه دائماً ما تعمل أي التعبئة كمضدات اجتماعية تمنع تحول الضغط المعيشي المفتعل خارجياً إلى اضطرابات سياسية وأمنية تهدد استقرار النظام الحاكم، مما يفرغ عقيدة الضغط القصوى الأمريكية من محتواها السياسي الهادف لتأليب الشارع ضد السلطة .

المطلب الثاني: تأثير الضغوط على الشرعية السياسية

تعد "الشرعية السياسية" (Political Legitimacy) من أهم ما عملت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على استهدافه بالداخل الإيراني بل ان الهدف الأعمق من استراتيجيات الضغط الأقصى والتصعيد الخارجي ضد النظام السياسي في إيران هو لتقويض شرعية النظام فالعقوبات الاقتصادية المشددة والعزل الدبلوماسي والتهديد العسكري المباشر وحتى الحربين كانت تهدف لإضعاف القدرات المادية للدولة، بل يمتد لخلخلة الرضا الشعبي، وكسر العقد الاجتماعي القائم بين النظام والمجتمع، وتحويل الضغوط الخارجية إلى أزمات شرعية داخلية مستعصية، وتتجلى الآلية الأساسية لهذا التأثير عبر ما يُعرف بـ "تآكل الشرعية الإنجازية" (Performance Legitimacy)؛ اذ يرتكز جزء من استقرار أي نظام سياسي على قدرة مؤسساته التنفيذية على توفير الرفاه الاقتصادي، وضبط معدلات التضخم، وتأمين السلع والخدمات الأساسية للمواطنين وقد أدت العقوبات النفطية والمصرفية الصارمة إلى حرمان الخزينة العامة من الموارد المالية الحيوية، مما تسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية وتراجع المؤشرات المعيشية، وهذا الواقع الاقتصادي الضاغط يستغله الخطاب الإعلامي والسياسي الخارجي لتوليد السخط المجتمعي، وتصوير النظام بمظهر

العاجز عن إدارة الدولة وتلبية تطلعات جيل الشباب، مما ينعكس سلباً على نسب المشاركة السياسية في الاستحقاقات الانتخابية، ويُضعف قنوات التعبير الديمقراطي المؤسسي داخل البلاد .

وحتى مع كل تلك الضغوط والحرب فإن قراءة تأثير هذه الضغوط على الشرعية السياسية الإيرانية تكشف عن ديناميكية مزدوجة الاتجاه، لا تسير دائماً وفق التوقعات الغربية اذ انه في مقابل التآكل الاقتصادي، قد يحسب للمؤسسات الإيرانية أنها نجحت في توظيف الضغوط الخارجية لتعزيز ما يمكن تسميته بـ "الشرعية الكاريزمية والأيديولوجية"، القائمة على مفاهيم "المقاومة" و"السيادة الوطنية" وعبر "اقتصاد المقاومة" وإبراز المظلومية التاريخية في مواجهة الحصار، تُعيد الدولة صياغة الأزمة باعتبارها معركة وجودية تفرضها قوى استعمارية خارجية لإخضاع الإرادة الإيرانية. وما يثبت ذلك فأن اغتيال المرشد الأعلى وكبار القادة لم يحدث ثورة أو انقلاب كما توقعته الولايات المتحدة وحلفائها إذ أن الخطاب الإيراني لاسيما لخليفة المشد ابنه السيد مجتبى الخامنئي قد ساهم في رص صفوف القوة الصلبة والكتلة الاجتماعية الحاضنة للنظام، وحول جزءاً كبيراً من الولاء السياسي من تقييم الأداء الاقتصادي إلى واجب وطني لحماية الدولة من التفكك، وهو ما ظهر تاريخياً في الالتفاف الشعبي الواسع عقب عمليات الاغتيال السياسي والضربات المباشرة التي تعرضت لها الرموز السياسية والعسكرية للبلاد.

ايضاً فقد أحدثت الضغوط الخارجية تحولاً في موازين القوى السياسية الداخلية الى تحول أثره بشكل مباشر على بنية الشرعية وصناعة القرار فقد أدى فشل الاتفاقيات الدبلوماسية (كالاتفاق النووي) نتيجة الانسحاب الأمريكي والتصعيد الصهيوني إلى تراجع نفوذ التيارات "الإصلاحية" و"الاعتدالية" التي كانت تراهن على الانفتاح نحو الغرب لتحسين الأوضاع المعيشية مقابل ذلك تعززت شرعية ومكانة التيار "المحافظ" والأجهزة السيادية (كالحرس الثوري) التي طالما طالبت بالاعتماد على القدرات الذاتية والتوجه شرقاً نحو بناء تحالفات استراتيجية مع قوى دولية مثل الصين وروسيا هذا التحول البنيوي أنتج تجانساً أكبر في مؤسسات الحكم، ولكنه في الوقت نفسه وضع النظام أمام تحدي الحفاظ على التوازن بين الهوية العقائدية للنظام ومتطلبات الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي اللازمة لتجديد شرعيته الشعبية على المدى الطويل.

المطلب الثالث :أثر اغتيال المرشد الأعلى في الحرب الأخيرة

من يتتبع تركيبة والية عمل النظام السياسي في إيران يدرك أهمية وحجم وتأثير ودور المرشد الأعلى، وسواء كانت الأهمية من الناحية السياسية أو العقائدية أو حتى تركيبة وتعلق المجتمع بولاية الفقيه، واقدام الولايات

المتحدة الأمريكية و " الكيان الصهيوني " على اغتيال المرشد الأعلى السيد علي خامنئي قد ولد أثراً كبيراً وهذا لا يتوقف عند الجانب العاطفي أو الرمزي، بل امتد أثره على مختلف المستويات ليحدث تغييرات هيكلية حادة في طريقة إدارة الدولة والمعركة، وما يحسب لإيران هو تمكنها من التكيف على الأقل في وقت الحرب مع إدارة المرحلة الحرجة مع أنها واجهت جملة من التحديات من الممكن سردها في التالي:

1- الأثر على إدارة المعركة العسكرية: حرب ال 40 يوماً والتي بدايتها كانت اغتيال المرشد الأعلى كانت قد وضعت المنظومة العسكرية تحت اختبار حرج، إذ أن غياب القائد الأعلى وهو صاحب الكلمة الأخيرة في السلم والحرب قد نقل ثقل القرار الميداني بالكامل إلى "القيادة المشتركة للحرس الثوري" على وفق بروتوكولات التفويض المسبق بدليل لم يتوقف اطلاق الصواريخ أو المسيرات، لأن العقيدة العسكرية الإيرانية مصممة لمواجهة "قطع رأس القيادة" الوحدات الميدانية والصاروخية، بالإضافة إلى حلفاء المحور الإقليميين، تحولوا تلقائياً للعمل بشكل مستقل وفق خطط موضوعة سلفاً، مما جعل الرد العسكري يستمر بزخم استنزافي طوال الأربعين يوماً دون الحاجة لأوامر مركزية يومية وهنا شهد موضوع الدافع الانتقامي نهجاً متصاعداً مع تحول الاغتيال في وجدان المقاتلين إلى وقود معنوي، مما جعل الـ 40 يوماً تشهد أعنف الضربات الصاروخية غير المتكافئة، حيث سعى العسكريون لإثبات أن غياب المرشد لم يضعف قوة الردع بل زادها شراسة .

2-الأثر على بنية الحكم والشرعية الداخلية: اذ انه في النظم العقائدية، يؤدي اغتيال الرمز الأول أثناء عدوان خارجي مباشر إلى نتيجة عكسية لما يتمناه المخطط الخارجي (أمريكا و" الكيان الصهيوني ") مع تجميد الخلافات الداخلية واستيعاب الصدمة مما أحدث أحدثت موجة عارمة من "القومية الدفاعية" وحتى التيارات المعارضة أو المنتقدة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية وجدت نفسها مجبرة على الاصطفاف خلف الدولة لمواجهة خطر التفكك الوجودي مع صعود "شرعية الشهادة" تحولت شخصية المرشد من قائد سياسي يُنتقد داخلياً إلى "رمز روحي وشهيد وطني"، وهو ما منح الأجهزة السيادية (مثل الحرس الثوري والباسيج) غطاءً شعبياً مطلقاً لإدارة شؤون البلاد بقبضة حديدية خلال أيام الحرب.

3-الأثر على المدى الطويل: مع نجاح مختلف المؤسسات في امتصاص الصدمة عسكرياً ودستورياً خلال الـ 40 يوماً عبر تفعيل المادة 111 وتشكيل مجلس قيادة مؤقت، إلا أن الأثر الحقيقي قد يتبلور في مرحلة ما بعد الحرب حتى مع اختيار نجل المرشد الراحل الا ان صعوبة ملء الفراغ الكاريزمي لشخص مثل السيد علي خامنئي قاد الدولة لأكثر من ثلاثة عقود، وغيابه المفاجئ فتح الباب لمعضلة إيجاد بديل يمتلك نفس الوزن الديني، والسياسي، والعسكري لضبط التوازنات بين أجنحة الحكم المتنافسة لذلك شهدت إيران تنامي النفوذ

العسكري وسط غياب المرشد في ظروف الحرب عزز بشكل غير مسبوق من سلطة الحرس الثوري والنخبة العسكرية على حساب النخبة الدينية التقليدية (الحوزة والفقهاء) وهنا أصبح العسكر هم الضامن الحقيقي لبقاء الدولة وتعيين الخلف، مما يغير طبيعة النظام في مرحلة ما بعد الحرب نحو دولة أكثر عسكرة وأقل ديبلوماسية.

بالتالي ان اغتيال المرشد في الحرب الأخيرة لم يحقق هدف التحالف (الأمريكي- الكيان الصهيوني) في إحداث انهيار سريع أو استسلام؛ بل فجّر ردود فعل عسكرية لامركزية عنيفة طوال الـ40 يوماً، وحوّل الجبهة الداخلية إلى حالة طوارئ قومية. لكنه في المقابل، ترك النظام أمام تحدٍ هيكلي طويل الأمد يتعلق بكيفية إعادة صياغة شرعيته وتعيين قيادة جديدة قادرة على قيادة البلاد في مرحلة السلم المتوتر التي تلت الحرب.

المبحث الثالث :السيناريوهات المستقبلية لمرحلة ما بعد الحرب

بعد نهاية حربي الـ12 يوماً والـ40 يوم استمرت المناوشات ما بين طهران وواشنطن عبر هجمات متبادلة لاسيما على الخلاف الحاد حول الادارة والسيطرة على مضيق هرمز، بالتالي فأن تلك الهجمات قد بلغت ذروتها باختراق قواعد الردع التقليدية واغتيال المرشد الأعلى السيد علي خامنئي، وفرضت واقعاً جيوسياسياً وبنيوياً جديداً داخل إيران وفي محيطها الإقليمي، وخروج الصراع من الظل إلى العلن، وانخراط التحالف الأمريكي-الصهيوني في مواجهة تدميرية مباشرة مع مؤسسات الدولة الإيرانية، وضع البلاد أمام جملة من المسارات المستقبلية المعقدة ووفق ذلك يمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات رئيسية تحكم مستقبل الدولة والمجتمع بناءً على مخرجات الحربين واستمرار المناوشات وهي كالتالي:

السيناريو الأول :مستقبل الوحدة الوطنية

ظهرت انعكاسات لحرب الأربعين يوماً على الوحدة الوطنية الإيرانية ما بين التلاحم القومي المؤقت والتصدع الهيكلي بعيد المدى، إذ أنه على المدى المنظور وأثناء اشتعال العمليات العسكرية، تسببت صدمة اغتيال المرشد الأعلى في توليد موجة عارمة من "القومية الدفاعية" اذ توارت الخلافات السياسية والاجتماعية العميقة أمام دافع الحفاظ على كيان الدولة من الانهيار و هذا الاصطفاف العاطفي والمؤسسي مكّن الجبهة الداخلية من الصمود وامتصاص ضربات العدو، محوّلاً رمزية القيادة الغائبة إلى وقود معنوي لاستمرار المواجهة.

لكن ما بعد مرحلة حرب الاربعين يوماً بدأت تكشف عن اشارات مغايرة في جدار الوحدة الوطنية، مدفوعة بحجم الدمار الهائل الذي لحق بالبنية التحتية والمصاعب الاقتصادية الكارثية الناتجة عن تسييل أصول

الدولة وشلل مواردها ، يتغذى هذا التصدع من شعور فئات مجتمعية، وبخاصة من جيل الشباب والقوى التكنوقراطية، بأن الكلفة التي تكبدها المجتمع كانت كبيرة نتيجة لبعض الخيارات الأيديولوجية بالإضافة إلى ذلك، فإن اتساع الفجوة الطبقية والمعيشية يهدد بإعادة تنشيط الحركات المطلبية والاحتجاجية في المحافظات الطرفية (مثل سيستان وبلوشستان، وكردستان، وخوزستان)، ما قد يجعل الوحدة الوطنية هشة وتخضع لاختبار مدى قدرة القيادة الجديدة على معالجة الآثار النفسية والمادية العميقة التي خلفتها الحرب .

السيناريو الثاني :عسكرة الدولة

تشير بعض التوقعات لاحتمالية التحول نحو "عسكرة النظام" وربما هذا الاحتمال او السيناريو هو الأكثر ترجيحاً وتحققاً في الواقع العملي لمرحلة ما بعد الحرب اذ إن غياب القائد الأعلى الكاريزمي المتمثل بالسيد علي الخامنئي في ظل تصاعد المعركة الوجودية، قد نقل مركز الثقل الحقيقي لصناعة القرار وإدارة الدولة بالكامل من النخبة الدينية التقليدية (المتمثلة في الحوزة وفقهائها) إلى النخبة العسكرية الصلبة وفي مقدمتها قيادة الحرس الثوري؛ لقد أثبت الحرس الثوري ميدانياً أنه المؤسسة الوحيدة القادرة على ضبط الأمن الداخلي، وإدارة المنظومة الصاروخية اللامركزية، وتأمين سلاسل التوريد الحيوية خلال الأربعين يوماً .

و بناءً على ذلك تشير التوقعات أن يشهد هرم السلطة الإيراني تحولاً جوهرياً يتسم بتراجع دور المؤسسات المدنية والدبلوماسية لصالح عقيدة "الأمن أولاً" وقد انعكس ذلك مباشرة على عملية اختيار المرشد الجديد عبر "مجلس خبراء القيادة" اذ يمارس الحرس الثوري نفوذاً حاسماً لضمان صعود شخصية فقهية تتبنى نهجاً متشدداً وتمنح غطاءً شرعياً كاملاً لتوسيع إمبراطورية الحرس الاقتصادية والعسكرية عبر اختيار نجلة مجتبى الخامنئي إذ إن إيران في هذا المسار قد تحولت الى "دولة حامية" بقالب عسكري مباشر، يعتمد على الردع الصاروخي والسيبراني المطلق، والتوجه الكامل شرقاً نحو بناء تحالفات استراتيجية صلبة مع الصين وروسيا لضمان البقاء، وإغلاق أي قنوات للتفاوض أو الانفتاح مع الغرب.

السيناريو الثالث : التفكك التدريجي

يقوم هذا السيناريو عبر "التفكك التدريجي" وفق الفرضية القائلة بأن الصدمات المتلاحقة التي تلقتها الدولة خلال حرب الأربعين يوماً قد خلفت "أضراراً هيكلية غير قابلة للإصلاح" في بنية النظام السياسي والاقتصادي وهنا يتوقع السيناريو ألا يسقط النظام ضربة واحدة، بل يدخل في حالة من "الإنهاك والتآكل البطيء" نتيجة

تضافر ثلاثة عوامل قاتلة: الفراغ القيادي الناجم عن صعوبة تعويض شخصية علي خامنئي، والانهيار المالي الشامل جراء العقوبات وخنق الموارد، واستمرار الضربات الاستخبارية المركزة للكيان .

وهذا الاحتمال قد يكون غير مكتمل لاسيما وان إيران قد اختارت مرشد أعلى إلا أنه يتوقع أن يواجه مجلس القيادة المؤقت والنخبة الحاكمة معضلة استعصاء في تجديد الشرعية السياسية، مما قد يؤدي الصراع الصامت على السلطة والنفوذ بين أجنحة الحكم (العسكرية والدينية والاقتصادية) إلى شلل استراتيجي في اتخاذ القرارات المصيرية وهذا الشلل، بالتوازي مع عجز الحكومة عن إعادة إعمار ما دمرته الحرب وارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة، يفكك شبكات الأمان الاجتماعي التي كانت توفرها مؤسسات مثل الباسيج ونتيجة لذلك، يفقد النظام سيطرته التدريجية على الأطراف، وتتحول بعض المناطق إلى بؤر توتر أمني دائم، مما يضعف قدرة الدولة المركزية في طهران على فرض سيادتها الكاملة، ويدخل البلاد في دوامة من عدم الاستقرار المزمن تتقاطع مع طموحات القوى الإقليمية والدولية لإعادة صياغة الخارطة الإيرانية من الداخل، إذ أن إيران دولة كبيرة وربما اعتادت على التكيف مع الأزمات وقد تكون الحربين الآخرين ضمن توقعات القادة في إيران ، لذلك ليس من السهل سقوط النظام بسرعة أو انهياره او تأجيج الشارع حتى وأن عمل الغرب والكيان الصهيوني على ذلك الهدف الذي يبدو حتى الآن لم يتم تحقيقه مما قد يدفعهم نحو تبني السيناريو الثالث وهو التفكيك البطيء والانهاك .

خاتمة:

يُعد النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أكثر الأنظمة السياسية تميزًا وتعقيدًا من حيث هيكلية السلطة وآليات صنع القرار، إذ يقوم على ازدواجية تجمع بين المؤسسات الدينية المنتخبة وغير المنتخبة، ويتصدرها منصب المرشد الأعلى بوصفه المرجعية العليا في القضايا السياسية والعسكرية والأمنية، إلى جانب رئيس الجمهورية المنتخب، ومجلس الشورى الإسلامي، فضلاً عن مؤسسات أمنية وعسكرية فاعلة، وفي مقدمتها القوات المسلحة والحرس الثوري وقوات الباسيج، وقد أسهم هذا البناء المؤسسي في إيجاد درجة عالية من الاستمرارية والقدرة على إدارة الأزمات.

وأظهرت الدراسة أن التصعيد الأمريكي الصهيوني، على الرغم من اتساع نطاقه وارتفاع مستوى الضغوط العسكرية والاقتصادية والسياسية، لم يؤدِّ إلى إحداث انهيار في بنية النظام السياسي الإيراني، بل كشف عن امتلاك النظام آليات دستورية ومؤسساتية مكّنته من المحافظة على تماسكه واستمرار عمل مؤسساته، مع

قدرته على توظيف أدوات الردع العسكرية والسياسية والاقتصادية، ومن بينها أوراق القوة الإقليمية، والبرنامج النووي، وأهمية الموقع الجيوسياسي، ولا سيما مضيق هرمز، بما يعزز من موقعه التفاوضي في مواجهة الضغوط الخارجية.

كما توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات:

1- أن مستقبل النظام السياسي في إيران لا يرتبط فقط بطبيعة التهديدات الخارجية، وإنما يتأثر كذلك بمجموعة من العوامل الداخلية، أبرزها الأوضاع الاقتصادية، ومستوى الرضا الشعبي، وقدرة النخبة الحاكمة على إدارة الخلافات الداخلية، فضلاً عن تطورات البيئة الإقليمية والدولية.

2- استمرار التصعيد الأمريكي الصهيوني قد يفرض تحديات إضافية على النظام، إلا أن المؤشرات الحالية تدل على أن احتمالات انهياره في المدى المنظور تبقى محدودة، في ظل استمرار تماسك مؤسسات الدولة وامتلاكها أدوات متعددة لإدارة الأزمات والتكيف مع المتغيرات.

3- مستقبل النظام السياسي الإيراني سيظل مرهونًا بقدرته على تحقيق توازن بين مواجهة الضغوط الخارجية، واحتواء التحديات الداخلية، وإعادة صياغة سياساته بما يضمن استمرار شرعيته واستقراره، وهو ما يجعل سيناريو الاستمرار والإصلاح التدريجي أكثر ترجيحًا من سيناريو الانهيار المفاجئ، ما لم تطرأ متغيرات داخلية أو إقليمية ودولية استثنائية تعيد تشكيل موازين القوى بصورة جذرية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: المراجع العربية

- عبد الله العتيبي، الحروب الهجينة واستراتيجيات الضغط المالي في الشرق الأوسط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2024.
- هوفباور، غاري كلايد، وجيفري ج. شوت، وكيمبرلي آن إليوت، وباربرا أوغ، إعادة النظر في العقوبات الاقتصادية، الطبعة الثالثة، واشنطن العاصمة: معهد بيترسون للاقتصاد الدولي، 2009.
- علي حسين باكير، الحرب السيبرانية في الشرق الأوسط: الصراع الدولي في الفضاء الرقمي، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2024.

- سامح غنيم، الشراكة استراتيجية الأمريكية- الإسرائيلية وإدارة الأزمات العسكرية الإقليمية، بيروت: دار النهضة العربية، 2026.
- يوسي ميلمان ، الردع المتصدع: الحسابات العسكرية الجديدة بين تل أبيب وطهران، ترجمة توفيق علي، عمان: الأهلية للنشر، 2025.
- كريم الماجري، حرب الاثني عشر يومًا بين إيران و" إسرائيل": التحولات البنيوية والتداعيات الجيوستراتيجية على الإقليم، مجلة لباب، العدد 27، أغسطس/آب 2025.
- علي بشار أغوان، الدروس الاستراتيجية: كيف خرجت إيران من حرب الـ39 يوماً، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 24 يونيو 2026.
- حسن أحمد جابر، بنية السلطة في إيران: الأدوار السياسية والاقتصادية للحرس الثوري، بيروت: مركز حضارة لنمو الفكر الإسلامي، 2024.
- رائد ذوالقدر، ديناميكيات الشرعية السياسية في إيران تحت وطأة الضغط الأقصى، مجلة السياسة الدولية، مجلد 15، عدد 2، أبريل 2025.
- كامران ميرزا، مقر خاتم الأنبياء والدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية في إيران، ترجمة سعيد مقدم، عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2023.
- معتز بالله محمد، أزمة الشرعية والتحولات السياسية في الشرق الأوسط، القاهرة: دار الفكر العربي، 2024.
- إيران بعد الحرب.. أكثر تشدداً أم اعتدالاً؟ مقال منشور في صحيفة الشرق، الشبكة الدولية للمعلومات الإنترنت.
- المركز العربي للبحوث والدراسات السياسية، إيران والمستقبل الجيوسياسي: دراسات في التحول نحو الشرق وتوازنات القوة الداخلية، الدوحة: المركز العربي للبحوث والدراسات السياسية، 2026.
- كامران ميرزا، إيران بعد الصدمة: دراسات في سيكولوجية المجتمع والجبهة الداخلية خلال الحروب المباشرة، عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2026.
- حسن أحمد جابر، عسكرة السلطة: الصعود السياسي للحرس الثوري الإيراني في مرحلة ما بعد خامنئي، بيروت: مركز حضارة لنمو الفكر الإسلامي، 2026.

- سامح غنيم، ديناميكيات التفكك والتكيف في الشرق الأوسط: دراسة استشرافية للمسارات الإيرانية، القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، 2026.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Kim Zetter, Countdown to Zero Day: Stuxnet and the Launch of the World's First Digital Weapon, New York: Crown Publishers, 2014.
- David E. Sanger, Confront and Conceal: Obama's Secret Wars and Surprising Use of American Power, New York: Crown, 2012.
- Ibrahim, Ezzat, The Israel–Iran Media War: How Narratives Shape Conflicts, Future for Advanced Research & Studies, June 23, 2025.
- Anthony H. Cordesman, The Aftermath of the 40-Day War: Structural Damages and the Future of Iranian Deterrence, Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2026.
- ثالثًا: المصادر الإلكترونية1. علي بشار أغوان، الدروس استراتيجية: كيف خرجت إيران من حرب الـ39 يوماً، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 24 يونيو 2026. (https://www.bayancenter.org/2026/06/15968/?
- 2. إيران بعد الحرب.. أكثر تشدداً أم اعتدالاً ؟ مقال منشور في صحيفة الشرق، الشبكة الدولية للمعلومات الإنترنت.

https://asharq.com/politics/188812/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-

الدور التوعوي والرقابي لمؤسسات المجتمع المدني :مقاربة بيئية–اجتماعية

The Awareness-Raising and Oversight Role of Civil Society Organizations: An Environmental–Social Approach

د. سالك نبيلة (جامعة باتنة 01، الجزائر) - Dr. Salek Nabila (Batna 01 University, Algeria)

مستخلص:

يتناول البحث الدور التوعوي والرقابي لمؤسسات المجتمع المدني في المجال البيئي، انطلاقًا من تنامي حضور المجتمع المدني بوصفه فاعلًا مكملًا للدولة والقطاع الخاص في إدارة الشأن العام. ويركز على إسهام هذه المؤسسات في نشر الوعي البيئي، وتعريف الأفراد بحقوقهم وواجباتهم، ومتابعة أداء المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في القضايا ذات الصلة بحماية البيئة. ويعتمد البحث الوصف والتحليل والمقاربة المؤسسية للإجابة عن إشكالية مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في أداء وظائفها التوعوية والرقابية ضمن مقاربة بيئية–اجتماعية تقوم على تكامل أدوار الدولة والمجتمع والقطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، التوعية المجتمعية، الرقابة، البيئة، المشاركة المجتمعية.

Abstract:

This study examines the awareness-raising and oversight roles of civil society organizations in the environmental field. It starts from the growing importance of civil society as a partner that complements the roles of the state and the private sector in managing public affairs. The study focuses on the contribution of civil society organizations to environmental awareness, citizens' understanding of their rights and responsibilities, and the monitoring of governmental and private-sector performance in environmental matters. Using descriptive and analytical methods together with an institutional approach, the study assesses the effectiveness of civil society organizations in carrying out these functions within a socio-environmental framework based on cooperation among the state, civil society, and the private sector.

Keywords: Civil Society, Community Awareness, Oversight, Environment, Civic Participation.

مقدمة:

شهد العالم منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، تزايدا في الاهتمام الشعبي والدولي بالمجتمع المدني وأصبح الحديث عنه في مختلف الفعاليات كآلية وقناة تعمل على تمكين الأفراد والجماعات، وإبراز نشاطاتهم في المجال العام باستقلالية عن مؤسسات الدولة. ويعد تواجد المؤسسات المدنية متنوعة النشاط في المجتمع من أهم مميزات التحول الديمقراطي في الدولة، ومن أبرز الآليات التي تشجع المواطنين على العمل الجماعي لتحقيق المصالح وإرساء وتعميم الثقافة المدنية.

فإلى جانب دور الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أصبح هناك دورا لمؤسسات وهيئات تساعد المؤسسات الحكومية بالقيام بأنشطة تكمل دور الدولة، مما شجع على تزايد المبادرات الجماعية لتكوين تنظيمات وجمعيات ذات أهداف متنوعة الأمر الذي أدى إلى خلق حركية ملحوظة على المستوى الجمعوي، تقوم أساسا على استقطاب الأفراد للانخراط في أنشطة جماعية منظمة لتحقيق أهداف مجتمعية في استقلالية عن الدولة، وفي إطار القوانين المنظمة لعمل الجمعيات والهيئات المدنية.

ويعتمد دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء الدولة الحديثة على النظرة التكاملية بين مفهومي الدولة والمجتمع المدني، فهي علاقة تكاملية وليست تنافسية تتنامى وتتكامل كلما ترسخت التربية المدنية في ثقافة المجتمع. وانطلاقًا من التأسيس لمفهوم مؤسسات المجتمع المدني تضطلع هذه المؤسسات بوظائف وأدوار محورية إلى جانب الدولة والقطاع الخاص في إدارة الشؤون العامة وفي تحقيق التنمية الشاملة لاسيما في المجالات الحيوية والهامة مثل المجال البيئي الذي يستدعي المبادرة العاجلة من جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية للنهوض به وحمايته نظرا لأهميته البالغة في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني، فضلا عن تهيئة البيئة المناسبة لازدهار وتقدم المجتمع.

على هذا الأساس نطرح في هذه الورقة البحثية دراسة موضوعية لدور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية المجتمعية من جهة، والعمل كوسيط وممثل للشعب أمام السلطات لإرغام هذه الأخيرة بطريقة سلمية على الالتزام بتنفيذ القرارات وقبل ذلك الأخذ بعين الاعتبار كل المطالب والانشغالات ودراستها. و سنحاول بالاعتماد على الوصف والتحليل كمستويين والمقترب المؤسسي ، الإجابة عن الإشكال الرئيسي الذي يتمحور وفق المقاربة البيئية –الاجتماعية حول مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في العمل التوعوي والرقابي، استنادا إلى افتراض تكاثف الجهود للمحافظة على البيئة والمحيط. وقد ارتأينا التطرق للعناصر التالية:

خطة البحث:

- .1المقاربة المفاهيمية للدراسة.
- .2الأدوار الأساسية لمؤسسات المجتمع المدني.
- .3دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية المجتمعية في المجال البيئي.
- .4الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها وسيطًا اجتماعيًا.

.5الخاتمة.

أولًا :المقاربة المفاهيمية للدراسة

1- تعريف المجتمع المدني:

إن المجتمع المدني من حيث المبدأ، نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى. وهى علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع، والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسؤوليات، ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي يستدعى فيها الأمر محاسبتها، ومن جهة إجرائية، فإن هذا النسيج من العلاقات يستدعي، لكي يكون ذا جدوى، أن يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة تشكل في مجموعها القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها مشروعية الدولة من جهة، ووسيلة محاسبتها إذا استدعى الأمر ذلك من جهة أخرى والمجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة. ورغم أنه يعلي من شأن الفرد إلا أنه ليس مجتمع الفردية بل هو العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات . تزداد أهمية ا لمجتمع المدني ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الإعلاء من شأن المواطن.

وقد ذهب أحد المناصرين للمفهوم وهو " **جون كين**" John Kin إلى أن هناك خلط وتشويش حول المفهوم نتيجة لتشعب معانيه، وعرفه بأنه:" ساحة صراع خارج الأسرة، الدولة وكذلك السوق أين يشترك الناس في تحقيق المصالح العامة". فنجده هنا يؤكد على الوصف الدقيق لفضاء المجتمع وهو "ساحة صراع"، بوجود

حدود واضحة بين دوائر المجتمع المدني، الدولة، السوق والعائلة من زاوية ممارسة أشكال كثيرة من عمل المواطن الجماعي التضامني مع باقي الطبقات.

ويرتبط مفهوم المجتمع المدني بعدة معاني تتجدد وتحمل إضافات وتعديلات لكل مرحلة، حيث يعتبر تصورا لمجتمع خارج الدولة قائم على اقتصاد السوق (حسب الفكر الليبرالي الكلاسيكي)، وقد يرتبط بتوسيع حقوق المواطنة مقابل الدولة. وفي إطار التحولات التي يعرفها العالم والتي تمس الوحدة الاجتماعية والسياسية ومنها الثورة الثقافية أو ما يعرف بعصر المابعديات، برزت العديد من التنظيمات الطوعية (حركات نسوية وبيئية.....) كان لها الدور البارز في المجتمع.

أما الدكتور "**محمد الزعبل**" عرفه "هو عبارة عن مؤسسات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية مستقلة عن السلطة الدولة والهدف هو تحقيق أغراض متعددة ".وللمجتمع المدني أربعة مقومات أساسية هي:

*الفعل الإرادي الحر أو التطوعي *التواجد في شكل منظمات * .قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين *عدم السعي للوصول إلى السلطة . ويدخل في دائرة مؤسسات ا لمجتمع المدني طبقا لهذا التعريف أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعا للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي، ولا تستند فيه العضوية غلى عوامل الوراثة وروابط الدم مثل الأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة.

2-تشكيلات وخصائص المجتمع المدني:

أ-تشكيلات المجتمع المدني:

يضم المجتمع المدني مفهوما مؤسسيا يقصد به تهيكل وتشكل المجتمع في مؤسسات وتنظيمات معينة تحمل خصائص وسمات محددة وهي تشكيلات اجتماعية واقتصادية كالطبقات والفئات المهنية وغيرها التي تحظى بالولاء الفرعي للمواطنين باعتبارها تنظيمات طوعية تمثل مصالحهم، وهي متنوعة ومختلفة وفقا للمجتمعات وتساعد في تجميع المواطنين للمشاركة في الأنشطة المتنوعة ذات الطابع العام. وقد عرفها المفكر البريطاني " جوردن وايت" Gordan Wigtبأنها "عالم ذو علاقة وسطية بين الحكومة والعائلة تشغلها مؤسسات منفصلة عن الحكومة وتتمتع باستقلالية تتشكل بصورة طوعية من أعضاء من المجتمع لحماية أو زيادة اهتماماتهم أو قيمهم".

وتحمل هذه المؤسسات مسميات مختلفة: المنظمات غير الحكومية، المنظمات الخاصة، القطاع الثالث، القطاع غير الربحي، القطاع المستقل، منظمات النفع العام، القطاع الخيري، القطاع الأهلي، منظمات

المجتمعات القاعدية. اتسمت هذه المؤسسات بكونها اسما غير محدد السقف ولا الحدود، لكنها تحمل صفة أساسية وهي ضرورة أن تكون نبضا حقيقيا لحاجات المجتمع وتطلعاته، مما يجعلها مؤهلة لأداء دور التوعية المجتمعية، من خلال أداة العمل الاجتماعي الدي يستوجب الجماعية في الاتفاق.

ولذلك كان طبيعيا أن تظهر المنظمات التطوعية بكل مسمياتها كبديل للروابط الاجتماعية والتي لا يمكن أن تؤدي دورها بغير وسيلة العمل الاجتماعي، ولهذا يأتي دور التوعية المجتمعية التنموية كوسيط في ثوب جديد تفرضه العصرنة والحداثة. فالعمل الاجتماعي من هذا المنظور هو عمليات يقوم بها الأفراد والهيئات في المجتمع لمواجهة بعض المشكلات عن طريق إحداث تغييرات في اتجاهات التفكير الموجه للخطط والبرامج، والتي يشار إليها بالسياسة الاجتماعية النابعة من أيديولوجية المجتمع والبرامج المترتبة عليها.

ويشار إلى العمل الاجتماعي لدى البعض بالخدمة الاجتماعية "Social Work"، ولا بد للعمل الاجتماعي الناجح أن يشمل مشاركة الدولة ومؤسساتها والشعب، وفي هذا السياق يرى الدكتور "عبد الرحمان أحمد عثمان" أن العمل الاجتماعي قد استوعب مصطلحات ومفاهيم وهي ذاتها مقاصد العمل الطوعي ومناط دور مؤسسات المجتمع المدني، كخدمة للفرد والجماعة وخدمة المجتمع بجانب مفهوم الرعاية والتنمية الاجتماعية.

ب-خصائص المجتمع المدني:

هناك العديد من الخصائص والمميزات إذا ما توفرت في مجتمع ما تكون له قوة تشكيل رأس المال الاجتماعي (قوة تأثير) وهي نفسها مميزات مؤسسات المجتمع المدني ويمكن تصنيفها إلى نوعين:

-**الخصائص المادية:** تفترض وجود مؤسسات متعددة في مجالات مختلفة، مما يعكس الانقسامات المختلفة داخل المجتمع وتحويلها إلى علاقات تعاون وتكامل وتنافس سلمي. إضافة إلى الموارد التي تمتلكها المؤسسات المشكلة للمجتمع المدني المادية التي تكمن أهميتها ومصداقيتها في الاستقلال عن الدولة.

-**الخصائص المعنوية:** يمكن إجمال بعضها فيما يلي

-الاستقلال والحرية أي محدودية تدخل السلطة في المجتمع إلا برضى المواطنين.

-التراضي العام في إطار احترام مؤسسات المجتمع المدني لأحكام القوانين.

-تحديد القيم والأعراف الواضحة والمقبولة عالميا من داخل قاعدة المجتمع (القاعدية المجتمعية).

-الشمولية في مستويات التماسك والالتزام مع التعددية وتحمل الاختلافات والخلافات.

-التغير والتنافس والشعور بالانتماء والمواطنة.

ثانيا: الأدوار الأساسية لمؤسسات المجتمع المدني

يضطلع المجتمع المدني بوظائف وأدوار محورية إلى جانب الدولة والقطاع الخاص يمكن تصنيفها فيما يلي:

1-الأدوار الاجتماعية: يعتبر دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة داخل المجتمع دورا جوهريا، من حيث رفع مستوى المعيشة وتحسين الرفاه الاجتماعي، وتقديم الخدمات والقيام بوظائف يعجز عنها السوق مثل ترويج المؤسسات الدينية للقيم الأخلاقية، وجمعيات البيئة لشروط حماية البيئة ... والأهم هو القيام بوظيفة التنشئة الاجتماعية التي ترسخ قيم الولاء والانتماء والتعاون والمشاركة والاهتمام بالشؤون العامة.

2-الأدوار الاقتصادية: يأتي دور مؤسسات المجتمع المدني في المجال الاقتصادي، إثر التراجع النسبي لدور الدولة وانسحابها في بداية ثمانينيات القرن العشرين من الوظائف الاقتصادية كالإنتاج وتوفير خدمات التعليم والعلاج وغيرها من الميادين، حيث تركت فراغا تحرك على إثره المجتمع المدني تجنبا لانهيار المجتمع. كما يتجلى دوره في تبني سياسات اقتصادية تسعى إلى التقليل من حدة الفقر وحماية البيئة وحماية وظائف العمال ...

3-الأدوار السياسية: يذهب " سوغي راكاجان" إلى أن عملية اتخاذ القرارات لا بد من أن تكون محصلة لتفاعل الجماعات وهو بذلك يبرر عمل مؤسسات المجتمع المدني في تمثيل مصلحة الجماعة من خلال عمليات التنظيمات التشريعية، والمشاركة في اتخاذ القرارات وتحفيز التغيير السياسي.

ثالثا: دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية المجتمعية في المجال البيئي

إن تناول قضايا البيئة ومشكلاتها ودور المجتمع المدني في حمايتها، عمليتان متلازمتان ولا يمكن الفصل بينهما باعتبار أن إحداهما تكمل الأخرى، وقد تجلى ذلك من خلال **ظهور خطاب جديد** يؤكد على قيمة إسهام المجتمع المدني في حماية البيئة في ظل تنوع أنماطه و أنشطته، ولاشك أن هذا الخطاب في شق منه هو انعكاس و استجابة للخطاب العالمي بشأن تدعيم دور المجتمع المدني في مجال التنمية بصفة عامة و حماية البيئة بصفة خاصة .كما تكمن أهمية هذا الخطاب في أنه يحاول الكشف عن دور المجتمع المدني في مجال حماية البيئة وتحديد مسؤوليته في هذا الإطار.

إلى جانب ذلك يفتح الباب **لتقييم العلاقة التشاركية** بين المجتمع المدني والدولة في ابتكار وتنفيذ المشاريع البيئية نظرا لإدراك مؤسسات المجتمع المدني والحكومات على استحالة الفصل بين القضيتين، وأن قضايا البيئة قضايا مجتمعية **لا تنحصر في سن التشريعات القانونية**، بل تتطلب تضافر جهود الأفراد والجماعات والجمعيات على كافة المستويات في العمل على مواجهة المشكلات البيئية.

1- مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في المجال البيئي: تتجلى في تبني برامج محددة للإسهام في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث وتوعية المواطن بأهمية وكيفية توفير هذه الحماية، **عبر عمل الجمعيات المختلفة الناشطة في هذا المجال والتي تعمل وفق برامج النظافة والتشجير وتدوير المخلفات مثل جمعيات المحافظة على البيئة وجمعيات حماية الطبيعة**. بالإضافة إلى تثقيف أفراد المجتمع بكل طبقاته وفئاته، من خلال **تنظيم وعقد المؤتمرات والندوات وورشات العمل في مواضيع بيئية واجتماعية وثقافية**. كما يرتكز دور مؤسسات المجتمع المدني على توعية الفرد **بضرورة الاقتناع بالعمل التطوعي** لأنه يخلق لديه الرغبة في حياة أفضل والثقة بالمستقبل، فضلا عن أهميته في تعزيز ثقته بنفسه والشعور بأهمية الذات ودور الفرد في رقي وازدهار المجتمع ككل. ويأتي هنا دور مؤسسات المجتمع المدني في **نشر ثقافة التطوع بين أفراد المجتمع**، ومحاولة إقناعهم بأنه مظهر من مظاهر الخدمة الاجتماعية، وهو يمارس على هذا الأساس بشكل فردي أو جماعي لإشباع حاجات المجتمع إدراكا من المتطوع بأنه **واجب اجتماعي إنساني**.

2-اللجوء إلى مبدأ الشراكة إن حماية البيئة قضية تفوق قدرة مؤسسات المجتمع المدني وحدها وهو ما يتطلب الاعتماد على **مبدأ الشراكة** الذي يعد أكثر فاعلية ويعطي دورا مسؤولا لشرائح المجتمع المختلفة لحماية بيئتهم، هذا المبدأ يعتبر كل من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص **شركاء في الجهود البيئية على أساس المسؤولية**، كون كل طرف معني بهذه الجهود، وعليه فإن لكل طرف من هؤلاء دور يجب أن يقوم به كونه شريك في حماية البيئة. ولعل ما يعزز التفاعل المتبادل بين جهود هؤلاء الشركاء وتصويب جهودهم نحو أهداف واضحة أن يكون هناك إطار تنتظم الجهود البيئية تحت لوائه **(تأطير الجهود البيئية)**.

وباعتبار قضية البيئة وحمايتها والمحافظة عليها من مختلف التحديات التي تواجهها أصبحت واحدة من أهم القضايا الملحة في العالم وفي الجزائر خاصة، وباعتبار أن حماية البيئة هو عمل حضاري يتطلب تضافر جهود الجميع، فقد خصص المشرع الجزائري مساحة قانونية معتبرة لإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى جانب الدولة في حماية البيئة، **باستحداث قواعد وآليات الشراكة على سبيل المثال لا الحصر كالحق في**

"**الإعلام البيئي**" الذي يلعب دورا مهما في توعية المواطن باعتباره قاعدة وأساس الشراكة البيئية وحماية البيئة **وفق الآلية التعاقدية**.

غير أن الملاحظة الميدانية لواقع البيئة في الجزائر يؤكد وجود خلل واضح في منظومة الشراكة البيئية وذلك لعدة أسباب، مما استدعى **البحث في أسس بناء علاقة تشاركية بين الفواعل الثلاث**. وفي سبيل تحسيس المواطن و نشر وعي بيئي وكذا تعريف الأشخاص بحقهم في العيش في بيئة سليمة، تقوم هذه المؤسسات بإتباع جملة من الأساليب و الطرق **كالمشاركة في مختلف البرامج الإعلامية عبر مختلف وسائل الإعلام المقروءة والمكتوبة التي تتناول مواضيع بيئية، كما تبادر بتقديم محاضرات و ندوات و تنظيم معارض باعتبارهم من الأدوات الهامة من أجل نشر ثقافة بيئية في أوساط أفراد المجتمع، بمساهمتهم في التبليغ عن المشاكل البيئية وتزويدهم بالمعلومات و المعطيات اللازمة لمناقشتها، وتتقدم الاقتراحات التي يرونها لازمة للمحافظة على البيئة.**

3- **تحسيس الجماهير وأصحاب القرار بالمشاكل البيئية:** وهنا يبرز دور مؤسسات المجتمع المدني، التي تعمل على إيصال المعلومات المتعلقة بالبيئة وحقيقة مشاكلها للجمهور، كما هي دون تحريف أو تشويه، كما تقوم بتحذير الرأي العام وقوى الشعب بكل ما قد يتسبب في تدمير البيئة.وهي بذلك تساهم في نشر الوعي البيئي وتحسيس الأفراد بأهمية الحفاظ على البيئة، والتعامل معها بعقلانية من خلال تدعيم دور المؤسسات التربوية و الإعلامية، وكذا الجمعيات البيئية التي تعمل على رفع المستوى الثقافي و تنمية الوعي لديهم للمشاركة بفاعلية في تحسين البيئة و حمايتها من التلوث.

ولعل سعي المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث ونشر الوعي البيئي من أهم الجهود التي تبذلها هذه المنظمات في هذا الشأن، فمنذ مؤتمر استوكهولم عام 1972، قامت المنظمات غير الحكومية بدور لا غنى عنه في تحديد المخاطر وتقييم الآثار البيئية، واتخاذ الإجراءات لمعالجتها، كما قامت برصد الاهتمام العام والسياسي بالقضايا البيئية والإنمائية.

فعلى سبيل المثال، يقوم عدد من المنظمات غير الحكومية في مختلف أرجاء العالم (شيلي، كولومبيا، الهند، ماليزيا، تركيا، والولايات المتحدة)، **بنشر تقارير وطنية عن الحالة البيئية، وأصدرت منظمات غير حكومية دولية عديدة بما فيها المعهد العالمي للمرا قبة، والمعهد العالمي للموارد، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية تقارير هامة عن البيئة العالمية، وبعض الجو انب المتعلقة بالبيئة والتنمية، مثل: تعليم**

الجماهير، والتربية البيئية، وتحويل المشكلة البيئية من علمية إلى مشكلة سياسية. كما أنشأت المنظمات غير الحكومية معاهد متخصصة في مجال علوم البيئة وأصبحت تحث الدول على إدراج مادة التربية البيئية بصفة مستقلة في برامجها التعليمية الرسمية.

رابعا: الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني كوسيط اجتماعي

أدركت المجتمعات الغربية أن الغاية النهائية للدولة هي تحقيق رفاهية المواطن وتلبية حاجياته، وسعت عبر مؤسساتها الرسمية إلى تفعيل هذه الغاية وهي في الحقيقة الغاية المفترضة لأي دولة. قياسا على هذا الهدف، وباعتبار مؤسسات المجتمع المدني تؤسس وتنشأ لتلبية حاجيات المواطن في مصالح محددة، وتعيد تنظيم تلك المصالح لتكون قادرة على الدفاع عنها في مواجهة سلطة الحكومة فهي الوسيط بين المواطن وبين مؤسسات الحكومة، وهنا يبرز دور هذه المؤسسات في اتجاهين:

1-تنظيم الضغط على مؤسسات الدولة الرقابية منها لتفعيل دورها **وتثقيف المواطن** بأن هذا الضغط جاء نتيجة لضرورة اضطلاع الدولة ومؤسساتها بمهامها، وأن تخصيص أي موارد بما فيها الموارد المخصصة لحماية البيئة والمحيط من التلوث، إنما خصصت لتحقيق رفاهيته التي تعتبر من حقوقه على دولته، وأن أي فساد في هذا الجانب سيضعف تلك الحقوق الأساسية.

2-تفعيل حكم القانون حيث تمارس مؤسسات المجتمع المدني دورها الرقابي وهي غير مطالبة بإجراء تحقيق داخل المؤسسات الحكومية، إنما تضغط عليها من أجل الكشف عن أي تجاوزات من خلال المساءلة والتمكين للمواطن بتوسيع إمكاناته للنظر في كيفية تعامل مؤسسات الدولة مع المصلحة العامة ومع مطالب وانشغالات المواطن.

فنجد في الجزائر مثلا، واستكمالا للتحول الجذري في القبول بدور جمعيات حماية البيئة كشريك في تحقيق أهداف استراتيجية الوطنية لحماية البيئة، خص القانون الخاص هذه الجمعيات بفصل خاص حيث لها أن تختار العمل التوعوي والتحسيسي والتطوعي الميداني، **وأن تقوم بدور المنبه والمراقب للكشف عن الانتهاكات التي تمس البيئة. كما تتمتع بحق اللجوء إلى القضاء باعتباره إحدى الضمانات الأساسية لتفعيل الرقابة الاجتماعية وإلزام الجهات الحكومية على احترام القواعد البيئية، خاصة عندما لا تتمكن من تحقيق أهدافها بالطريقة الوقائية عن طريق المشاركة نتيجة لضعف أو عدم فعالية هذا الأسلوب.**

ورغم مساهمة جمعيات حماية البيئة بإبداء الرأي والمشاركة في عمل الهيئات الحكومية، إلا أن صور عضويتها لا تزال ضعيفة لعدة أسباب منها: عدم وجود السند القانوني لتكريس الحق في تواجد هذه الجمعيات وفعاليتها، وضعف الرغبة التطوعية والتكوين والتخطيط للعمل الجمعوي وعدم التنسيق بين مختلف الجمعيات، إضافة إلى عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بمصادر التمويل.

خاتمة:

في ختام هذه الورقة نخلص إلى أن مواجهة التحديات البيئية تستدعي النظر في أساليب حماية البيئة لاسيما في الجانب التشريعي التقليدي الذي يقوم على سن اكبر قدر من القوانين دون الإمعان في إمكانية تطبيقها على ارض الواقع، وضعف الاهتمام تجاه البيئة بشكل عام سواء من المسئولين والمواطنين نظرا لطغيان المسائل ذات الطابع السياسي والاقتصادي على الحياة اليومية وكل الأدوار البيئية تقوم بها أجهزة الدولة ذات الطابع الإداري من جهة، إضافة إلى غياب مؤسسات المجتمع المدني أو ضعفها من جهة أخرى..

في مجال حماية البيئة بالجزائر يتسم دور المجتمع المدني بالضعف الكبير، رغم وجود عدد معتبر من الجمعيات الوطنية الناشطة في مجال البيئة حيث بلغت61وطنيا و1938محليا وذلك بسبب عدم تبني استراتيجية واضحة لتأطير المجتمع المدني لحماية البيئة. فيما يخص استراتيجية البيئية عموما، فقد غلب عليها الطابع العلاجي بدل الإجراءات الوقائية المتكاملة التي تقوم على التخطيط الكلي المركب الذي يستهدف القضاء على المشاكل البيئية وليس التعامل مع نتائجها كما أنها ذات طابع آني تستهدف الحد من المشاكل البيئية بشكل مؤقت دون وجود رؤية مستدامة شاملة، حيث أن أساليب حماية البيئة في الجزائر عبارة عن أجزاء منفصلة تشريعية-محلية-وطني، وصانع القرار يتعامل مع المشاكل البيئية في غياب استشراف لتلك التي قد تحدث على المستويين القريب أو البعيد . وعليه يمكن تقديم التوصيات التالية :

-تمكين المجتمع المدني (الاستقلالية والموارد المالية...)حتى يتمكن من لعب دور محوري في معالجة القضايا البيئية وضرورة الاعتماد على التمويل الذاتي في ظل ما يسمى بالفكر الاستثماري.

-إنشاء قانون خاص للجمعيات البيئية وتوفير الوسائل اللازمة لهذه الجمعيات لتفعيل دورها، ودعم العمل الجمعوي ماديا ومعنويا.

-تعبئة جهود كل الفاعلين الاجتماعيين من مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الرسمية والمؤسسات الاقتصادية وغيرها قصد تغيير سلوك الأفراد اتجاه الاهتمام بالبيئة والمساهمة في حمايتها من جميع مظاهر التلوث والإخلال البيئي.

- تنسيق وتوزيع الأدوار بين مختلف الأطراف المسئولة عن التلوث والمساهمة في مكافحته (الدولة والمجتمع المدني والقطاع خاص)، لتفادي تشتت الجهود والزمن دون الوصول إلى نتائج .

-السيطرة على الأوضاع المسببة للتدهور البيئي أي القضاء على أسبابه بوضع التشريعات اللازمة وتنفيذها، بدل التركيز على النتائج .

-ايلاء أهمية اكبر للجانب العلمي من خلال الاستثمار في الدراسات والبحوث والمؤتمرات التي بإمكانها تقديم الإضافة في سبيل الحفاظ على البيئة .

-الاعتماد على البرامج الوقائية ذات المدى الطويل والنظرة المستقبلية بدل القرارات الارتجالية .

-بناء استراتيجيات قائمة على إدراك المشاكل الحقيقية والمتنوعة لكل منطقة على حدى بما يتناسب وخصوصيات كل منطقة.

-تكوين الكفاءات الإدارية اللازمة لتسيير المؤسسات البيئية المركزية والمحلية

- الاهتمام بالأجيال الصاعدة واستحداث مواد تعليمية ومقاييس تتعلق بالجانب البيئي.

-ضرورة القيام بثورة بيئية عاجلة على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي.

-التركيز على المتغير القيمي الأخلاقي فالإسلام كمنهج للحياة يعطينا الثقافة ومنظومة القيم التي تؤصل معايير العدالة الاجتماعية والمسؤولية وتكريس مبدأ الإحسان والزهد والاقتصاد في العيش وعدم الإسراف وحماية الموارد الطبيعية والرفق بالكائنات الحية والتأكيد على مفهوم الاستخلاف في الأرض .

قائمة المراجع:

- أبو دوم، عبد الرحمان. "دور منظمات المجتمع المدني في التوعية المجتمعية". نقلًا عن إبراهيم ميرغني. ندوة منظمات المجتمع المدني. الخرطوم: مجلس الوزراء، 2004.

- أبو دوم، عبد الرحمان. "دور منظمات المجتمع المدني في التوعية المجتمعية". نقلًا عن عبد الرحمان أحمد عثمان. العمل الطوعي ومناهجه النظرية وتطبيقاته في ظل العولمة والنظام الجديد. دار جامعة إفريقيا العالمية، مركز الدراسات والاستشارات، 2002.
- الكايد، زهير عبد الكريم. الحكمانية: قضايا وتطبيقات. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.
- الزعبل، محمد. المجتمع المدني. ط4. بيروت: مركز الدراسات، 1992.
- زياني، صالح. "تشكل المجتمع". مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 17، ديسمبر 2007: 89-90.
- عبد الكريم، عبد اللاوي. "المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة". موقع القانونية. www.alkanounia.com.
- عطوان، خضر عباس. "دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد". متاح على: watchpalngos.org.ar/uploads/pdf.
- غزلاني، وداد. "دور آليات وقواعد الشراكة في حماية البيئة في الجزائر". مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول النظام القانوني لحماية البيئة في ظل القانون الدولي والتشريع الجزائري. جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2013.

ملامح السياسة الدينية في الدولة العثمانية بين إعمال الشريعة الإسلامية وكفالة الحريات الدينية (دراسة تاريخية تحليلية في السياسة الشرعية الإسلامية)

Features of Religious Policy in the Ottoman State Between the Implementation of Islamic Law and the Guarantee of Religious Freedoms (A Historical and Analytical Study)

Dr. Majed Hashem Kelani (Arab Republic of Egypt) - د. ماجد هاشم كيلاني (جمهورية مصر العربية)

Abstract:

The religious policy of a state, generally speaking, refers to the set of principles and procedures adopted by the state in regulating religious affairs and organizing and managing relations between the political authority and religious institutions and various faith groups within it. This study examines religious policy in the Ottoman state as one of the fundamental pillars of state administration and the organization of its relationship with the various religious groups under its authority. It aims to analyze the intellectual and legal foundations upon which this policy was based and to explain the mechanisms of its implementation in a society characterized by religious and ethnic diversity. The study employs a historical-analytical approach by tracing the manifestations of Ottoman religious policy, with a focus on the system for regulating the affairs of non-Muslims. The study also explores the extent to which this policy succeeded in achieving a balance between Islamic principles and the requirements of managing a multi-ethnic society. The study concludes that Ottoman religious policy was characterized by a degree of administrative flexibility that contributed to the stability of the Ottoman state for extended periods.

Keywords: Religious Policy, Ottoman State, Islamic Law, Religious Freedoms, Religious Pluralism.

مستخلص:

يُقصد بالسياسة الدينية للدولة – بوجهٍ عام - مجموعة المبادئ والإجراءات التي تعتمدها الدولة في تنظيم الشؤون الدينية وتنظيم وإدارة العلاقات بين السلطة السياسية والمؤسسات الدينية والجماعات العقائدية المختلفة داخلها، وقد تناولت هذه الدراسة السياسة الدينية في الدولة العثمانية بوصفها أحد المرتكزات الأساسية في إدارة الدولة وتنظيم علاقتها بمختلف الجماعات الدينية الخاضعة لسيادتها، وتهدف إلى تحليل الأسس الفكرية والشرعية التي استندت إليها هذه السياسة، وبيان آليات تطبيقها في مجتمع اتسم بالتعدد الديني والعرقي، وتعتمد الدراسة المنهج التاريخي التحليلي من خلال تتبع مظاهر السياسة الدينية العثمانية مع التركيز على تنظيم شؤون غير المسلمين، كما تبحث الدراسة في مدى نجاح هذه السياسة في تحقيق التوازن بين المرجعية الإسلامية ومتطلبات إدارة مجتمع متعدد الانتماءات، وتخلص الدراسة إلى أن السياسة الدينية العثمانية اتسمت بقدر من المرونة الإدارية التي أسهمت في استقرار الدولة العثمانية لفترات طويلة .

الكلمات المفتاحية: السياسة الدينية، الدولة العثمانية، الشريعة الإسلامية، الحريات الدينية، التعددية الدينية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من تناوله السياسة الدينية في الدولة العثمانية بوصفها أحد أهم مرتكزات نظام الحكم والإدارة، وما قامت عليه من الجمع بين تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وإدارة مجتمع متعدد الأديان والأعراق. كما يبرز البحث كيفية تنظيم العلاقة بين الدولة ورعاياها من المسلمين وغير المسلمين، ويكشف عن أثر هذه السياسة في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي واستمرار الدولة العثمانية لقرون طويلة، بالإضافة إلى إسهامه في تقديم رؤية علمية متوازنة حول مدى توافق المرجعية الإسلامية مع كفالة الحريات الدينية في إطار السياسة الشرعية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

- بيان مفهوم السياسة الدينية في الدولة العثمانية وأسسها الشرعية والقانونية .
- تحليل العلاقة بين تطبيق الشريعة الإسلامية وضمان الحريات الدينية داخل الدولة العثمانية .
- توضيح آليات تنظيم شؤون غير المسلمين في ظل نظام الحكم العثماني .
- دراسة انعكاسات السياسة الدينية على النظام الإداري وإدماج غير المسلمين في مؤسسات الدولة .
- إبراز التطبيقات العملية للسياسة الدينية في ولاية مصر وغيرها من الولايات العثمانية .
- تقييم مدى نجاح السياسة الدينية العثمانية في تحقيق التوازن بين الهوية الإسلامية ومتطلبات إدارة مجتمع متعدد الأديان .

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى استطاعت السياسة الدينية في الدولة العثمانية تحقيق التوازن بين إعمال الشريعة الإسلامية وكفالة الحريات الدينية لرعاياها من غير المسلمين؟ وما أثر هذه السياسة في النظام الإداري واستقرار الدولة وإدماج غير المسلمين في مؤسساتها، ولا سيما في ولاية مصر العثمانية؟

الدراسات السابقة:

- **مصطفى ملا أوغلو، حقوق الأقليات غير المسلمة في الدولة العثمانية، الدورة 17، المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، سر اييفيرا، ربيع الآخر/ جمادى الأولى 1428 هـ/ مايو 2007 م** ، وقد تناولت هذه الدراسة الأسس الشرعية والقانونية التي استندت إليها الدولة العثمانية في تنظيم حقوق الأقليات غير المسلمة، مع بيان الضمانات التي كفلتها لهم في مجالات العبادة وإدارة شؤونهم الدينية، وقد أفادت هذه الدراسة في توضيح الإطار القانوني للحريات الدينية، إلا أنها لم تتناول السياسة الدينية بوصفها منظومة متكاملة تربط بين التشريع والإدارة .
- **محمد صبري الدالي، فقهاء وفقراء: اتجاهات فكرية وسياسية في مصر العثمانية، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2010م**، وقد ركزت الدراسة على الحياة الفكرية والسياسية في مصر العثمانية، ودور العلماء والفقهاء في تشكيل التوجهات العامة للدولة والمجتمع، وأسهمت

في إبراز العلاقة بين المؤسسة الدينية والسلطة، لكنها لم تتناول بصورة مباشرة أثر السياسة الدينية في تنظيم حقوق غير المسلمين أو إدماجهم في الإدارة .

- **محمد الناصر النفزاوي، التيارات الفكرية السياسية في السلطنة العثمانية (1839–1918م)، ط1، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، إبريل، 2001م**، وقد عرضت هذه الدراسة أبرز التيارات الفكرية والسياسية التي ظهرت خلال مرحلة الإصلاحات العثمانية، وناقشت تأثيرها في بنية الدولة ومؤسساتها. وتفيد في فهم التطورات الفكرية التي انعكست على السياسة الدينية، إلا أن تركيزها انصب على المرحلة المتأخرة من عمر الدولة العثمانية .

- **ماجد بن صالح المضيان، أثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية، رسالة ماجستير، قسم العقيدة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، 1416 هـ / 1995م**، وقد بحثت الرسالة في الإسهامات الفكرية والعلمية لأهل الذمة داخل الدولة العثمانية، وأوضحت أثرهم في بعض مجالات الثقافة والإدارة. وقد أبرزت جانبًا من التعايش بين مكونات المجتمع، لكنها لم تدرس السياسة الدينية من منظور السياسة الشرعية أو انعكاساتها القانونية والإدارية بصورة شاملة .

- **عبد الرؤوف سنو، النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية (1877–1881)، بلاد الشام، الحجاز، كردستان، ألبانيا، ط1، دار بيسان للنشر والتوزيع، بيروت ، 1998م**، وقد تناولت هذه الدراسة الحركات الكيانية ذات الطابع الإسلامي في عدد من أقاليم الدولة العثمانية، وحللت الظروف السياسية والفكرية التي صاحبتها. وأسهمت في فهم التحديات التي واجهت الدولة في أواخر عهدها، إلا أن اهتمامها كان منصبًا على النزعات السياسية أكثر من السياسة الدينية العامة .

- **ثريا شاهين، دور الكنيسة في هدم الدولة العثمانية، ط1، ترجمة د / محمد حرب، دار المنارة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، 1418 هـ / 1997م**، وقد ناقشت هذه الدراسة دور المؤسسات الكنسية في دعم الحركات الانفصالية وتأثير ذلك في إضعاف الدولة العثمانية خلال مراحل تراجعها. وتفيد في بيان العلاقة بين الدين والسياسة في نهاية العصر العثماني، لكنها ركزت على الجانب السياسي ولم تتناول تنظيم الحريات الدينية في إطار السياسة الشرعية .

- **أكرم كيدو، مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية، ط1، ترجمة / هاشم الأيوبي، منشورات جروس برس –لبنان –1413هـ/1992م**، وقد تناولت الدراسة هذه نشأة مؤسسة شيخ الإسلام واختصاصاتها

ودورها في إصدار الفتاوى وإضفاء الشرعية على قرارات الدولة، وأسهمت في توضيح مكانة المؤسسة الدينية في النظام العثماني، إلا أنها لم تربط بين دورها وبين السياسة الدينية تجاه غير المسلمين بصورة مباشرة .

مناهج البحث:

اعتمد البحث على المناهج الآتية:

* **المنهج التاريخي التحليلي** من خلال تتبع تطور السياسة الدينية في الدولة العثمانية وتحليل النصوص والوقائع التاريخية المتعلقة بها.

* **المنهج الوصفي** في عرض النظم والمؤسسات الدينية والإدارية، والمنهج المقارن عند بيان مدى التوافق بين أحكام السياسة الشرعية والتطبيقات العملية في الدولة العثمانية، وصولًا إلى استخلاص النتائج وتقويم التجربة العثمانية في إدارة التعدد الديني.

خطة البحث:

المبحث الأول: مبدأ إعمال الشريعة الإسلامية في الدولة العثمانية.

المبحث الثاني: الإطار القانوني لكفالة الحريات الدينية في الدولة العثمانية.

المبحث الثالث: تطبيقات السياسة الدينية في حماية حقوق غير المسلمين في الدولة العثمانية.

المبحث الرابع: معاملة السلاطين العثمانيين لرعاياهم غير المسلمين بين الرحمة والاحترام .

المبحث الخامس: انعكاسات السياسة الدينية العثمانية على إدماج غير المسلمين في نظم الإدارة العامة في استانبول وبعض الولايات العثمانية الأخرى.

المبحث السادس: انعكاسات السياسة الدينية العثمانية على إدماج غير المسلمين في نظم الإدارة العامة في ولاية مصر العثمانية .

المبحث السابع: أبرز انعكاسات السياسة الدينية على النظام الإداري في الدولة العثمانية.

مقدمة:

تمثل السياسة الدينية أحد الجوانب المهمة في دراسة النظم السياسية والتاريخية داخل الدولة العثمانية، وذلك نظرًا لما تؤديه من دور في تنظيم العلاقة بين السلطة الحاكمة والمؤسسات الدينية ومختلف الجماعات العقائدية داخل الدولة، وتزداد أهمية هذا الموضوع عند دراسة الدولة العثمانية التي امتدت رقعتها الجغرافية عبر قارات متعددة، وضمت تحت سلطتها شعوبًا وأعراقًا وأديانًا متنوعة، حيث تُعدّ الدولة العثمانية من أطول الدول الإسلامية عمرًا وأكثرها تنوعًا من حيث الأعراق والأديان والمذاهب، الأمر الذي فرض على الدولة تبني سياسة دينية قادرة على تحقيق التوازن بين المحافظة على هويتها الإسلامية وإدارة مجتمع يتسم بالتعدد الديني والثقافي.

وقد استندت الدولة العثمانية في سياستها الدينية إلى جملة من المبادئ الشرعية والتقاليد الإدارية التي أسهمت في تنظيم شؤون المسلمين وغير المسلمين على السواء بما ينسجم مع متطلبات الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة، كما ارتبطت السياسة الدينية العثمانية بمكانة السلطان بوصفه حاكمًا سياسيًا يتمتع بشرعية دينية، وبالدور الذي اضطلعت به المؤسسة الدينية في دعم السلطة وتنظيم الحياة العامة.

وتنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يسلط الضوء على آليات إدارة التنوع الديني داخل واحدة من أكبر الإمبراطوريات الإسلامية، كما يكشف عن مدى تداخل البعد الديني بالبعد السياسي والإداري في بنية الدولة العثمانية، وأثر ذلك في تحقيق الاستقرار الداخلي وضمان استمرار الدولة عبر قرون طويلة, كما يضيف هذا البحث قراءة تحليلية لطبيعة العلاقة بين الشريعة الإسلامية والممارسة السياسية، ومدى انعكاس ذلك على أوضاع غير المسلمين داخل الدولة.

وتتمثل إشكالية البحث في التساؤل الآتي: إلى أي مدى استطاعت السياسة الدينية العثمانية تحقيق التوازن بين إعمال الشريعة الإسلامية وكفالة الحريات الدينية داخل الدولة؟، وكيف انعكس ذلك على البنية الإدارية والقانونية ومعاملة غير المسلمين في مختلف الولايات، وخاصة ولاية مصر؟

ويهدف البحث إلى تحليل ملامح السياسة الدينية في الدولة العثمانية، وبيان أسسها الشرعية والقانونية، ورصد انعكاساتها على النظام الإداري، مع التركيز على إدماج غير المسلمين في الجهاز الإداري العام، ودراسة نماذج تطبيقية من ولاية مصر العثمانية، بوصفها إحدى أهم الولايات من حيث الثقل السياسي والاقتصادي.

ويعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال تتبع التطور التاريخي للسياسة الدينية العثمانية، وتحليل النصوص التاريخية ذات الصلة، إلى جانب الاستعانة بالمنهج الوصفي في عرض الظواهر التاريخية، كما يستند البحث إلى عدد من الدراسات السابقة التي تناولت الدولة العثمانية من زوايا مختلفة، سواء في ما يتعلق بالنظام السياسي والإداري أو بنظام الملل أو وضع غير المسلمين، وقد أفادت هذه الدراسات في بناء الإطار العام للموضوع، إلا أنها غالبًا ما تناولت الجوانب بشكل منفصل، بينما يسعى هذا البحث إلى تقديم معالجة أكثر تكاملًا تربط بين السياسة الدينية من جهة، وانعكاساتها الإدارية والاجتماعية من جهة أخرى.

المبحث الأول: مبدأ إعمال الشريعة الإسلامية في الدولة العثمانية

شكّل مبدأ إعمال الشريعة الإسلامية أحد الأسس الجوهرية التي قامت عليها الدولة العثمانية، حيث ارتبطت الشرعية السياسية للسلطة بمدى التزامها بأحكام الإسلام ومبادئه العامة. وقد تجلّى هذا المبدأ في اعتماد الشريعة باعتبارها المصدر الرئيس للتشريع في عدد من المجالات لاسيما في القضاء والأحوال الشخصية مع إسناد مهمة تطبيقها إلى المؤسسة القضائية التي تولّى القضاء فيها القضاة الشرعيون تحت إشراف شيخ الإسلام.

كما حرصت الدولة العثمانية على تنظيم شؤونها الإدارية والقانونية بما لا يتعارض مع الأصول العامة للشريعة، مع إقرار قدر من الاجتهاد التنظيمي من خلال القوانين السلطانية التي استهدفت سدّ حاجات الإدارة في المجالات التي لم تفصل فيها النصوص الشرعية تفصيلًا مباشرًا. وبذلك مثّل مبدأ إعمال الشريعة إطارًا مرجعيًا عامًا للنظام السياسي والقانوني العثماني، جمع بين الالتزام بالأحكام الشرعية ومتطلبات الواقع الإداري والإمبراطوري للدولة.

وقد ارتكز النظام الإداري العثماني على أحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية, لذا كان من أهم أهداف الإدارة العامة في ولاية مصر العثمانية: إرضاء الله، ونشر الإسلام، وحماية أرواح الناس وأعراضهم وأموالهم، وتلبية حاجاتهم، وتحقيق مصالحهم، ودفع الأذى عنهم، وإقامة العدل بينهم، وحفظ سلامة ووحدة المجتمع بما يضمن تناغم عناصره معًا دون تفكك ، وهذا ما يبين من خلال وصايا الأمير" عثمان " مؤسس الدولة العثمانية لأبنائه السلاطين والتى جاء فيها عدة نصوص من أهمها:

" يا بني، إياك أن تشتغل بشيء لم يأمر به الله رب العالمين"

"يا بني غايتنا هي إرضاء الله رب العالمين، ونحن بالإسلام نحيا وبالإسلام نموت"

"يا بني، طريقنا الوحيد في هذه الدنيا هو طريق الله، ومقصدنا الوحيد هو نشر دين الله"

"يا بني، إن نشر الإسلام، وهداية الناس إليه، وحماية أعراض المسلمين وأموالهم، أمانة في عنقك سيسألك الله عنها يوم الدين".

وقد بدا ذلك أيضًا من خلال أقوال خلفائه السلاطين الذين جاءوا من بعده، مثل قول السلطان " مراد الأول " الذي مفاده: " ..**أنا لا أطمع إلا في رضاك يا الله..ولا شيء غير رضاك يا إلهي**" ، وقول السلطان " سليم شاه " الذي مفاده: "**إني وجهت نشاطي لوضع دين الإسلام ومساعي الآباء والأجداد العظام في مكانها الصحيح**" ، ووصية السلطان " محمد الفاتح " لابنه التي مفادها: "**الدين غايتنا، والهداية منهجنا**".

وتكشف هذه النصوص مجتمعة عن مركزية البعد الديني في التصور السياسي للدولة العثمانية، فلم يكن الالتزام بالشريعة مجرد إطار نظري فحسب، بل كان أشبه بمرجعية حاكمة للسلطة, وموجّهًا عامًا للسياسات الإدارية والفتوحات والتعامل مع الرعية, كما تعكس هذه الوصايا طبيعة الخطاب السياسي العثماني الذي مزج بين الشرعية الدينية والوظيفة السياسية، بما يضفي على الحكم بعدًا رساليًا يتجاوز مجرد إدارة الدولة إلى اعتبارها أمانة دينية ذات مسؤولية أخروية.

أيضا تشير هذه الأقوال إلى أن مفهوم الحكم في الوعي السياسي العثماني المبكر كان قائمًا على ثنائية "السلطة والأمانة"، حيث يُنظر إلى السلطان باعتباره مسؤولًا أمام الله قبل أن يكون حاكمًا دنيويًا، وهذا ما أسهم في تعزيز فكرة العدل ورعاية مصالح الرعية بوصفها جزءًا من التكليف الشرعي، وقد انعكس هذا التصور على طبيعة الممارسة الإدارية، والتي سعت إلى المواءمة بين مقتضيات الحكم الواقعي ومبادئ الشريعة الإسلامية، بما أوجد نموذجًا سياسيًا يقوم على التداخل بين الديني والسياسي في إطار واحد متكامل.

وقد اتخذ العثمانيون الإسلام دينًا رسميًا للدولة، كما اعتمدوا المذهب السني الحنفي مذهبًا رسميًا في الشؤون الدينية والقضائية، وقد انعكس ذلك على بنية النظام القانوني في الدولة، حيث تولّى القضاء الشرعي قضاة ينتمون إلى المذهب الحنفي مع وجود جهاز ديني منظم يشرف على تطبيق الأحكام الشرعية ويضمن انسجامها مع السياسات العامة للدولة، وعلى رأسه منصب شيخ الإسلام الذي اكتسب مكانة مركزية في توجيه الفتاوى وتنظيم العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسة الدينية.

المبحث الثاني: الإطار القانوني العام لكفالة الحريات الدينية في الدولة العثمانية

اتسم الإطار القانوني العام في الدولة العثمانية بقدر من المرونة التي سمحت بتنظيم العلاقة بين الجماعات الدينية المختلفة داخل المجتمع، حيث اعتمدت الدولة مبدأ الاعتراف بالتعدد الديني ضمن حدود النظام العام ومرجعية السلطة المركزية، وقد تجلّى ذلك في إقرار تنظيم "نظام الملل" الذي منح الطوائف الدينية غير المسلمة قدرًا من الاستقلال في إدارة شؤونها الداخلية، لاسيما في مجالات الأحوال الشخصية والتعليم الديني وتنظيم المؤسسات الدينية الخاصة بها مع بقائها خاضعة للسلطة السياسية للدولة، كما اعتمدت الدولة على مزيج من الشريعة الإسلامية والقوانين السلطانية في ضبط هذه العلاقة، بما يحقق التوازن بين المرجعية الدينية الإسلامية ومتطلبات إدارة مجتمع متعدد الأديان والأعراق. وبذلك شكّل هذا الإطار القانوني أداة أساسية لتنظيم التعايش الديني وضمان الاستقرار داخل الدولة العثمانية عبر مراحلها التاريخية المختلفة.

وقد احترمت الدولة العثمانية كل الأديان والملل والمذاهب والطوائف بداخلها, فكانت دولة متعددة الأديان والمذاهب ، ومن أهم مظاهر احترام الدولة العثمانية للأديان مبدأ عدم الربط بين الجنسية والديانة, حيث أُطلق على غير المسلم المقيم في الدولة العثمانية لقب "عثماني"، وهذا ما يؤكده نص المادة رقم 8 من القانون الأساسي العثماني في ممالك الدولة العثمانية، ومفاده:

"**يطلق لقب عثماني على كل فرد من أفراد الدولة العثمانية بلا استثناء من أي دين أو مذهب** ".

وقد كفلت الدولة العثمانية الحرية الدينية لغير المسلمين، وظهر ذلك جليًا في "خط كلخانة" الذي وضعه السلطان " عبد المجيد الأول " في 26 شعبان 1255 هـ /3 نوفمبر 1839 م و "خط همايون" الذي أصدره "السلطان عبد المجيد" في 1856 م ليؤكدا الحرية الفكرية للجميع ومساواة المسلمين بغير المسلمين بالنسبة للشؤون الإدارية, كما سُمح لغير المسلمين بفتح مدارس ومعاهد مسيحية بل والدخول إلى المساجد شأنهم شأن المسلمين تمامًا .

ومما يؤكد ذلك صراحةً قول السلطان "محمود الثاني": " **أريد اختلاف الدين بين رعايانا فقط، ويحق لهم دخول المساجد والمعابد والكنائس** "، وبقول السلطان نفسه الذي مفاده: **"أريد الاحترام لكل المعتقدات وأن يحظى الجميع بنفس الحقوق السياسية وبحمايتي الأبوية** "، وبنص المادة رقم 11 من القانون الأساسي العثماني في ممالك الدولة العثمانية، والتي نصت على أن: " **إن دين الدولة العثمانية هو الدين الإسلامي،**

ومع مراعاة هذا الأساس، وعدم الإخلال براحة الخلق والآداب العمومية تجري جميع الأديان المعروفة في الممالك العثمانية بحرية تحت حماية الدولة ".

المبحث الثالث: تطبيقات السياسة الدينية في حماية حقوق غير المسلمين في الدولة العثمانية

يُعالج هذا المبحث التطبيقات العملية للسياسة الدينية العثمانية في مجال حماية حقوق غير المسلمين، من خلال إبراز ما صدر عن السلاطين من قوانين وفرمانات هدفت إلى تكريس مبدأ كفالة الحريات الدينية وضمان أمن الذميين داخل الدولة. ويُظهر هذا الجانب أن السياسة الدينية لم تكن مجرد مبادئ نظرية، بل تجسدت في إجراءات تنظيمية واضحة شملت مختلف فترات الحكم العثماني، بما يعكس حرص السلطة على ترجمة النصوص القانونية إلى ممارسات عملية تحفظ الاستقرار الداخلي وتوازن العلاقة بين مكونات المجتمع المتعدد.

وقد أوجبت قوانين السلاطين العثمانيين – وبخاصة القوانين الصادرة عن السلطان بايزيد الثاني – احترام حقوق وحريات الذميين، وعدم إجبارهم على اعتناق الدين الإسلامي ، وبالمثل أوجبت الفرمانات السلطانية المبدأ نفسه، ففي عام 1453 م فتح السلطان " محمد الفاتح" القسطنطينية وأصدر فرمانه بتأمين المسيحيين المقيمين فيها على أنفسهم وأموالهم وأولادهم وكنائسهم، واحترم رؤساء طوائفهم ، وفي عام 1465 م أصدر السلطان " محمد الفاتح " فرمانه باحترام حقوق أهل الذمة في غلاطية ، وبتاريخ 28 مايو1463 م أصدر السلطان نفسه فرمانه باحترام حقوق أهل الذمة في البوسنة والهرسك، والاعتراف بأحقياتهم في التملك والتجول والسياحة والتجارة والتدريس والتعليم، وأمنهم الفرمان على معتقداتهم ومعابدهم وكنائسهم وأموالهم ومنازلهم وأولادهم وخدامهم، وأعفاهم من أداء الخدمة العسكرية، وألزمهم بدفع الجزية عن أنفسهم والخراج عن أراضيهم .

ويأتي هذا الإطار القانوني ليعكس جانبًا تطبيقيًا مهمًا من السياسة الدينية العثمانية، حيث لم تقتصر النصوص الصادرة عن السلاطين على تقرير مبادئ عامة، بل تحولت إلى إجراءات عملية هدفت إلى ضمان حقوق غير المسلمين وحمايتهم داخل الدولة، ويظهر ذلك بوضوح في الفرمانات السلطانية التي أكدت التزام الدولة بتوفير الأمن والحماية لرعاياها من الذميين، بما في ذلك حفظ الأنفس والأموال وضمان حرية المعتقد، وهو ما يعكس تداخل البعد القانوني مع البعد التطبيقي في إدارة التعدد الديني داخل الدولة العثمانية.

ويُفهم من هذه الفرمانات أن الدولة العثمانية لم تتعامل مع غير المسلمين بوصفهم فئة هامشية داخل

النظام القانوني، بل باعتبارهم رعايا لهم حقوق والتزامات محددة تُنظَّم من خلال إطار قانوني واضح، وقد أسهم هذا التنظيم في إضفاء طابع مؤسسي على إدارة التعدد الديني، حيث جرى تقنين العلاقة بين الدولة والطوائف الدينية على أساس من الاعتراف المتبادل بالحقوق والواجبات بما يحقق الاستقرار الاجتماعي ويحدّ من مظاهر الصراع الديني داخل المجتمع.

كما يعكس ذلك أن السياسة الدينية العثمانية كانت ذات بعد عملي تطبيقي، يتجاوز مستوى الإعلان النظري إلى مستوى التنفيذ الفعلي عبر أدوات قانونية وإدارية منضبطة، الأمر الذي ساعد على ترسيخ نموذج إداري قادر على استيعاب التنوع الديني ضمن إطار الدولة المركزية.

المبحث الرابع: معاملة السلاطين العثمانيين لرعاياهم غير المسلمين بين الرحمة والاحترام

اتسمت معاملة السلاطين العثمانيين لرعاياهم غير المسلمين بقدر من التوازن الذي جمع بين الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومراعاة الاعتبارات العملية لإدارة دولة متعددة الديانات والأعراق، فقد حرص السلاطين على تأكيد مبدأ الحماية القانونية لأهل الذمة، وضمان أمنهم على أنفسهم وأموالهم ومعتقداتهم، مع إتاحة قدر من الاستقلال الذاتي لهم في إدارة شؤونهم الدينية والاجتماعية وفق نظمهم الخاصة.

كما تجلّت مظاهر هذه المعاملة في عدد من الممارسات السلطانية التي أكدت احترام الطوائف الدينية المختلفة، وعدم إكراهها على تغيير معتقداتها، مقابل التزامها بالقوانين العامة للدولة وأداء ما يترتب عليها من التزامات مالية، وبذلك عكست هذه السياسة توجهًا إداريًا يقوم على تحقيق الاستقرار الداخلي من خلال الجمع بين الحزم القانوني والمرونة في إدارة التنوع الديني.

وقد اتسمت معاملة السلاطين العثمانيين لغير المسلمين بالاحترام والرأفة، وهذا ما انعكس على سلوك الرعية في تعاملها مع الطوائف غير المسلمة داخل الدولة, فقد حرص السلاطين، وبخاصة تجاه المسيحيين، على احترام معتقداتهم ومؤسساتهم الدينية، ولم يُنقل عن أيٍّ منهم إصدار أوامر بهدم الكنائس أو الأديرة أو الصوامع أو المعابد ،كما عُرف الأمير "عثمان بن أرطغرل" - مؤسس الدولة العثمانية - برفقه في معاملته للنصارى، حيث وُصف بأنه" كان رقيقًا تجاه النصارى ".

أيضًا احترم السلاطين العثمانيون رؤساء الدول المسيحية وخاطبوهم بألفاظ تدل على احترامهم للديانة المسيحية، فقد خاطب السلطان " سليمان القانوني " الملك الفرنسي " فرانسوا الأول " قائلًا له: "**إلى الأمير الأكثر وقارًا من كل الأمراء، إلى رئيس موالي طوائف الدين المسيحي، أكبر مصلح للمسيحية**" ، وخاطب

السلطان "مراد الثالث" الملك "هنري الثالث" بقوله: "**أيها الأمير المظفر من كبار أمراء الديانة المسيحية، ومن أكبرو أقوى أتباع المسيح** "، وحين قدم وفد أجنبي من المسيحيين للسلطان "مراد الثاني" قالوا له: "**نحن أيها السلطان نصارى، وسمعنا كثيرا عن عدالة المسلمين، وأنهم لا يظلمون الرعية، ...سمعنا هذا من السياد ومن التجار الذين زاروا مملكتكم**" مما يدل على اشتهار ذلك السلطان بمعاملة رعاياه غير المسلمين بعدل ورحمة .

أيضًا أقر السلطان " عبد المجيد " مبادئ احترام غير المسيحيين، وضمن لهم الحفاظ على جميع الامتيازات الروحية التي منحت لهم من أسلافه السلاطين بقوله: "**إن جميع الامتيازات الروحية والمساعدات التي منحها أجدادي العظام لجميع الملل المسيحية أو غير المسلمة هي معتبرة ومحفوظة بكل قوتها**".

وتُبرز هذه الشواهد أن الخطاب السياسي العثماني تجاه القوى المسيحية في الداخل والخارج لم يكن قائمًا على الصدام الديني، بل اتسم بدرجة واضحة من البراغماتية السياسية التي مزجت بين الاعتبارات الدبلوماسية والمرجعية الدينية، فقد اعتمد السلاطين لغة رسمية تحمل قدرًا من التقدير الرمزي للديانات الأخرى، وهذا ما يعكس إدراك الدولة لطبيعة علاقاتها الدولية وتشابكها مع قوى مسيحية كبرى، الأمر الذي جعل من خطاب الاحترام أداة سياسية إلى جانب كونه تعبيرًا عن سياسة داخلية تجاه التعدد الديني.

كما تكشف هذه النصوص عن بُعد استقراري في السياسة العثمانية، حيث ارتبط احترام غير المسلمين- داخليًا وخارجيًا- بضرورة الحفاظ على تماسك الدولة وضمان ولاء الرعايا واستمرارية النظام الإمبراطوري، ويُفهم من ذلك أن مبدأ التسامح النسبي لم يكن مجرد خيار أخلاقي بل كان جزءًا من استراتيجية حكم تهدف إلى إدارة إمبراطورية واسعة متعددة الأديان، بما يحقق التوازن بين متطلبات السلطة المركزية وحاجات التنوع الديني والاجتماعي داخل الدولة العثمانية.

ومما يؤكد احترام السلطان " عبد الحميد الثاني " لكافة الطوائف المسيحية في عصره، قول البطريرك الماروني اللبناني "إلياس دويك" عن واقعة عزل السلطان "عبد الحميد الثاني": "**لقد عاشت طائفتا المارونية بألف خيروطمأنينة في عهد السلطان " عبد الحميد الثاني "، ولا نعرف ماذا تخبئ لنا الأيام من بعده ؟!**".

ويمكن قراءة هذا التصريح في سياقه التاريخي بوصفه شهادة من داخل إحدى الطوائف المسيحية على طبيعة العلاقة التي سادت بينها وبين السلطة العثمانية في أواخر عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وهذا ما يعكس وجود درجة من الاستقرار والأمان النسبي الذي تمتع به بعض المكونات الدينية في ظل الدولة.

كما يشير هذا القول إلى أن السياسة العثمانية في تلك المرحلة لم تكن قائمة على الاضطهاد الديني، بقدر ما كانت تعتمد على إدارة التعدد الديني ضمن إطار من التوازنات السياسية والإدارية. وفي الوقت ذاته، فإن هذا النوع من الشهادات لا يُفهم على إطلاقه بمعزل عن السياق العام للظروف السياسية والدولية في تلك الفترة، إذ يعكس أيضًا حالة القلق من التغيرات التي أعقبت عزل السلطان، وما قد يترتب عليها من تحولات في أوضاع الطوائف الدينية داخل الدولة العثمانية.

بجانب ذلك كله صاهر بعض السلاطين عائلات مسيحية ويهودية، حيث تزوج السلاطين العثمانيين من مسيحيات ويهوديات أجنبيات وأكرموهن، ومن أشهرهن: "روكسلانة" زوجة الخليفة "سليمان القانوني" وأم السلطان " محمد الفاتح " وكذلك زوجة أبيه " مارا " .

ويعكس هذا النمط من المصاهرة جانبًا من السياسة الاجتماعية والإنسانية في الدولة العثمانية، حيث لم تكن العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين محصورة في إطار الصراع أو التمييز؛ بل اتخذت في بعض الحالات طابعًا من الاندماج الاجتماعي على مستوى النخبة الحاكمة. كما أسهمت هذه الزيجات في تعزيز الروابط السياسية والثقافية مع بعض القوى والجماعات غير المسلمة، بما يخدم مصالح الدولة العليا ويُسهم في تدعيم الاستقرار الداخلي والخارجي، ومن ثم، فإن هذه الظاهرة لا ينبغي قراءتها بمعزل عن سياقها السياسي والإداري، إذ تعكس مرونة في التعامل مع التعدد الديني، وتوظيفًا للعلاقات الاجتماعية في دعم توازنات الحكم داخل الدولة العثمانية.

كما يمكن النظر إلى هذه المصاهرات بوصفها إحدى أدوات "الدبلوماسية الناعمة" في النظام العثماني، إذ ساعدت في تخفيف حدة التوتر مع بعض القوى الخارجية، وساهمت في بناء شبكات من المصالح والعلاقات غير المباشرة مع جماعات دينية وسياسية مختلفة، وفي الوقت نفسه، فإن هذه الممارسات تعكس قدرة الدولة العثمانية على استيعاب الاختلاف الديني داخل بنيتها الاجتماعية دون أن يؤدي ذلك إلى خلل في هويتها الإسلامية العامة، حيث ظل الإطار الحاكم للعلاقات السياسية والاجتماعية قائمًا على مرجعية الدولة ومصالحها العليا، مع إتاحة مساحة من المرونة في التعامل مع غير المسلمين بما يخدم استمرارية الدولة وتماسكها.

المبحث الخامس: انعكاسات السياسة الدينية العثمانية على إدماج غير المسلمين في نظم الإدارة العامة في إستانبول وبعض الولايات العثمانية

يُظهر هذا المبحث انعكاسات السياسة الدينية العثمانية في مجال الإدارة العامة من خلال إبراز مدى إسهامها في إدماج غير المسلمين ضمن البنية الإدارية للدولة، وقد ارتبط هذا الإدماج بطبيعة النظام السياسي العثماني القائم على الاستفادة من الكفاءات المختلفة بغض النظر عن الانتماء الديني، بما يخدم متطلبات التنظيم والإدارة في دولة متعددة الأعراق والأديان، كما يعكس ذلك جانبًا من مرونة السياسة الدينية في التوفيق بين الاعتبارات الدينية والاحتياجات الإدارية للدولة.

وقد شغل المسيحيون واليهود مناصب إدارية عليا كالسناجق ومديري إدارات مالية وإدارية وكبار رجال الإنكشارية، وحملوا الألقاب الشرفية والإدارية المختلفة، وسُمح لهم أيضا بممارسة الأنشطة التجارية والاقتصادية المختلفة في المجتمع العثماني بجانب مناصبهم الإدارية العامة ، كما سُمح لهم بتكوين مذاهبهم الطائفية وإنشاء مدارسهم الدينية والتدريس فيها، وإنشاء محاكمهم الدينية وتولي القضاء فيها، وإنشاء منتدياتهم الثقافية الخاصة بشرائعهم وتولي مهام شرفية فيها بجانب مناصبهم الإدارية العامة ، ومع الوقت زاد عدد شاغلي المناصب العامة غير المسلمين في النظام الإداري في إستانبول ومصر وكافة الولايات العثمانية، ففي إستانبول استعان السلاطين بمترجمين أوروبيين مسيحيين وأسندوا لهم مناصب أكاديمية وإدارية بجانب أعمال ومهام الترجمة مثل: "ديمتراشكو" ترجمان الجيش العثماني و"ابن ألكساندر ماقروكارداتو" الذي شغل ترقى في السلم الإداري حتى شغل منصب رئيس تراجمة الديوان السلطاني، ثم أصبح مدير عام على إدارة الأفلاق في عام 1123 هـ / 1711 م، و" يحيى أفندي " رئيس الكتبة في إستانبول ومدرس اللغات الأجنبية للطلبة والإداريين ، و" هالت أفندي " مدير إدارة المترجمين الفناريين بإستانبول والذي ترقى حتى شغل منصب كتخدا الركاب السلطاني، و" موروزي " أحد مترجمي الديوان السلطان ، أيضًا عمل اليهودي " حكيم يعقوب " كطبيب للقصر العثماني في استانبول ، وترقى " مدحت باشا " اليهودي في المناصب العامة حتى بلغ منصب " الصدر الأعظم" ، وبجانب ذلك كله شغل الكثير من النساء المسيحيات مناصب إدارية داخل بلاط الحريم السلطاني.

أما بالنسبة للولايات العثمانية الأخرى، فعلى سبيل المثال عمل اليهودي " حاييم فارحي " والمسيحي " إبراهيم الصباغ " ككاتبين في عهد " ظاهر العمر الزيداني " الوالي العثماني في عكا ، وعمل النصراني " أفرينوس " كحاكم لمدينة بورصة في عصر السلطان " أورخان " .

ويمكن تفسير هذا التوسع في إسناد المناصب الإدارية والوظائف العليا لغير المسلمين بوصفه انعكاسًا للطبيعة العملية للنظام الإداري العثماني الذي غلّب الكفاءة والخبرة المهنية في كثير من الأحيان على الاعتبارات الدينية الصرفة، وبخاصة في المجالات المالية والإدارية والدبلوماسية، فقد أسهمت خبرات المسيحيين واليهود في مجالات الترجمة والاقتصاد والإدارة في تعزيز قدرة الدولة على إدارة إمبراطورية واسعة ومتعددة اللغات والثقافات مما جعلهم عنصرًا فاعلًا داخل البنية الإدارية وليسوا مجرد فئات خاضعة لها.

كما يعكس ذلك درجة من المرونة المؤسسية التي سمحت بدمج الكفاءات المختلفة داخل جهاز الدولة بما يحقق كفاءة الأداء الإداري ويخدم مصالح الدولة العليا في الاستقرار والتوسع.

أيضًا تشير هذه المعطيات إلى أن المشاركة غير المسلمة في المناصب العامة لم تكن حالة استثنائية أو هامشية، بل اتخذت مع مرور الوقت طابعًا مؤسسيًا في بعض الولايات والمراكز الإدارية الكبرى، ولا سيما في إستانبول وبعض الولايات العربية، وقد ساعدت هذا الانفتاح النسبي على بناء شبكات إدارية متعددة الخبرات، وأسهم في ربط المركز بالأطراف من خلال موظفين ذوي خلفيات ثقافية ودينية متنوعة، الأمر الذي عكس قدرة الدولة العثمانية على استيعاب التعدد داخل منظومتها الإدارية بما عزز من مرونتها واستمراريتها عبر مراحلها التاريخية المختلفة.

المبحث السادس: انعكاسات السياسة الدينية العثمانية على إدماج غير المسلمين في نظم الإدارة العامة في ولاية مصر العثمانية

يُعالج هذا المبحث انعكاسات السياسة الدينية العثمانية على إدماج غير المسلمين في نظم الإدارة العامة في ولاية مصر العثمانية، حيث مثلت مصر إحدى أهم الولايات من حيث الثقل الاقتصادي والموقع الجغرافي والدورين الإداري والاستراتيجي، الأمر الذي جعلها مجالًا واضحًا لتطبيق آليات السياسة الدينية في إدارة التعدد الديني داخل الجهاز الإداري والمالي، ويسمح هذا الاختيار بفهم أعمق لكيفية تجسيد التوجهات العامة للدولة العثمانية على المستوى المحلي، ومدى تأثيرها في تنظيم مشاركة غير المسلمين في تسيير الشؤون العامة.

كما يكتسب هذا المبحث أهمية خاصة لكونه يتناول نموذجًا تطبيقيًا لكيفية ترجمة المبادئ العامة للسياسة الدينية العثمانية إلى ممارسات إدارية على أرض الواقع، حيث لم يكن إدماج غير المسلمين في الجهاز الإداري في ولاية مصر مجرد إجراء عارض، بل جاء ضمن إطار مؤسسي منظم تحكمه اعتبارات الكفاءة

والضرورة الإدارية ومتطلبات إدارة ولاية واسعة ومعقدة التركيب، ومن ثم فإن دراسة هذا الجانب تتيح الوقوف على مدى توازن الدولة العثمانية بين الحفاظ على المرجعية الإسلامية للنظام السياسي من جهة، والاستفادة من التنوع البشري والخبرات المحلية في تعزيز فعالية الإدارة العامة من جهة أخرى، بما يعكس طبيعة الدولة بوصفها كيانًا إمبراطوريًا متعدد المكونات.

وقد استعان ولاة مصر بكتبة ماليين وصرافين ومحاسبين وجباه مسيحيين ويهود قاموا على ربط وجمع الضرائب من الفلاحين في القرى ، وأطلق عليهم مسمى "شهر حواليسي" ، ومن أشهر هؤلاء الصرافين اليهود: "مناحم بن مسعود موسى" و"مناحم بن إليا بن إسحاق" و "يعقوب بن هارون" و"إسحاق بن يعقوب " و"شوعة بن يعقوب" و "إبراهيم بن يوسف" و "يوسف بن عيد الربان" و "عبد الله بن داود الربان"، ومن أشهر الصرّافين المسيحيين: "جرجس الأنباري اليعقوبي " و"جرجس بن إبراهيم اليعقوبي" و "موسى منصور الربان" و"يعقوب بن سعيد بن موسى" .

وبالنسبة لمديري الإدارات المصرية العثمانية من غير المسلمين، عمل " إبراهيم اليهودي " مديرًا لإدارة سك النقود، وعمل " يونس النصراني " كمدير عام لإحدى مكاتب الدولة في عصر والي مصر " خاير بك " ، وعمل كل من المعلم " ميخائيل فرحات القبطي " و المعلم " يوسف بن لاوي " اليهودي كمديرين لمصلحة الجمارك المصرية في عهد " علي بك الكبير " ، وعمل " ياسف اليهودي " كأمين لدار الضرب بمصر ، وشغل المعلم النصراني " رزق القبطي " منصب سكرتير " علي بك الكبير " ومنصب مسئول عن دار الضرب المصرية ، وعمل المعلم " ميخائيل بن نصر الله بن يوحنا " كقائم ومتحدث على أحد إدارات الأوقاف المسيحية بمصر ، وبالنسبة لكبار الكتبة من غير المسلمين، كان المعلم " ملطي " أحد كبار الكتبة في مصر ، وترأس المعلم " موسى بن خليل بن نصير " الكتبة المصريين وأثبت كفائته الإدارية حتى تلقب بلقب " صاحب الحضرة السامية " بمصر ، وعمل كل من " فلتاؤس يعقوب " والمعلم " جرجس الجوهري " ككتاب ورؤساء إدارات في ديوان الروزنامة بمصر .

أما بالنسبة لكبار الحرفيين من غير المسلمين، فقد عمل المعلم " إبراهيم " اليهودي كشيخ للحدّادين العاملين بدار الضرب في مصر وعمل تحت يده مجموعة كبيرة من الحرفيين غير المسلمين ، أما بالنسبة للملتزمين من غير المسلمين، فقد كثرت أعدادهم في مصر ومن أشهرهم الملتزم اليهودي " إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم " .

وتوارثت بعض العائلات المسيحية بعض المناصب العامة الخاصة بالكتابة والصرافة والطب والسفارة في مصر، وبعد الاحتلال الفرنسي لمصر زاد سلطان شاغلي المناصب العامة من المسيحيين حتى أذل بعضهم الجمهور المسلم وصغار شاغلي المناصب العامة من المسلمين.

ويمكن فهم هذه الظاهرة (ظاهرة احتكار بعض العائلات المسيحية لبعض المناصب العامة) في ضوء التحولات السياسية والإدارية التي شهدتها مصر في أواخر العصر العثماني وبداية مرحلة الاحتلال الفرنسي، حيث أدى ضعف السلطة المركزية واضطراب البنية الإدارية إلى إعادة توزيع موازين النفوذ داخل الجهاز الإداري. فقد أتاح ذلك لبعض الفئات التي كانت تمتلك خبرات كتابية ومالية وإدارية تراكمية - ومن بينها بعض العائلات المسيحية- توسيع حضورها في المناصب العامة.

غير أن هذا التحول في ميزان القوى لم يكن انعكاسًا لتغير في السياسة الدينية بقدر ما كان نتيجة مباشرة لاختلالات سياسية وإدارية ظرفية، كما أن توصيف العلاقة بين الفئات الاجتماعية في هذه المرحلة ينبغي أن يُفهم في سياقه التاريخي الدقيق، إذ ارتبطت مظاهر التوتر أو التفوق الوظيفي بتغيرات بنيوية في السلطة أكثر من ارتباطها بسياسات دينية ممنهجة، بما يستدعي الحذر في تعميم الأحكام عند دراسة هذه المرحلة الانتقالية.

وبوجهٍ عام، يُظهر هذا النمط من المشاركة الإدارية والمالية لغير المسلمين في ولاية مصر العثمانية أن الدولة اعتمدت بدرجة كبيرة على الخبرات المتخصصة في إدارة الموارد المالية والجباية والكتابة، وهذا ما يعكس الطابع العملي والوظيفي للنظام الإداري العثماني، حيث أسهم هذا الاعتماد في تعزيز كفاءة الجهاز المالي خاصّة في ظل تعقّد النظام الضريبي واتساع رقعة الزراعة والقرى، مما جعل الاستعانة بالكتبة والصرافين من المسيحيين واليهود ضرورة إدارية لضمان دقة التحصيل المالي واستمرارية تدفق الإيرادات إلى الدولة المركزية.

كما يشير هذا التوسع في إسناد بعض الوظائف والمناصب العامة الحساسة إلى غير المسلمين إلى وجود درجة من التكامل الإداري داخل البنية الإدارية، حيث جرى دمج عناصر دينية واجتماعية مختلفة في منظومة واحدة تقوم على توزيع الأدوار أكثر من قيامها على التمييز الصارم, ومع ذلك، فإن هذا الانخراط لم يكن بمعزل عن التوازنات السياسية والاجتماعية داخل المجتمع المصري، إذ ظل مرتبطًا بحدود السلطة المركزية وآليات الرقابة التي تضمن عدم تحول النفوذ الإداري إلى نفوذ مستقل، وهذا ما يعكس سعي الدولة العثمانية إلى تحقيق معادلة تجمع بين الاستفادة من الكفاءات المتنوعة والحفاظ على هيمنة الدولة واستقرارها الإداري.

المبحث السابع: أبرز انعكاسات السياسة الدينية على النظام الإداري في الدولة العثمانية

لم تقتصر السياسة الدينية في الدولة العثمانية على تنظيم الشؤون العقدية والتعبدية؛ بل امتد تأثيرها إلى البنية الإدارية للدولة ومؤسساتها المختلفة، فقد أسهمت المرجعية الإسلامية من جهة، وسياسة إدارة التعدد الديني من جهة أخرى، في تشكيل العديد من النظم الإدارية وآليات الحكم، بما في ذلك تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية والجماعات الدينية، وتوزيع الاختصاصات بين المؤسسات الدينية والمدنية، فضلًا عن إرساء أطر قانونية وإدارية هدفت إلى تحقيق الاستقرار والتعايش بين مكونات المجتمع العثماني. ومن ثم، فإن دراسة انعكاسات السياسة الدينية على النظام الإداري تكشف جانبًا مهمًا من طبيعة الدولة العثمانية وأسلوب إدارتها لمجتمع متعدد الأديان والأعراق.

وقد أظهر النظام العثماني - خاصّة في مراحله المتأخرة- سماتٍ شبه علمانية في بعض جوانب الإدارة والتشريع دون أن يفقد مرجعيته الإسلامية ، حيث انفصلت فيه المؤسسات المدنية عن المؤسسات الدينية إلى حد كبير، وقد أثرت هذه السمة السياسية بالإيجاب على نظام الإدارة العامة العثماني ككل، فأدّت إلى مجموعة نتائج من أهمها ما يلي:

* **تنوع المؤسسات التعليمية في الدولة**، حيث انقسمت هذه المؤسسات إلى: 1) **مؤسسات مدنية**: تقوم على تعليم العلوم الطبيعية كالمدارس المتخصصة والمعاهد والجامعات، و2) **مؤسسات دينية**: تقوم على تعليم العلوم الشرعية بجانب العلوم الطبيعية كالمساجد ومعاهد وجامعات تدريس الفقه والشريعة الإسلامية.

* **تأقيت مدد شغل المناصب العامة**، حيث كان الوالي وقاضي العسكر يعينون في مناصبهم لمدد تتراوح من عام إلى ثلاثة أعوام، باستثناء منصب شيخ الإسلام الذي لم يحدد العثمانيون لشغله مدة معينة ، ومع فساد النظام الإداري صار الشخص يتولى منصبه طوال حياته مثل أبو السعود أفندي شيخ الإسلام، وجمال الدين أفندي الذي شغل منصب مشيخة الإسلام لمدة 17 عام، وزادة أحمد سعد أفندي الذي شغل منصب شيخ الإسلام لمدة 10 سنوات، و"خليل باشا" و "محمد صوقللي" وزادة فاضل أحمد باشا " الذين شغلوا منصب الصدر الأعظم لمدد إدارية طويلة تتراوح بين عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة ، أيضا تولى " علاء الدين باشا " الصدارة العظمى لمدة 25 سنة، وتولاها "زادة علي باشا" لمدة 19 سنة ، فصار من اللازم وفاة شاغل المنصب حتى يشغله غيره من بعده بعد أن كانت المناصب تشغر بانتقال شاغل المنصب إلى منصب مؤقت آخر عن طريق الندب أو النقل أو الترقي .

* **فصل السلطة المدنية عن السلطة الدينية**، حيث فصل العثمانيون السلطة المدنية المتمثلة في السلطان العثماني والصدر الأعظم ووزاء القبة مرؤوسيهم عن السلطة الدينية المتمثلة في شيخ الإسلام وقاضي العسكر وعلماء الشرع ومرؤوسيهم .

* **فصل القانون الوضعي عن الشريعة الإسلامية**، حيث ميّز المشرع العثماني بين أحكام القانون الوضعي البشري بوصفها قانون بشري متغير بحسب الظروف وبحسب المكان الذي صدر فيه، وبين أحكام الشريعة الإسلامية بوصفها قانون إلهي ثابت في كل الأماكن وعبر كل العصور ، ونتيجة التوسع في تبنى نظام الامتيازات الأجنبية اقتبست الدولة العثمانية الكثير من النظم القانونية الغربية، مما أغضب الشيوخ والعلماء الشرعيين.

* **العمل على تحديث نظام الإدارة العامة العثماني**، وذلك من خلال الاستجابة لآراء ومقترحات رجال القانون وكبار شاغلي المناصب العامة وكبار العلماء والباحثين والمفكرين الإصلاحيين، حيث حرصت الدولة العثمانية على الاستفادة من آراء ومقترحات رجال القانون وكبار شاغلي المناصب العامة والعلماء والمفكرين الإصلاحيين، ولم يقتصر ذلك على المسلمين فحسب، بل شمل عددًا من الشخصيات غير المسلمة التي أسهمت في الحياة الفكرية والإدارية للدولة. وقد أدى هذا التنوع الديني والثقافي إلى قدر من التفاعل والتلاقي بين مبادئ الشريعة الإسلامية وبعض القواعد والمفاهيم القانونية المستمدة من الشرائع والتقاليد القانونية الأخرى، وتبني وتفعيل الكثير من البرامج الإصلاحية التنموية في المجالات الإدارية والتعليمية والقضائية بما يخدم متطلبات الإدارة والحكم في مجتمع متعدد الأديان والأعراق.

* **الأخذ بمبدأ التوازن الإداري**، حيث نشأ التوازن الإداري بين المناصب الدينية مثل شيخ الإسلام وقاضي العسكر وأمير الحج، وبين المناصب العامة مثل السلطان والصدر الأعظم و شاغلي المناصب العامة والهامة في الإدارة المركزية، والمناصب العسكرية مثل الإنكشارية وقائد الجيوش، وعلى مستوى الإدارة المركزية توازنت مناصب السلطان العثماني – الصدر الأعظم –دفتردار الأستانة – قاضي عسكر الأستانة وغيرهم مع مناصب الإدارة المحلية في مصر مثل الوالي – الكتخدا– دفتردار مصر – قاضي عسكر مصر ..وغيرهم، كما توازن الديوان الهمايوني في إستانبول مع ديوان الوالي في مصر وباقي الولايات الأخرى إداريًا، بجانب ذلك، حافظ العثمانيون على قدر من التوازن الإداري بين ممثلي السلطة المركزية والقوى المحلية المؤثرة في الولايات المختلفة؛ فاعتمدوا على المماليك في مصر، وعلى الأعيان والزعامات المحلية في بلاد الشام، وعلى الأسر والبيوتات الحاكمة المحلية في بعض الولايات العربية، وعلى وجهاء القبائل في الأقاليم ذات الطابع القبلي، مما

أسهم في تحقيق الاستقرار الإداري وتعزيز ارتباط الولايات بالدولة العثمانية.

وقد ازدادت علمانية الإدارة العامة العثمانية بعد أن أسقط " مصطفى كمال أتاتورك " الخلافة العثمانية في عام 1924م، وإثر ذلك قام " أتاتورك " بإخراج آل عثمان من تركيا بعد مصادرة أراضيهم وممتلكاتهم، وإلغاء وزارة الأوقاف، وإلغاء المدارس والجامعات والمعاهد الدينية ومطاردة واضطهاد العلماء الشرعيين، وربط المؤسسات العلمية في الدولة بوزارة المعارف، والأخذ بالقوانين العلمانية وإلغاء الدستور العثماني والقوانين الهمايونية المستمدة من الشريعة الإسلامية، واستخدام التقويم الميلادي بدلًا من التقويم الهجري، وإلغاء أحرف اللغة العربية واستبدالها بالأحرف اللاتينية، ومعاقبة من يستخدم الأحرف العربية بالسجن ثلاثة أشهر مع تغريمه غرامة مالية قدرها عشرة جنيهات، وتغيير يوم العطلة الأسبوعية من يوم الجمعة إلى يوم الأحد.

ويمكن قراءة هذه التحولات في إطار مشروع شامل لإعادة بناء الدولة التركية الحديثة على أسس قومية علمانية، حيث لم يكن الهدف مجرد تغيير إداري أو قانوني، بل إعادة صياغة العلاقة بين الدين والدولة بشكل جذري، وقد أدى ذلك تباعًا إلى تقليص الدور المؤسسي للمرجعية الدينية في الحياة العامة، وإحلال منظومة قانونية وتعليمية وإدارية جديدة مستمدة من النماذج الغربية الحديثة.

كما انعكس هذا التحول على البنية الثقافية للمجتمع التركي، وذلك من خلال إعادة تشكيل الهوية الرسمية للدولة وإعادة تنظيم مؤسساتها بما يتوافق مع توجهات الدولة القومية الحديثة، الأمر الذي مثّل قطيعة واضحة مع الإرث العثماني القائم على التداخل بين الديني والسياسي.

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة السياسة الدينية في الدولة العثمانية من حيث أسسها الفكرية والشرعية وآليات تطبيقها في إطار دولة متعددة الديانات والأعراق، كما بينت دورها في تنظيم العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسات الدينية والجماعات العقائدية المختلفة، وقد أظهر التحليل أن هذه السياسة لم تكن مجرد توجه ديني صرف، بل شكلت جزءًا أساسيًا من البنية الإدارية والسياسية للدولة، وأسهمت في إدارة التعدد الديني من خلال جملة من الآليات، من أبرزها نظام الملل، وتوزيع الاختصاصات بين المؤسسات الدينية والمدنية، وإدماج غير المسلمين في بعض مجالات الإدارة العامة.

كما خلصت الدراسة إلى أن السياسة الدينية العثمانية اتسمت بقدر من المرونة التي ساعدت على تحقيق الاستقرار الداخلي واستمرار الدولة لفترات طويلة، رغم ما شهدته من تحولات وتحديات سياسية واجتماعية

عبر مراحل تاريخها المختلفة, وتؤكد النتائج أن فهم التجربة العثمانية في هذا المجال يقتضي النظر إليها في سياقها التاريخي دون إسقاطات مفاهيمية معاصرة، مع إدراك دور التوازن بين المرجعية الدينية ومتطلبات الحكم في تشكيل نموذجها الإداري والسياسي.

نتائج البحث:

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- أثبتت الدراسة أن الشريعة الإسلامية شكلت المرجعية الأساسية للسياسة الدينية في الدولة العثمانية .
- تبنت الدولة العثمانية سياسة اتسمت بالمرونة في إدارة التنوع الديني بما يحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي .
- وفر نظام الملل إطارًا قانونيًا مكّن غير المسلمين من إدارة شؤونهم الدينية والأحوال الشخصية بدرجة واسعة من الاستقلال .
- حافظت الدولة على التوازن بين الهوية الإسلامية للدولة واحترام حقوق أتباع الديانات الأخرى .
- شارك غير المسلمين في عدد من الوظائف الإدارية والمالية والفنية وفقًا لمقتضيات المصلحة العامة .
- أسهمت السياسة الدينية العثمانية في تعزيز التعايش بين مكونات المجتمع وتقليل مظاهر الصراع الديني خلال فترات طويلة .
- كشفت الدراسة أن التطبيق العملي للسياسة الدينية تأثر أحيانًا بالظروف السياسية والإدارية، مما أدى إلى تفاوت تطبيقها بين الولايات المختلفة .
- أبرزت الدراسة أن ولاية مصر قدمت نموذجًا واضحًا لتطبيق السياسة الدينية من خلال مشاركة غير المسلمين في بعض مرافق الإدارة العامة .

توصيات البحث:

يوصي البحث بالآتي:

- تشجيع الدراسات المقارنة بين السياسة الدينية في الدولة العثمانية والنظم القانونية المعاصرة في إدارة التعدد الديني .

- العناية بتحقيق الوثائق والسجلات العثمانية المتعلقة بعلاقة الدولة بغير المسلمين ونشرها علميًا .
- توسيع الدراسات المتخصصة في تطبيقات السياسة الشرعية داخل المؤسسات الإدارية العثمانية .
- إبراز التجربة العثمانية في إدارة التنوع الديني ضمن الدراسات التاريخية والقانونية بعيدًا عن الأحكام المسبقة .
- الاستفادة من المبادئ الإيجابية التي أرستها التجربة العثمانية في مجال التعايش الديني عند دراسة النظم القانونية الحديثة .
- تشجيع البحوث التي تتناول أوضاع الولايات العثمانية المختلفة لإبراز الفروق في تطبيق السياسة الدينية على المستوى المحلي .
- تعزيز الدراسات البينية التي تربط بين التاريخ والقانون والسياسة الشرعية لفهم التجربة العثمانية بصورة أكثر شمولًا.

قائمة المصادر والمراجع:

- إبراهيم حسنين، سلاطين الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014م .
- أحسن جميل المدني، انهيار الدولة العثمانية، مجلة صوت الأمة، الجامعة السلفية، الهند، مج 30، ع 9، سبتمبر / جمادي الأولى , 1418 هـ / 1998 م.
- أحمد إبراهيم حسن، تاريخ القانون المصري (مع دراسة في نظرية الالتزامات في القانون الروماني)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004 م.
- أحمد إبراهيم حسن و فايز محمد حسين، أصول تاريخ القانون في مصر في العصرين الإسلامي والحديث, دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2010 م .
- أحمد آق كوندوز وسعيد أوزتورك، الدولة العثمانية المجهولة: 303 سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية، وقف البحوث العثمانية، إسطنبول، 2008 م.
- أحمد السيد الصاوي، نقود مصر العثمانية: (1) التداول النقدي، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2001م.

- أحمد شلبي، موسوعة النظم والحضارة الإسلامية (7): تاريخ التشريع الإسلامي وتاريخ النظم القضائية في الإسلام مع بحوث إضافية عن القرآن الكريم المصدر الأول للتشريع، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون عام نشر .
- أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط3، دار الشروق، القاهرة، 1406 هـ/ 1986 م .
- أحمد فؤاد متولي، الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته من واقع الوثائق التركية والعربية المعاصرة له، ط1، دار الزهراء للطباعة والنشر، القاهرة، 1414 هـ / 1995 م.
- أحمد فؤاد متولي و هويدا محمد فهمي، تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها حتى نهاية العصر الذهبي، ط1،دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002 م .
- أرنولد توينبي، الدولة العثمانية في تاريخ العالم، ترجمة وتعليق أ. أحمد سالم سالم علي، دورية كان التاريخية، مؤسسة كان، القاهرة، س 5، ع 17، سبتمبر / شوال،2012م.
- إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002م.
- أكرم كيدو، مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية، ط1،ترجمة / هاشم الأيوبي، منشورات جروس برس –لبنان –1413 هـ / 1992 م .
- أماني بنت جعفر بن صالح الغازي، دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية: الجيش الجديد، ط1،دار القاهرة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007 م.
- أمين الخوري، القانون الأساسي للممالك العثمانية، مطبعة الآداب، بيروت، 1908م.
- أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة / لطيف فرج، ط1،دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، 1991 م.
- أنور الجندي، تصحيح أكبر خطأ في تاريخ الإسلام الحديث: السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية، ط1، دار ابن زيدون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1407 هـ/ 1986م .
- أورخان محمد علي، روائع من التاريخ العثماني، ط1،دار الكلمة للنشر والتوزيع، المنصورة، 1429 هـ / 2008م .

- أولاد بوجمعة نور الدين ومكحلي محمد، السياسة الدينية، المفهوم والدلالات، مجلة آفاق فكرية، الجزائر، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، المجلد 9، العدد 3، ديسمبر، 2021 م .
- إيمان عبد الرحمن الهياجنة، الصدر الأعظم إبراهيم باشا: دراسة في دوره السياسي 898 / 1492 هـ، 942 / 1535 م، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المملكة الهاشمية الأردنية، مج 42، عدد 2، 2015 م.
- بثينة عباس الجنابي، نظام الحكم والإدارة العثمانية في الوطن العربي، مجلة كلية التربية الأساسية، قسم التاريخ، الجامعة المستنصرية، العراق، عدد 71، 2011 م.
- بيتر شوجر، أوروبا العثمانية 1354، 1804م: في أصول الصراع العرقي في الصرب والبوسنة، ترجمة / عاصم الدسوقي، ط 1، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1998م.
- تركي صالح الشنيفي، الخلافة العثمانية: المفهوم والشرعية، دار اليمامة للبحث والنشر والترجمة، الرياض، مج 46، ع 12، مايو / جمادى الآخر، 1432هـ / 2011م .
- توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني 1908 -1914 م، رسالة ماجستير، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1960م .
- تيسير جبارة، تاريخ الدولة العثمانية (1280- 1924 م)، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، 1436 هـ / 2015م .
- ثريا شاهين، دور الكنيسة في هدم الدولة العثمانية، ط1،ترجمة د / محمد حرب، دار المنارة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، 1418 هـ / 1997 م.
- ج.ن. أندرسون، الإصلاحات القانونية في مصر العثمانية 1850، 1950 م، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، بيروت، ربيع، 1989م .
- جرجي زيدان، مصر العثمانية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012 م .
- جلال خالد الطريفي، قتل الإخوة وأقفاص العلماء في الدولة العثمانية، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ع 62، شعبان / يونيه –1435 هـ / 2014م.
- جلال يحيى، مصر الحديثة 1517، 1805 م، منشأة المعارف، الإسكندرية ، بدون عام نشر .

- جمال بدوي، محمد علي وأولاده، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، القاهرة، 1999م .
- جمال عبد الهادي محمد وآخرون، تاريخ الأمة الواحدة: صفحات من تاريخ الدولة العثمانية (699، 1314 هـ / 1299، 1924 م)، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، بدون عام نشر .
- خالد زيادة، العلماء وتجربة التنظيمات في القرن التاسع عشر، دار الاجتهاد للترجمة والأبحاث والنشر، لبنان، مج2، ع5، خريف، 1989 م.
- خليل إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة / محمد. م. الأرناؤوط، ط1،دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002 م.
- دليلة عماري، الإصلاحات العثمانية بين تجربتي السلطان " محمود الثاني " ووالي مصر " محمد علي باشا "، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الدكتور يحيى فارس، الجزائر، 1435 هـ / 2015 م .
- رب ريتشارد، الشريعة والقانون في العصر العثماني، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، بيروت، ع2، شتاء،1989م.
- رفيق شاكر النتشة، عبد الحميد الثاني وفلسطين: السلطان الذي خسر عرشه من أجل فلسطين، الطبعة الثالثة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991 م.
- روبير مونتران، العلاقات بين القاهرة وإستانبول أثناء الحكم العثماني لمصر من القرن 16 إلى القرن 18، ترجمة / زهير الشايب، بحوث ندوة " ألفية القاهرة "، المجلة المصرية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، عدد 158، فبراير، 1970 م.
- زياد حمد الصميعي وجمال الدين فالح الكيلاني، تاريخ الدولة العثمانية: رجال وحوادث " عرض موجز "، ط1، المنظمة المغربية للتربية والثقافة والعلوم، فاس، 1434 هـ / 2013م .
- سعد تامر الحميدي، الصراع بين القوميتين العربية والتركية وأثره في انهيار الدولة العثمانية في الربع الأول من القرن العشرين، ط1، بدون ناشر، الدوحة، 2011 م.
- سلوى على ميلاد، وثائق أهل الذمة في العصر العثماني وأهميتها التاريخية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1983م .

- سليمان صالح الخراشي، كيف سقطت الدولة العثمانية ؟!، ط1، دار القاسم للنشر والتوزيع، الرياض، 1420 هـ/ 1999 م.
- سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات التاريخية العثمانية، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1421 هـ / 2000 م .
- سهيل محمد صابان، المؤسسات التعليمية الأجنبية في نهايات الخلافة العثمانية في إسطنبول: المناهج والآثار، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، رمضان ,1409 هـ / 1989 م .
- السيد محمد الدقن، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية، قسم التاريخ والحضارة بكلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة –بدون عام نشر.
- الصفصافي أحمد المرسي، الدولة العثمانية والولايات العربية، مجلة الدارة، الرياض، ع 4، س 8، 1980م.
- صلاح أحمد هريدي، الجاليات الأوربية في الإسكندرية في العصر العثماني: دراسة وثائقية من سجلات المحكمة الشرعية (923- 1213 هـ / 1517- 1798 م)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989م.
- عارف خليل أبو عيد و أورهان جانبولات، قوانين نامة في الدولة العثمانية دوافعها، أهدافها، آثارها، مجلة دراسات، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد الأول، ع 1، عام 2012 م.
- عبد الجليل التميمي، الدولة العثمانية وقضية الموريسكيين الأندلسيين، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان/ تونس، 1989 م.
- عبد الجليل التميمي وآخرون، الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، تونس، مارس، 1988 م .
- عبد الرازق إبراهيم عيسى، تاريخ القضاء في مصر العثمانية (1517- 1798 م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998 م .
- عبد الرازق عبد الرازق عيسى، السلطان عبد الحميد: رؤية نقدية، ملتقى العقيق التابع لنادي المدينة المنورة الأدبي الثقافي، المملكة العربية السعودية، مج 25، ع 49، جمادى الآخرة 1424 هـ / سبتمبر 2003 م.

- عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج1، تحقيق / عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، تقديم / عبد العظيم رمضان، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1998م .
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المغاربة في مصر في العصر العثماني (1517، 1798م): دراسة في تأثير الجالية المغربية من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية، منشورات المجلة التاريخية المغربية، ديوان المطبوعات الجامعية، تونس،1982 م .
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990م .
- عبد الرؤوف سنو، النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية 1877- 1881 م: بلاد الشام، الحجاز، كردستان، ألبانيا، ط1، دار بيسان للنشر والتوزيع، بيروت –1998.
- عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، ج1، ط1،مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1980م .
- عدي إبراهيم المناوي، التيارات السياسية العلمانية وصناعة الرأي العام، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان / الأردن، 2014 م.
- علماء الحملة الفرنسية، وصف مصر، المجلد الخامس: الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، النظام المالي والإداري في مصر العثمانية، ترجمة / زهير الشايب، دار الشايب للنشر، التوفيقية، بدون عام نشر .
- على محمد الصلّابي، فاتح القسطنطينية: السلطان محمد الفاتح، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 1427 هـ / 2006 م .
- علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط، ج1، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 1421 هـ /2001 م .
- علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط، ج2، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 1431 هـ / 2010 م.

- عماد عبد العزيز يوسف، أثر المدرسة في الحياة العدلية والإدارية في الدولة العثمانية حتى عام 1520 م، قسم التاريخ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، الموصل ,مجلد 13، العدد 2، 2014 م.
- عماد عبد العزيز يوسف، تمردات الإنكشارية في الدولة العثمانية 1481- 1648 م، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، بغداد، مج 9،ع 4، ذي القعدة / تشرين الأول، 2010م .
- عويضة بن متيريك الجهني، سلطة أشراف مكة ونفوذهم في المدينة المنورة خلال القرن العاشر الهجري السادس الميلادي، مجلة الجمعية التاريخية السعودية، قسم التاريخ، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، س 8، ع 16، نوفمبر / ذو القعدة، 2007 م .
- غانية بعيو، التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية: الشام والعراق نموذجًا 1839، 1876 م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008 م .
- فايز محمد حسين، تاريخ القانون: القانون الروماني والواقع الاجتماعي في مصر الرومانية، تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر، تكوين النظام القانوني المصري الحديث، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2014م.
- فراج سيد فراج و حسين أنور جمعة، ملامح البناء الاجتماعي في كل من تركيا ومصر، دراسة سسيو تاريخية مقارنة، ورقة بحث، مؤتمر المظاهر الحضارية المشتركة بين تركيا والعرب، كلية الآداب، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، 15 مارس، 2010 م.
- فؤاد أحمد كامل، مبادئ التغريب في الدولة العثمانية، مجلة كلية اللغات والترجمة، جامعة الأزهر، ع 41،يناير، 2007 م.
- قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط2،الدار العربية للعلوم، بيروت، 1424 هـ / 2003 م .
- الكراي القسطنطيني، تجربة خير الدين الصدر الأعظم بإسطنبول: المصاعب والمعوقات ديسمبر 1878م، جويلية 1879م، الكراسات التونسية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، تونس، ع 174، 1996م .

- ماجد بن صالح المضيان، أثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية (936 هـ - 1343 هـ/ 1530، 1934 م)، رسالة ماجستير، قسم العقيدة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1416 هـ / 1995 م .
- ماجدة صلاح مخلوف، الخدمات والمرافق العامة في مكة في العهد العثماني (923-1335 هـ / 1517- 1916 م)، دار ندوة مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1426 هـ/2005 م .
- محمد أحمد الثقفي، زواج السلاطين العثمانيين من الأجانب وأثره في إضعاف الدولة، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1431 هـ / 2009م.
- محمد الزحيلي، تاريخ القضاء في الإسلام، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، دمشق، 1415 هـ /1995م .
- محمد الناصر النفزاوي، التيارات الفكرية السياسية في السلطنة العثمانية (1839- 1918 م)، ط1، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، إبريل، 2001 .
- محمد بن أحمد بن إياس الحنفي، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج5، تحقيق / محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1404 هـ / 1984 م .
- محمد بن علي الشريف وآخرون، تصنيف وتبويب وتسجيل الوثائق العثمانية، قسم البحوث الحضارية، مركز أبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1415 هـ / 1994 م .
- محمد حرب، سلسلة دراسات عثمانية (1): العثمانيون في التاريخ والحضارة، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، 1414 هـ / 1994 م .
- محمد خير فلاحة، الخلافة العثمانية من المهد إلى اللحد: دراسة موضوعية، بدون ناشر، بدون عام نشر .
- محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط3،دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت، 1434 هـ /2013 م .
- محمد صبري الدالي، فقهاء وفقراء: اتجاهات فكرية وسياسية في مصر العثمانية، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2010 م .
- محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط2، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014م.

- محمد نور فرحات، التاريخ الاجتماعي للقانون في مصر الحديثة والعصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012 م.
- محمود أحمد عبد الله أحمد، محمد كوبرولي باشا وتوليه منصب الصدارة العظمى، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط، موريتانيا، ع 26، 2018 م .
- محمود ثابت الشاذلي، المسألة الشرقية: دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية 1299 م-1923 م، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1409هـ / 1989م .
- محمود شاكر، التاريخ الإسلامي (8): العهد العثماني، ط4، المكتب الإسلامي، القاهرة، 1421 هـ / 2000 م.
- محمود محمد حويري، تاريخ الدولة العثمانية في العصور الوسطى، ط1، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2002م.
- مريم محمد، قوانين نامة في الدولة العثمانية خلال القرنين 9و10 هـ / 15 و16 م، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الدكتور يحي فارس، الجزائر، 1435 هـ / 2014 م.
- مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية: دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إنهاء الخلافة الإسلامية (من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات) 1517- 1924 م، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ,2000 م .
- مصطفى ملا أوغلو، حقوق الأقليات الغير مسلمة في الدولة العثمانية، الدورة 17، المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، سراييفيرا، ربيع الآخر / جمادى الأولى 1428 هـ / مايو 2007 م .
- مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر العثماني، دار أسامة للنشر والتوزيع، سلطنة عمان، 2003 م .
- ميكل ونتر، المجتمع المصري تحت الحكم العثماني، ترجمة / إبراهيم محمد إبراهيم، مراجعة / عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001 م.
- نادية محمود مصطفى وآخرون، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام (11): العصر العثماني من القوة والهيمنة وبداية المسألة الشرقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1417 هـ / 1996 م .

- ناصر الأنصاري، المجمل في تاريخ مصر: النظم السياسية والإدارية، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة ، 1993 م.
- نزار قازان، سلاطين بني عثمان: بين قتال الإخوة وسلطة الإنكشارية، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992 م .
- نورة بورابة، السلطان العثماني " عبد العزيز " بين الإصلاحات والمعارضة 1277 هـ-1293 هـ / 1861 -1876 م، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الدكتور يحيى فارس، الجزائر، 1436 هـ / 2015 م .
- نورة عبد الله هلال البقمي، الديوان الهمايوني في الدولة العثمانية (824-1340 هـ / 1421 -1922م): دراسة تاريخية حضارية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1436 هـ / 2015م .
- نينل ألكسندرفنا دولينا، الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينات وأربعينات القرن التاسع عشر، ترجمة / أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999 م .
- ياسر بن عبد العزيز قاري، دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، الجزء الأول، رسالة دكتوراه، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة , 1421هـ / 2001 م .
- يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، المجلد الأول، ترجمة / عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح محمود الأنصاري، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، 1988 م.
- يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، المجلد الثاني، ترجمة / عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح/ محمود الأنصاري، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، 1988 م.
- يواقيم ميخائيل، تاريخ القانون في مصر، مطبعة مصر، القاهرة، 1899م.

ترجمة دراسة كارل ياسبرس :مواطن العالم؟

Karl Jaspers: Citizen of the World?

تأليف: حنّا آرنت - ترجمة الدكتور عماد عماري (جامعة تونس، تونس)

Authored by Hannah Arendt – Translated by Dr. Imed Amari (University of Tunis, Tunisia)

Abstract:

« Even in the darkest times we have the right to expect some illumination». With this statement, Hannah Arendt opens her book Men in Dark Times. The book brings together a collection of essays and intellectual portraits of figures whom Arendt regarded as having preserved the possibility of meaning in an age marked by profound political and moral crises. Karl Jaspers was one of these figures, as a philosopher who embodied the idea of political responsibility and human communication in the aftermath of the catastrophe of Nazism.

This article offers a critical examination of the concepts of « humanity » and « world citizenship » in Karl Jaspers's thought, through a comparison with the traditions of Kant and Hegel. Arendt argues that the modern global unity brought about by technology is not founded upon a shared past or a transcendent philosophical meaning, but rather upon a new and fragile political reality shaped by global communication and the possibility of total destruction. Consequently, she rejects the Hegelian conception of history as the unfolding of the World Spirit, while remaining critical of the Kantian hope for a final moral completion that would provide history with a definitive meaning.

In contrast, Jaspers develops a conception grounded in the idea of « unlimited communication » as the basis of truth and openness to universality, and he understands history as a space of intersection among human experiences rather than as a closed teleological process. Yet Arendt warns that this global unity, despite its humanistic character, may turn into a dangerous form of compromise or domination if political plurality is neglected.

The article concludes that modern human solidarity is neither an absolute value nor a fully achieved reality, but rather a new historical condition that requires persistent political thinking, free from the illusions of teleology and comprehensive solutions. Accordingly, Arendt's answer to the question of world citizenship in Jaspers remains cautious and complex: he is not a « world citizen » in the traditional or utopian political sense, that is, he does not advocate a world state or a final political unity; yet he remains one of the closest modern philosophical formulations of global openness through his concept of unlimited communication and the possibility of mutual understanding among human beings.

Keywords: World Citizenship, Communication, Jaspers, Kant, Hegel

مستخلص:

"حتى في أحلك الأزمنة يحقّ لنا أن نتوقّع بعض النور"، بهذه العبارة تفتتح حنّا آرنت كتابها **رجال في الأزمنة المظلمة**. يضمّ الكتاب مجموعة من المقالات والسير الفكريّة لشخصيّات رأت آرنت أنّها حافظت على إمكانيّة وجود المعنى في عصر اتّسم بأزمات سياسيّة وأخلاقيّة عميقة. وكان كارل ياسبرس أحد هذه النماذج، بوصفه فيلسوفًا جسّد فكرة المسؤوليّة السياسيّة والتواصل الإنسانيّ في أعقاب كارثة النازيّة. ويقدّم هذا المقال قراءة نقدية لمفهوم "البشرية" و"المواطنة العالمية" عند كارل ياسبرس، من خلال مقارنتها بتصورات كانط وهيغل. ترى آرنت أنّ الوحدة العالميّة الجديدة التي أوجدتها التكنولوجيا لا تستند إلى ماضٍ مشترك أو معنى فلسفي متعالٍ، بل إلى واقع سياسي جديد وهشّ فرضه التواصل العالمي وإمكانات الدمار الشامل. لذلك ترفض التصور الهيغلي للتاريخ بوصفه تجلّيًا لروح العالم، كما تتحفظ تجاه الأفق الكانطي الذي يفترض اكتمالًا أخلاقيًّا نهائيًّا يهب التاريخ غايته الأخيرة.

في المقابل، يطور ياسبرس تصورًا يقوم على "التواصل اللّامحدود" بوصفه أساسًا للحقيقة والانفتاح على العالميّة، وعلى فهم التاريخ باعتباره مجالًا للتقاطع بين التجارب الإنسانيّة لا مسارًا غائيًّا مغلقًا. غير أنّ آرنت تحذّر من أنّ هذه الوحدة، رغم طابعها الإنساني، قد تتحول إلى شكل من التسوية الخطيرة أو الهيمنة إذا أهملت التعدّديّة السياسيّة.

ويخلص المقال إلى أنّ تضامن البشرية في العصر الحديث ليس قيمة مكتملة أو حقيقة مطلقة، بل وضع تاريخيّ جديد يحتاج إلى تفكير سياسيّ دؤوب، بعيدا عن أوهام الغائية والحلول الشاملة. ومن هنا تأتي إجابة آرنت عن سؤال المواطنة العالميّة عند ياسبرس حذرة ومركّبة: فهو ليس "مواطنًا عالميًا" بالمعنى السياسي التقليدي أو اليوتوبي، أي ليس داعيًا إلى دولة عالمية أو وحدة سياسية نهائية، لكنّه يظلّ أقرب صياغة فلسفيّة حديثة من فكرة الانفتاح العالمي، من خلال مفهومه عن "التواصل اللامحدود" وإمكان الفهم المتبادل بين البشر.

كلمات مفتاحيّة: المواطنة العالميّة، تواصل، ياسبرس، كانط، هيغل.

لا أحد بإمكانه أن يكون مواطنًا عالميًّا كما هو مواطنٌ في بلده. وقد ناقش ياسبرس بإسهاب في كتابه **أصل التاريخ وهدفه** (1953) تداعيات الدولة العالميّة والإمبراطوريّة العالمية. ومهما يكن الشكل الذي قد تتّخذه حكومة عالمية ذات سلطة مركزيّة على الكرة الأرضية بأسرها، فإنّ مجرّد فكرة وجود قوة سياديّة واحدة تحكم

الأرض كلّها، وتحتكر جميع وسائل العنف، دون حسيبٍ ولا رقيبٍ من قوى سياديّة أخرى، ليست مجرّد كابوسٍ مخيفٍ من الطغيان فحسب، بل ستكون نهاية كلّ حياة سياسيّة كما نعرفها.

إن المفاهيم السياسيّة تقوم على التعدّديّة والتنوع والقيود المتبادلة. والمواطن هو، بحكم التعريف، مواطنٌ بين مواطنين، في بلدٍ بين بلدان. ويجب أن تُعرَّف حقوقه وواجباته وتُحدَّد، لا فقط بحقوق وواجبات مواطنيه الآخرين، بل أيضًا بحدود إقليمٍ معيّن. قد تتصور الفلسفة الأرض وطنًا للبشريّة، وقانونًا واحدًا غير مكتوب، أبديًّا وصالحًا للجميع. أما السّياسة فتتعامل مع بشرٍ هم رعايا دولٍ كثيرة وورثةُ ماضٍ متعدّد؛ وقوانينها هي الحدود الموضوعة، التي تُسيّج الحيّز وتحدّه وتحميه، حيث لا تكون الحرّيّة مفهومًا، بل واقعًا سياسيًّا حيًّا. إنّ إقامة دولة سياديّة عالميّة واحدة، بدل أن تكون شرطًا مسبقًا للمواطنة العالميّة، ستكون نهاية كلّ مواطنة. ولن تكون ذروة السياسة العالميّة، بل نهايتها الحرفيّة.

ومع ذلك، فإنّ القول بأنّ الدولة العالميّة تُبنى على نموذج الدّول القوميّة ذات السّيادة، أو على صورة إمبراطوريّة عالميّة على غرار الإمبراطورية الرومانيّة، هو أمرٌ محفوفٌ بالمخاطر (وكانت هيمنة الإمبراطوريّة الرومانيّة على الأجزاء المتحضّرة والبربريّة من العالم محتملة فقط لأنّها كانت تقف في مواجهة الخلفيّةٍ المظلمةٍ والمخيفةٍ لأجزاءٍ مجهولة من الأرض) لا يقدّم حلًّا لمشكلتنا السياسيّة الرّاهنة. فالبشريّة، التي لم تكن بالنّسبة للأجيال السّابقة سوى مفهوم أو فكرة مثاليّة، غدت واقعًا سياسيًّا مُلحًّا.

لقد فرضت أوروبا، كما تنبّأ كانط، قوانينها على سائر القارّات الأخرى؛ بيد أنّ النتيجة - أي بروز البشريّة إلى جانب استمرار الأمم - اتّخذت مظهرًا مغايرًا تمامًا عمّا تصوّره كانط حين رأى توحيد البشريّة "في مستقبل بعيد جدًّا". إنّ البشرية مدينة في وجودها لا لأحلام الإنسانيّين ولا لاستدلالات الفلاسفة، ولا حتّى - على الأقلّ ليس في المقام الأول - للأحداث السياسيّة، بل تكاد تكون مدينةً حصريًّا للتطور التّقنيّ في العالم الغربيّ.

وعندما شرعت أوروبا بالفعل في فرض "قوانينها" على سائر القارّات، صادف أنّها كانت قد فقدت إيمانها الدّاخليّ بها. وليس أقلّ وضوحًا من أنّ التكنولوجيا وحّدت العالم، تلك الحقيقة الأخرى القائلة إنّ أوروبّا صدّرت إلى أركان الأرض الأربعة عمليّات التفكّك الخاصّة بها- تلك العمليّات التي بدأت في العالم الغربيّ مع تراجع المعتقدات الميتافيزيقيّة والدينيّة المقبولة تقليديًّا، ورافقت التطوّر الهائل للعلوم الطبيعيّة وانتصار الدولة القوميّة على سائر أشكال الحكم.

إنّ القوى نفسها التي استغرقت قرونًا لتقويض المعتقدات القديمة وأنماط الحياة السياسيّة في الغرب - وكان لها موضعها في تطوره المتواصل وحده - لم تستغرق سوى عقود قليلة لتقويض المعتقدات وأنماط الحياة في سائر أنحاء العالم، وذلك من خلال عملها من الخارج.

صحيح أنّه، وللمرّة الأولى في التاريخ، صار للبشريّة قاطبة حاضرٌ مشترك، حيث لم يعد بوسع أيّ حدث محلّي أن يظلّ معزولًا عن بقيّة العالم. لقد غدا كلّ بلدٍ جارًا شبه مباشر لكلّ بلدٍ آخر، وأصبح كلّ إنسان يشعر بصدمة الأحداث التي تقع على الجانب الآخر من المعمورة. غير أنّ هذا الحاضر الحدَثيّ المشترك لا يقوم على ماضٍ مشترك، ولا يضمن بأيّ حالٍ مستقبلًا مشتركًا. فالتكنولوجيا، التي وحّدت العالم، قادرة في الوقت نفسه على تدميره؛ وقد ارتبطت وسائل الاتّصال العالميّة منذ البداية بإمكانات الدّمار الشّامل. ومن العسير إنكار أنّ أوضح علامة على وحدة البشريّة في اللّحظة الرّاهنة تتمثّل في ذلك الاحتمال البعيد بأنّ الأسلحة النوويّة، إذا ما استُخدمت من قبل دولةٍ واحدة، وفقًا لتقديرٍ سياسيٍّ يصدر عن قلّةٌ محدودة، قد يُفضي في نهاية المطاف إلى إفناء الحياة البشريّة برمّتها على وجه الأرض.

إنّ تضامن البشريّة في هذا الصّدد تضامنٌ سلبيٌّ بالكامل؛ فهو لا يقوم فقط على مصلحة مشتركة في اتّفاقٍ يحظر استخدام الأسلحة النوويّة، بل ربّما أيضًا - إذ تشترك مثل هذه الاتفاقات مع سائر الاتفاقات الأخرى في مصيرٍ غير مضمون قائم على حسن النية - على رغبةٍ مشتركة في عالمٍ أقلّ تماسكًا.

إنَّ هذا التضامن السلبيّ، القائم على الخوف من الدّمار الشامل، يقابله إدراكٌ أقلُّ وضوحًا في التعبير، لكنّه لا يقلّ قوةً، مفاده أنّ تضامن البشريّة لا يمكن أن يكون ذا معنى إيجابي إلّا إذا اقترن بالمسؤوليّة السياسيّة. إنّ مفاهيمنا السياسيّة - التي بموجبها علينا أن نتحمّل المسؤوليّة عن جميع الشؤون العامة في حدود قدرتنا، بغضّ النظر عن "الذّنب" الشّخصيّ، لأنّنا نُعَدُّ، بوصفنا مواطنين، مسؤولين عن كلّ ما تقوم به حكومتنا باسم الدولة - قد تفضي بنا إلى وضعٍ لا يُحتمل من المسؤوليّة العالميّة.

وقد يتحوّل تضامن البشريّة إلى عبءٍ لا يُطاق، وليس من المستغرب أن تكون ردود الفعل الشّائعة حياله هي اللّامبالاة السياسيّة، أو القوميّة الانعزاليّة، أو التمرّد اليائس على جميع السلطات القائمة، بدلًا من الحماسة أو الرّغبة في إحياء النزعة "الإنسانيّة". إنّ مثاليّة تقليد "التّنوير الإنسانيّ" ومفهومه عن "البشريّة" تبدوان، في ضوء الوقائع الرّاهنة، تفاؤلًا متهوّرًا. غير أنّ هذه الوقائع نفسها، بقدر ما منحتنا حاضرًا عالميًّا من دون ماضٍ مشترك، تهدّد بجعل جميع التقاليد وجميع التواريخ الخاصّة بلا صلة تُذكر.

وعلى خلفيّة هذه الوقائع السياسيّة والروحيّة - التي يدركها ياسبرس إدراكًا يفوق، على الأرجح، إدراك أيّ فيلسوفٍ آخر في عصرنا - ينبغي فهم مفهومه الجديد عن البشريّة وأطروحات فلسفته. لقد دعا كانط مرّة مؤرّخي عصره إلى كتابة تاريخ "بغرض كوسموبوليتي". ويمكن للمرء بسهولة أن "يبرهن" على أنّ مجمل العمل الفلسفيّ لياسبرس، منذ بداياته في **سيكولوجيا الرّؤى العالميّة** (1919) وصولًا إلى **التاريخ العالمي للفلسفة**، قد صيغ بروح "التوجّه نحو المواطنة العالميّة".

فإذا كان لتضامن البشريّة أن يستند إلى أساسٍ أرسخ من الخوف المبرَّر من القدرات "الشيطانيّة" للإنسان، وإذا كان من المفترض للجوار العالميّ الجديد بين جميع البلدان أن يفضي إلى شيءٍ أرجَى من مجرّد زيادةٍ هائلةٍ في الكراهيّة المتبادلة وتهيّجٍ شبه كونيّ متبادل بين الجميع، فلا بدّ عندئذٍ أن تجري، على نطاقٍ هائل، عمليّةٌ من التفاهم المتبادل ومن التوضيح الذاتيّ المتنامي.

وكما أنّ الشرط المسبق لحكومة عالميّة، في رأي ياسبرس، هو التخلّي عن السيادة لصالح بنيةٍ سياسيّة اتّحاديّة عالميّة، فإنّ الشرط المسبق لهذا التفاهم المتبادل هو التخلّي - لا عن تقاليد المرء وماضيه القوميّ - بل عن السلطة الملزِمة والصلاحيّة "الكونيّة" التي طالما "ادّعتها" التقاليد والماضي.

وبمثل هذا القطع - لا مع التقاليد، بل مع سلطة التقاليد - دخل ياسبرس عالم الفلسفة. فكتابه **سيكولوجيا الرّؤى العالمية** ينكر الطابع المطلق لأيّ مذهب، ويضع موضعه نسبيّةً كونيّة، يغدو فيها كلُّ مضمونٍ فلسفيٍّ خاصٍّ أداةً للتفلسف الفرديّ. وتُكسر قشرة السلطة التقليديّة، وتُوضَع المضامين الكبرى للماضي، بحرّيّةٍ و"بلعبةٍ" فكريّة، في تواصلٍ بعضها مع بعض، على محكّ التواصل مع تفلسفٍ حاضرٍ حيّ.

وفي هذا التواصل الكوني، الذي تتماسك وحدته بفضل الخبرة الوجوديّة للفيلسوف الحاضر، تنحلّ جميع المضامين الميتافيزيقيّة الدوغمائيّة إلى عمليّاتٍ ومسارات تفكير، تغادر - بسبب صلتها بوجودي وتفلسفي الرّاهن - موقعها التاريخيّ الثابت في سلسلة التعاقب الزمنيّ، وتدخل "مملكة الرّوح" حيث الجميع معاصرون. فكلّ ما أفكّر فيه ينبغي أن يظلّ في تواصلٍ دائم مع كلّ ما تمّ التفكير فيه.

وليس ذلك فقط لأنّ "الجِدّة في الفلسفة حجّة ضدّ الحقيقة"، بل لأنّ الفلسفة الحاضرة لا يمكن أن تكون أكثر من "الخلاصة الطبيعيّة والضّروريّة للفكر الغربيّ حتّى الآن، التركيب الصّريح الذي يتحقّق بمبدأ يتّسع ليشمل كلّ ما هو - بمعنى ما – حقّ". إنّ هذا المبدأ ذاته هو التواصل؛ أمّا الحقيقة، التي لا يمكن الإمساك بها

البتّة باعتبارها مضمونًا دوغمائيًّا، فتنبثق بوصفها جوهرًا "وجوديًّا" يتجلّى ويتبلور عبر العقل، والذي يعبّر عن ذاته تواصليًّا ويخاطب معقوليّة وجود الآخر، ذلك الوجود القابل للفهم والقادر على فهم كل ما سواه.

"إنّ الوجود - الذاتيّ (Existenz) لا يتجلّى بوضوح إلّا عبر العقل؛ ولا يكون للعقل مضمون إلّا عبر الوجود – الذاتيّ".

إنّ الأهميّة التي تكتسيها هذه الاعتبارات بالنّسبة إلى تأسيسٍ فلسفي لوحدة البشرية تبدو جليّة: فـ"التواصل اللّامحدود" - الذي يعني في الوقت نفسه الإيمان بقابليّة جميع الحقائق للفهم، والإرادة الخيّرة في الكشف والإصغاء بوصفهما الشّرط الأول لكلّ علاقة إنسانيّة - هو إحدى الأفكار الأساسيّة، إن لم يكن الفكرة المركزية، في فلسفة ياسبرس. والنقطة الحاسمة هنا أنّ التواصل لم يُفهم، للمرّة الأولى، على أنّه مجرّد "تعبير" عن أفكار، ومن ثمّ هو تابعٌ للفكر ذاته. فالحقيقة ذاتها تواصليّة؛ إنّها تتلاشى ولا يمكن تصورها خارج نطاق التواصل؛ وفي المجال "الوجوديّ" تكون الحقيقة والتواصل شيئًا واحدًا. "الحقيقة هي ما يوحّد بيننا"، ولا تنكشف الحقيقة إلّا في التواصل – سواء بين المعاصرين، أو بين الأحياء والأموات.

إنّ الفلسفة التي تتصوّر الحقيقة والتواصل بوصفهما شيئًا واحدًا قد غادرت برجها العاجيّ المأثور، برجَ التأمّل المحض. وغدا التفكير ممارسةً عمليّة، وإن لم تكن براغماتية؛ إنه نوعٌ من الممارسة بين البشر، لا أداءٌ فرديٌّ لإنسانٍ في عزلته التي اختارها لنفسه. وياسبرس، فيما أعلم، هو أوّل فيلسوف - وربّما الوحيد - الذي احتجّ على العزلة، والذي بدت له العزلة "مُفسِدةً"، والذي تجرّأ على مساءلة "جميع الأفكار، وجميع الخبرات، وجميع المضامين" من هذه الزاوية الوحيدة: "ما الذي تعنيه بالنّسبة إلى التواصل؟ أهي من قبيل ما يسهم في تعزيزه أم ممّا يحول دونه؟ أهي تُغري بالعزلة أم تبعث على التواصل؟". لقد فقدت الفلسفة تواضعها أمام اللّاهوت من جهة، وتعاليها المتعجرف إزاء الحياة المشتركة للإنسان من جهة أخرى، وغدت **خادمةً الحياة** (ancilla vitae).

وتكتسب هذه النزعة دلالة خاصّة داخل التقليد الفلسفيّ الألمانيّ. ويبدو أنّ كانط آخر الفلاسفة الكبار الذين ظلّوا واثقين تمام الثقة من أنّهم سيُفهمون، ومن قدرتهم على تبديد سوء الفهم. وقد صارت ملاحظة هيغل على فراش موته - البليغة، حتى وإن لم تكن صادقة - ذائعة الصّيت: "لم يفهمني سوى شخص واحد؛ ومع ذلك فقد أساء فهمي".

ومنذ ذلك الحين، أدّت العزلة المتزايدة للفلاسفة في عالمٍ لم يعد يكترث لأمر الفلسفة، لأنّه انصرف كلّيًا إلى سحر العلم، إلى ذلك الغموض والالتباس المعروفين والمندَّد بهما مرارًا، اللّذيْن يبدوان لكثيرين سمةً مميّزة للفلسفة الألمانية، بينما هما في الواقع علامة كلّ فكر انعزاليّ صارمٍ ومنقطعٍ عن التواصل. وعلى مستوى الرأي الشائع، يعني ذلك أنّ الوضوح والعظمة يُنظر إليهما بوصفهما ضدّين. أمّا تصريحات ياسبرس العديدة بعد الحرب - مقالاته ومحاضراته وخطاباته الإذاعيّة - فقد وجّهتها محاولة مقصودة للتبسيط، أي للحديث في الفلسفة من دون استعمال المصطلحات التقنيّة، انطلاقًا من الاقتناع بإمكان مخاطبة العقل و"الاهتمام الوجوديّ" لدى جميع البشر. ولم يكن هذا ممكنًا فلسفيًا إلّا لأنّ الحقيقة والتواصل يُتصوَّران شيئًا واحدًا.

ومن منظورٍ فلسفيّ، يبدو أنّ الخطر الكامن في الواقع الجديد للإنسانيّة يتمثّل في أنّ هذه الوحدة - القائمة على الوسائل التقنيّة للتواصل والعنف – تفضي إلى تدمير جميع التقاليد القوميّة ودفن الجذور الأصيلة لكلّ وجودٍ إنسانيّ. بل يمكن النظر إلى هذه العملية التدميريّة بوصفها شرطًا ضروريًّا مسبقًا للتفاهم النهائيّ بين البشر من مختلف الثقافات والحضارات والأعراق والأمم. غير أنّ نتيجتها ستكون سطحيّةً تُحوّل الإنسان، كما عرفناه خلال خمسة آلاف عام من التاريخ المدوَّن، إلى كائنٍ لا يكاد يُعرَف. ولن تكون تلك مجرّد سطحيّة عابرة؛ بل كأنّ بُعد العمق بأسره - الذي لا يمكن للفكر الإنساني، حتى في مستوى الاختراع التقنيّ المحض، أن يوجد بدونه - قد يختفي ببساطة. إنّ هذ التسوية نحو الأدنى ستكون أكثر جذريّة بكثير من مجرّد الاختزال إلى أدنى قاسمٍ مشترك؛ إذ ستؤول في النهاية إلى قاسمٍ لا نكاد نملك عنه اليوم أيّ تصوّر.

وما دام المرء يتصوّر الحقيقة شيئًا منفصلًا ومتمايزًا عن تعبيرها، وبوصفها شيئًا لا تواصليًّا بذاته، لا يخاطب العقل ولا يستثير الخبرة "الوجوديّة"، فإنّه يكاد يستحيل ألّا يعتقد أنّ هذه العملية التدميريّة ستستثار حتمًا بفعل الآليّة الصّرفة للتكنولوجيا، تلك التي جعلت العالم واحدًا، ووحّدت البشرية بمعنًى ما. ويبدو آنذاك أنّ تواريخ الأمم – بما تنطوي عليه من تنوّعٍ وتباينٍ شديدين، وبما فيها من تعدّدٍ مربكٍ وغرابةٍ متبادلةٍ - ليست سوى عقبات على طريق وحدةٍ سطحيّةٍ مروّعةٍ.

وهذا، بطبيعة الحال، وهم، فإذا ما دُمّر بُعد العمق الذي انبثقت منه العلوم والتقنيات الحديثة، فإنّه على الأرجح أنّ الوحدة الجديدة للإنسانيّة لن يكون بمقدورها حتّى الاستمرار من ناحية تقنيّة. ويبدو، أنّ كلّ شيءٍ يتوقّف، حينئذٍ، على إمكان إدخال تواريخ الأمم، في تباينها الأصليّ، في حالة من التواصل فيما بينها، باعتباره السبيل الوحيد للّحاق بنظام الاتّصال العالميّ الذي يغطّي سطح الأرض.

وفي ضوء مثل هذه التأمّلات توصّل ياسبرس إلى الاكتشاف التاريخيّ الكبير الذي أصبح حجر الزّاوية في فلسفته للتّاريخ، من حيث نشأتها وغايتها. فالتصوّر الكتابيّ القائل بأنّ جميع البشر ينحدرون من آدم ويشتركون في أصلٍ واحدٍ، وأنّهم جميعًا يسيرون نحو غايةٍ واحدةٍ هي الخلاص والدينونة الأخيرة، هو تصوّر يتجاوز "نطاق المعرفة والبرهان". أمّا فلسفة التاريخ المسيحيّة، من أوغسطين إلى هيغل، فقد رأت في ظهور المسيح نقطة التحوّل ومركز التّاريخ العالميّ. وهي، بهذا المعنى، صالحة للمؤمنين المسيحيّين وحدهم؛ وإذا ادّعت سلطةً على الجميع، فإنها لا تقلّ مناقضة لفكرة وحدة الجنس البشريّ عن "أيّ أسطورةٍ" أخرى قد تسرد تعدّد البدايات والنهايات.

في مواجهة هذه الفلسفات للتاريخ وأشباهها، التي تأوي مفهومًا لتاريخٍ عالميٍّ واحدٍ على أساس الخبرة التاريخيّة لشعبٍ واحدٍ أو لجزءٍ معيّنٍ من العالم، اكتشف ياسبرس محورًا تاريخيًا معطًى تجريبيًّا يمنح جميع الأمم "إطارًا مشتركًا للفهم الذّاتيّ التّاريخيّ". ويبدو أنّ محور التّاريخ العالميّ يمرّ عبر القرن الخامس قبل الميلاد، في خضمّ العمليّة الروحيّة الممتدّة ما بين عامي 800 و200 قبل الميلاد - كونفوشيوس ولاو- تسي في الصين، الأوبنشاد وبوذا في الهند، زرادشت في فارس، الأنبياء في فلسطين، هوميروس والفلاسفة وكتّاب التراجيديا في اليونان.

ومن السّمات المميّزة للأحداث التي وقعت خلال هذه الحقبة أنّها كانت منفصلة تمامًا عن بعضها البعض، وأنّها أصبحت منطلقًا لنشوء الحضارات العالميّة الكبرى؛ وأنّ هذه المنطلقات، رغم تمايزها، كانت تشترك في شيءٍ فريدٍ. ويمكن مقاربة هذا التشابه الفريد وتعريفه بطرائق عدّة: فهو زمنُ التخلّي عن "الأساطير"، أو استخدامها أساسًا للأديان العالميّة الكبرى بمفهومها عن الإله الواحد المتعالي؛ وهو الزمن الذي تظهر فيه الفلسفة في كلّ مكان؛ حيث يكتشف الإنسان الوجود بوصفه كلًّا، ويكتشف نفسه بوصفه مغايرًا جذريًّا لجميع الموجودات الأخرى؛ وحيث يصبح الإنسان، للمرّة الأولى (بتعبير أوغسطين)، سؤالًا لنفسه، ويغدو واعيًا بوعيه، ويبدأ التفكير في التفكير؛ وحيث تظهر في كلّ مكان شخصيّاتٌ كبرى لم تعد تَقبل، ولا يُقبل منها، أن تُختزل إلى مجرّد أعضاء في جماعاتها الخاصّة، بل أخذت تفكّر في ذاتها كأفراد، وتبتكر أنماطًا فرديّة جديدة للحياة - حياة الحكيم، حياة النبيّ، حياة النّاسك الذي ينسحب من المجتمع كلّه إلى باطنيّة وروحانيّة جديدتين تمامًا.

لقد تشكّلت في هذه الحقبة جميع الفئات الأساسيّة لفكرنا وجميع المبادئ الأساسية لمعتقداتنا. وكان ذلك هو الزمن الذي اكتشفت فيه البشرية لأوّل مرّة الشرط الإنسانيّ على الأرض، بحيث أمكن، منذ ذلك الحين،

أن يتحوّل مجرّد التعاقب الزمني للأحداث إلى قصّة، وأن تُصاغ القصص في تاريخ يغدو موضوعًا ذا دلالة للتأمّل والفهم. ومن ثمّ، فإنّ المحور التاريخي للبشريّة هو "حقبةٌ تقع في نحو منتصف الألفيّة الأخيرة قبل الميلاد، بحيث يبدو كلّ ما سبقه كأنّه تهيئة له، وأنّ كلّ ما تلاه يرتدّ إليه فعليًّا، وغالبًا بوعيٍ جليّ. ومن هذه الحقبة يستمدّ التاريخ العالميّ للبشريّة بنيته. وهي ليست محورًا يمكن أن نزعم له إطلاقيّةً دائمةً وتفرّدًا نهائيًا؛ لكنّها محور التاريخ العالمي القصير الذي جرى حتى الآن، والذي قد يمثّل، في وعي جميع البشر، أساس الوحدة التاريخيّة التي يعترفون بها في تضامنهم. وعندئذٍ يكون هذا المحور الواقعي تجسيدًا لمحورٍ مثاليٍّ، تنجذب إليه البشريّة في حركتها، فتلتئم حوله".

ومن هذا المنظور، يمكن للوحدة الجديدة للبشرية أن تكتسب ماضيًا خاصًّا بها، عبر نظامٍ من التواصل، إذا جاز التعبير، تنكشف فيه الأصول المختلفة للبشرية في تماثلها ذاته. غير أنّ هذا التماثل بعيدٌ كل البعد عن أن يكون تجانسًا؛ فكما يمكن للرّجل والمرأة أن يكونا "متماثلين" - أي إنسانيين - فقط عبر اختلافهما المطلق أحدهما عن الآخر، كذلك لا يمكن للمنتمي لأيّ أمّة أن يدخل في هذا التاريخ العالمي للبشريّة إلّا متى ظلّ متمسّكًا بعنادٍ بما هو عليه. فالمواطن العالمي الذي يعيش تحت طغيان إمبراطورية عالميّة، ويتكلّم ويفكر بلغةٍ أقرب إلى نوع من "الإسبرانتو" الممجَّدة، لن يكون أقلّ مسخًا من كائنٍ خنثى. إن الرابطة بين البشر تتمثّل، من الناحية الذاتيّة، في "إرادة التواصلِ اللّامحدود"، ومن الناحية الموضوعيّة، في واقعة القابليّة الكونيّة للفهم. إنّ وحدة البشريّة وتضامنها لا تتمثّل في اتفاقٍ كوني على دينٍ واحد، أو فلسفةٍ واحدة، أو شكلٍ واحد من أشكال الحكم، بل في الإيمان بأنّ الكثرة تشير إلى وحدةٍ تكشفها التعدديّة وتحتجب بها في آنٍ واحد.

لقد بدأ العصر المحوري تطوير الحضارات العالمية الكبرى التي تشكّل معًا ما نسمّيه عادةً التاريخ العالمي، وأنهى بذلك فترةً نسمّيها، بسبب هذا التطور اللّاحق، ما قبل التاريخ. وإذا نظرنا إلى عصرنا الحالي في ضوء هذا البناء التاريخي، فقد نخلص إلى أنّ ظهور البشرية كواقع سياسي ملموس يمثّل نهاية تلك المرحلة من التاريخ العالمي التي بدأت في العصر المحوري. ويتّفق ياسبرس، بطريقة ما، مع الشعور السّائد بأنّ زمننا قد بلغ نهايته، لكنّه يختلف مع التشديد على الطابع الكارثيّ الذي غالبًا ما يصاحب مثل هذه التشخيصات. "نحن نعيش كما لو كنّا نطرق أبوابًا لا تزال موصدة في وجوهنا".

وما يبدو بوضوح وكأنّه نهاية يُفهم على نحو أفضل بوصفه بداية لا نزال غير قادرين على إدراك معناها الأعمق. إنّ حاضرنا هو، بصورة مؤكّدة لا بشكل مجرّد، معلّقًا بين ما "لم يعد" وما "لم يحن بعد". وما يبدأ الآن، بعد نهاية التاريخ العالمي، هو تاريخ البشرية. ولا نعلم، في نهاية المطاف، ما سيكونه هذا التاريخ. يمكننا أن نستعدّ

له من خلال فلسفة للبشريّة يتمحور مفهومها الأساسيّ حول مفهوم التواصل عند ياسبرس. هذه الفلسفة لن تلغي، ولن تنتقد حتى، الأنظمة الفلسفية الكبرى السابقة في الهند والصين والغرب، لكنّها ستجردها من ادّعاءاتها الميتافيزيقية الدوغمائيّة، وتفكّكها، إن صحّ التعبير، إلى مسارات فكريّة تتقاطع وتلتقي، وتتواصل فيما بينها، ولا تحتفظ، في النهاية، إلّا بما هو قابل للتواصل الكوني.

وتميّز فلسفة البشرية نفسها عن فلسفة الإنسان بتركيزها على حقيقة أنّ الأرض لا يقطنها الإنسان المتفرّد وهو يخاطب نفسه في حوار العزلة، بل البشر وهم يتحدّثون ويتواصلون مع بعضهم البعض. بطبيعة الحال، لا يمكن لفلسفة البشريّة أن تُملي أيَّ فعلٍ سياسيٍّ بعينه، ومع ذلك قد تستوعب السياسة باعتبارها أحد الميادين الكبرى للحياة الإنسانيّة، خلافًا لجميع الفلسفات السابقة، التي اعتبرت، منذ أفلاطون، الحياة السياسيّة (bios politikos) نمط حياة أدنى، والسياسة شرًّا لا بدّ منه، أو، بحسب تعبير ماديسون، "أعظم التأمّلات في الطبيعة البشريّة".

من أجل استيعاب الأهميّة الفلسفيّة لمفهوم ياسبرس عن البشريّة والمواطنة العالميّة، قد يكون من المفيد استدعاء مفهوم كانط للبشرية ودلالة التاريخ العالمي عند هيغل، إذ يشكّل هذان المفهومان الخلفيّة التقليديّة المناسبة لذلك. فقد نظر كانط إلى البشريّة بوصفها نتيجة أخيرة محتملة للتاريخ. وقال إنّ التاريخ لن يقدّم شيئًا سوى مشهد "العبث المحزن" (trostloses Ungefahr) لو لم يكن هناك أمل مبرّر بأنّ الأفعال غير المترابطة وغير المتوقعة للإنسان قد تؤدي في نهاية المطاف إلى تكوين البشرية كمجتمع سياسي موحّد، جنبًا إلى جنب مع إنسانية الإنسان المتنامية.

فما يُرى من "أفعال البشر على المسرح العالمي الكبير... يبدو، في المجمل، نسيجًا من الحماقة، والغرور الطفوليّ، وغالبًا من الخبث والدمار الطفوليّ"، ولا يمكن أن يكتسب معنى إلّا إذا افترضنا وجود "قصد خفيّ للطبيعة في هذا المسار العبثي للشؤون البشريّة"، يعمل خلف ظهور البشر. ومن المثير للاهتمام، وهو ما يميّز تقليدنا في الفكر السياسي، أنّ كانط، وليس هيغل، هومن تخيّل أوّلاً وجود "قوة خفيّة ماكرة" لإيجاد معنى للتاريخ السياسي على الإطلاق. والخبرة الكامنة وراء ذلك ليست سوى خبرة هاملت: "إنّ أفكارنا لنا، أمّا مآلاتها فليست لنا"، مع أنّ هذه الخبرة كانت مهينة بشكل خاصّ لفلسفة كانت تضع كرامة الإنسان واستقلاله الذّاتي في صدارة اهتمامها. أمّا البشرية بالنسبة إلى كانط، فهي ذلك الوضع المثالي في "مستقبل بعيد" حيث تتطابق كرامة الإنسان مع الشرط الإنساني على الأرض. لكنّ هذا الوضع المثاليّ من شأنه أن يضع بالضرورة حدًّا للسّياسة وللفعل السياسيّ كما نعرفه اليوم، بما فيهما من حماقات وغرور سجّلها التاريخ. ويتنبّأ كانط

بمستقبلٍ بعيدٍ جدًّا يصبح فيه التاريخ الماضي بالفعل "تربيةً للبشريةِ"، على حدّ تعبير ليسنغ، وعندئذٍ لن يكون للتاريخ البشري اهتمام يفوق اهتمامنا بالتاريخ الطبيعي؛ حيث تعدّ الحالة الراهنة لكل نوع بوصفها الغاية الكامنة في مجمل تطوره السّابق، النهاية بالمعنى المزدوج: الغاية والخاتمة.

أمّا عند هيغل، فإنّ الإنسانيّة تتجلّى في "روح العالم"، فهي في جوهرها الدّائم حاضرة في إحدى مراحل تطورها التاريخيّ، لكنّها لا يمكن أن تتحول إلى واقع سياسيّ. وهي أيضًا وليدة قوة خفيّة ماكرة، غير أنّ "مكر العقل" يختلف عن "مكر الطبيعة" عند كانط، من حيث إنّه لا يُدرك إلّا من خلال النظرة التأمليّة للفيلسوف، الذي وحده تتكشّف له سلسلة الأحداث، بما تبدو عليه من وقائع عبثيّة وعشوائيّة، بوصفها ذات معنى واتساق. فذروة التاريخ العالمي ليست في الظهور الفعليّ للإنسانيّة، بل في اللحظة التي يكتسب فيها "روح العالم" وعيًا بذاته داخل فلسفة ما، حين يكشف المطلق نفسه أخيرًا للفكر.

ولا تكاد مفاهيم التاريخ العالمي، وروح العالم، والإنسانيّة، تحمل دلالات سياسيّة تذكر في أعمال هيغل ، على الرّغم من الدوافع السياسيّة القويّة لدى هيغل الشاب. وقد تحولت هذه المفاهيم مباشرة، وبشكل مشروع تمامًا، إلى أفكارٍ رائدة في العلوم التاريخيّة، لكنّها بقيت دون تأثير يذكر في علم السياسة. وقد كان ماركس هومن قرّر "إعادة هيغل إلى الوقوف على قدميه"، أي تحويل تفسير التاريخ إلى صناعة التاريخ، وهو ما أظهر الدلالة السياسيّة لهذه المفاهيم. وهذه قصّة مغايرة تمامًا. ومن الواضح أنّه، مهما كان تحقّق الإنسانيّة بعيدًا أو قريبًا، لا يمكن للمرء أن يكون مواطنًا عالميًا إلّا ضمن إطار مقولات كانط. وأفضل ما قد يحدث لأيّ فرد في النسق الهيغلي للتجلّي التاريخيّ لـ"روح العالم" هو أن يحالفه الحظ في أن يولد بين الجماعة المناسبة في اللحظة التاريخية المناسبة، بحيث يتزامن مولده مع انكشاف روح العالم في تلك الحقبة بعينها. بالنّسبة إلى هيغل، أن تكون عضوًا في الإنسانيّة التاريخيّة يعني أن تكون يونانيًّا لا بربريًّا في القرن الخامس قبل الميلاد، ومواطنًا رومانيًّا لا يونانيًّا في القرون الأولى من العصر الميلادي، ومسيحيًّا لا يهوديًّا في العصور الوسطى، وهكذا.

وبالمقارنة مع كانط، فإنّ مفهوم ياسبرس للإنسانيّة ولمواطنة العالم مفهومٌ تاريخيّ؛ أمّا مقارنةً بهيغل، فهو مفهوم سياسيّ. وهو يجمع على نحوٍ ما بين عمق التجربة التاريخيّة عند هيغل والحكمة السياسيّة العظيمة عند كانط. ومع ذلك، فإنّ ما يميّز ياسبرس عن كلاهما هو الحسم الجوهريّ. فهو لا يؤمن لا بـ"العبث المحزن" للفعل السياسي وما يسجّله التاريخ من حماقات، ولا بوجود "قوة خفية ماكرة" توجّه الإنسان إلى الحكمة. لقد تخلّى عن مفهوم كانط لـ"الإرادة الخيّرة" التي، لأنّها قائمة على العقل، تعجز عن الفعل. كما أنّه قد قطع مع كلّ من اليأس والعزاء اللذين ميّزا المثالية الألمانية في الفلسفة. إذا كان للفلسفة أن تصبح خادمة للحياة (ancilla

vitae)، فلا شك في الوظيفة التي ينبغي عليها أن تؤدّيها: فبحسب كلمات كانط، عليها بالأحرى أن "تحمل المشعل أمام سيدتها الجليلة بدلًا من أن تجرّ ذيل ثوبها من خلفها".

أمّا تاريخ البشرية الذي يستشرفه ياسبرس، ليس هو التاريخ العالمي عند هيغل، حيث تستخدم الروح العالميّة، وتستهلك بلدًا بعد بلد، وشعبًا بعد شعب، خلال مراحل تحقّقه التدريجي. كما أنّ وحدة البشريّة في واقعها الرّاهن لا تزال بعيدة كلّ البعد عن أن تكون ذلك العزاء أو التعويض عن مجمل التاريخ الماضي كما كان كانط يأمل أن تكون. ومن الناحية السياسيّة، فإنّ الوحدة الهشّة الجديدة التي أحدثتها السيطرة التقنيّة على الأرض لا يمكن ضمانها إلا ضمن إطار من الاتفاقيات المتبادلة الشاملة، والتي قد تفضي في النهاية إلى بنية اتحاديّة عالمية. ولهذا، لا يكاد بوسع الفلسفة السياسية أن تفعل أكثر من أن تصف وتقرّر المبدأ الجديد للعمل السياسي وبيان آلياته. وكما يرى كانط أنّه لا ينبغي أن يحدث في الحرب أيّ شيء يجعل تحقيق سلام ومصالحة في المستقبل أمرًا مستحيلًا، كذلك لا ينبغي، وفقًا لما تستلزمه فلسفة ياسبرس، أن يحدث اليوم في السياسة ما يتعارض مع واقع التضامن الفعلي للبشرية. وقد يعني ذلك، على المدى البعيد، ضرورة استبعاد الحرب من ترسانة الوسائل السياسيّة، ليس فقط بسبب احتمال نشوب حرب نووية قد تهدّد وجود البشريّة جمعاء، ولكن أيضًا لأن كلّ حرب، مهما كانت محدودة من حيث استخدام الوسائل أومن حيث المجال الإقليمي، تؤثّر فورًا وبشكل مباشر في البشريّة جمعاء.

إنّ إلغاء الحرب، شأنه شأن إلغاء تعدّد الدول ذات السّيادة، قد يحمل في طيّاته مخاطر خاصّة به؛ فالجيوش المختلفة بما تحمله من تقاليد عريقة ومدوّنات شرف تُحظى بدرجات متفاوتة من الاحترام، ستستبدل بقوات شرطة فدراليّة، كما أنّ تجاربنا مع الدول البوليسيّة الحديثة والحكومات الشموليّة، حيث تتوارى القوة القديمة للجيش أمام الصعود المتنامي للسلطة المطلقة للشرطة، لا تجعلنا متفائلين بشكل مفرط بشأن هذا الاحتمال. ومع ذلك، فإنّ كلّ هذا لا يزال ينتمي إلى مستقبلٍ بعيدٍ جدًّا.

Rebuilding the Social Contract: The Role of Civil Society in Supporting State-led Recovery Across the Middle East and North Africa

إعادة بناء العقد الاجتماعي: دور المجتمع المدني في دعم التعافي بقيادة الدولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

Josiane Atallah (Social Sciences Lab MENA, Tallinn, Estonia)

جوزيان عطاالله (مختبر العلوم الاجتماعية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا تالين إستونيا)

Abstract:

Repeated cycles of conflict, economic crisis, displacement, and political instability across the Middle East and North Africa (MENA) have weakened state capacity and eroded trust between citizens and governments, placing longstanding social contracts under strain. As states struggle to deliver essential services and respond to successive crises, civil society and diaspora networks have increasingly filled gaps traditionally addressed by governments.

This paper argues that, rather than permanently substituting for the state, civil society can serve as a critical bridge between citizens and public institutions, helping rebuild trust while strengthening state-led recovery. Drawing on experiences in Lebanon, Syria, and Tunisia, the paper examines three complementary roles for civil society: supporting service delivery and state responsiveness, expanding civic participation and inclusive governance, and strengthening accountability. Across these contexts, civil society can help reconnect citizens to institutions while providing governments with community-level expertise, resources, and channels for engagement.

The paper concludes that rebuilding the social contract requires more than restoring state capacity; it requires meaningful mechanisms through which citizens can participate in governance and hold institutions accountable. It therefore calls for stronger government–civil society partnerships, enabling legal frameworks, scalable locally led programming, greater engagement with diaspora communities, and donor support focused on institutional resilience. Strengthening civil society as a partner rather than a substitute for the state can help foster more legitimate, inclusive, and resilient governance across MENA.

The Middle East has experienced an era of overlapping crises. Countries experienced armed conflict, economic collapse, climate shocks, political instability, and mass displacement, sometimes concurrently, preventing countries from fully recovering before the next emergency begins. The United States and Israel war with Iran is the latest example. Launched in February 2026, the war triggered new economic and humanitarian crises in the Middle East and North Africa (MENA) region. Beyond the immediate military confrontation, the conflict disrupted regional trade through the closure of the Strait of Hormuz and widespread destruction of critical infrastructure deepening vulnerabilities that had accumulated over years of conflict.

Repeated crises across MENA have fundamentally altered the relationship between citizens and the state. States facing repeated and overlapping shocks may enter a condition of crisis fatigue, a prolonged state in which governments are forced to manage successive emergencies before recovering from previous ones. As fiscal resources, institutional capacity, and public trust erode, governments become increasingly unable to deliver basic services or invest in long-term recovery. Consequently, individuals may no longer see governments as the central pillar of governance, service delivery, and social cohesion, effectively breaking what is known as the "social contract."

The social contract typically defines the relationship between citizens and the state. In MENA particularly, that relationship is more complex, post-independence governments established the

social contract as reliant on "state intervention and economic planning over markets, and welfare over self-reliance." Under this agreement, "citizens tolerate constraints on political freedom in exchange of state guarantees of employment and welfare." When governments are weakened or perceived as incapable of providing these guarantees, intermediary institutions may take on the role of the state, providing aid, temporary governance and other services as governments grapple with the consequences of a crisis. Unfortunately, due to repeated cycles of conflict and crisis, the temporality of that reality has gained some permanence.

Rather than temporarily filling gaps in state capacity during periods of crisis, international, local and diaspora networks increasingly perform functions traditionally associated with government, including service delivery, social protection, and community governance. In different parts of the region, these arrangements have become permanent features of governance, further eroding trust in the state.

A Brief History of Civil Society in MENA

Civil society in the region has experienced a complicated history, marked by varying levels of civic freedoms. The Arab Spring presents as a defining point in the emergence, or closure, of civic spaces. On paper, the 2011 Arab Spring, a collective outcry to improve socio-economic conditions and governance in the region, should have ushered in a new era of expanded civic freedoms in the region. In reality, while the Arab Spring reaped some positive results, it was also met with an expansion of authoritarian practices, effectively limiting civic freedoms. Civil society was also largely supported and sustained by foreign funding sources, a fact that became a political talking point that was consistently used to launch campaigns against civil society groups.

This reality, to some extent, offered civil society groups a layer of protection, creating an external avenue that could advocate for groups and act as an intermediary where needed. On the other hand, the reliance on foreign funding created a new problem: as foreign governments

became increasingly critical of the positive role of these groups, reliance on these groups became a liability. The dismantling of USAID and significant cuts to foreign funding by Canada, the European Union and the United Kingdom are key examples, leading to significant cuts in funding to organizations in MENA. These cuts sent shockways throughout civil society organizations in the region, many of which began to question their survival and the role they could play.

Lebanon and the Role of Civil Society in Service Provision

Lebanon boasts a large number of civil society groups, marked by expansive networks of unions, diaspora networks and non-profits. In times of crisis, such as the recent war with Israel, and the Beirut blast, Lebanon's civil society groups stepped in to provide emergency services and resources to affected groups, from food aid, shelter, education and psychosocial support. In parallel, the Lebanese government, constricted by limited resources, political fragmentation and inconsistent international support, has struggled to deliver aid to the needed scale. As a result, civil society has become a de facto service provider for affected groups, circumventing the need, and trust, in state institutions.

Yet the long-term challenge for Lebanon is whether civil society can help rebuild the state's legitimacy and centrality in response. Civil society can play a critical role in supporting government-led recovery by coordinating emergency response and piloting innovative service-delivery models, strengthening response in the process. One example is the "Rooted for Lebanon" initiative to deliver cash assistance to affected families led by the Ministry of Social Affairs (MOSA), and implemented by international and local non-governmental organizations (NGOs). The NGOs maintain a level of community trust that encourages affected groups to seek out their services, and concurrently, the messaging surrounding the campaign as being government-led helps drive trust gradually toward the state in its ability to lead during crisis and channel resources.

This approach, coupled with increased governmental transparency and reporting, has helped restore international confidence in Lebanon's public institutions, culmintaing in the European Union's unprecedented decision to provide direct funding to the Ministry of Social Affairs (MOSA). Rebuilding trust, and ultimately the social contract, among Lebanese citizens, however, will require sustained improvements in governance and service delivery.

Civil society can serve as a key partner in strengthening the social contract by bridging the relationship between citizens and the state. As accessible and trusted entry points for communities, civil society organizations can complement government service delivery by facilitating aid distribution and providing essential services, particularly where state capacity or access is limited. At the same time, these organizations can connect citizens to government institutions and refer them to formal public services, creating pathways for greater engagement with the state. By linking immediate community needs with formal state systems, civil society can help strengthen citizens' access to public services, improve responsiveness, and build trust in state institutions.

Syria and the Role of Civil Society in Advocacy and Building Participatory Governance

After the fall of Bashar al-Assad in December 2025, Syrians began returning in record numbers, hoping to rebuild Syria and their lives in the process. The need to establish trust within the country and with the international community became increasingly important as the current government seeks international legitimacy and assistance to rebuild. Diaspora-led organizations such as the Syrian Emergency Task Force (SETF) and Syrian American Medical Society (SAMS) played critical roles in mobilizing humanitarian assistance, supporting health services, advocating for sanctions relief, and facilitating international partnerships. In parallel, Syrians living in the diaspora play a key role in documenting local recovery efforts, connecting communities with resources, and maintaining international attention on Syria's reconstruction needs and challenges.

These roles are particularly significant in the context of Syria's social contract. Decades of authoritarian rule weakened the relationship between citizens and the state, limiting opportunities for meaningful civic participation and undermining trust in public institutions.

Assad-era laws that remain in place, such as Law No. 93, threaten that relationship further, as it dictates strong oversight over the activities of civil society actors, their foreign contacts and structure. Rebuilding Syria therefore requires more than restoring physical infrastructure and state capacity; it also requires rebuilding the channels through which citizens can engage with, shape, and hold institutions accountable, especially as concerns remain in place about Syria's transition.

The emerging ecosystem of diaspora networks and civil society organizations presents an opportunity to redefine this relationship. By connecting Syrians at home and abroad with one another and with state institutions, these networks can create new channels for participation, service delivery, and accountability.

They can help ensure that communities have a voice in determining reconstruction priorities, while enabling the state to better understand and respond to citizens' needs. In this sense, civil society can function not as a substitute for the state, but as a bridge between citizens and public institutions—helping translate community needs into government engagement and creating pathways for greater civic participation.

Strengthening these channels can contribute to the renewal of Syria's social contract: a relationship in which citizens have greater voice and access to services, while the state demonstrates greater responsiveness, inclusion, and accountability. Diaspora and civil society networks can further support this process by mobilizing the human and financial capital, expertise, and international partnerships needed for reconstruction. Empowering these actors would therefore not only support Syria's immediate recovery, but also help establish the

foundations for a more inclusive and sustainable relationship between the Syrian state and its citizens.

Tunisia and the Role of Civil Society in Maintaining Accountability

Following the Tunisian Revolution, Tunisia emerged as one of the few countries in MENA to experience a meaningful expansion of civic space. Civil society organizations played a central role in shaping the country's democratic transition, advocating for constitutional reforms, monitoring elections, and facilitating dialogue between political actors during periods of heightened polarization. The Tunisian National Dialogue Quartet, which helped broker political compromise during the 2013 political crisis, demonstrated the capacity of civil society to preserve institutional stability while reinforcing democratic governance, an essential foundation of a functioning social contract.

In recent years, however, Tunisia has experienced growing democratic backsliding. The concentration of executive power, restrictions on political opposition, and shrinking civic space have renewed concerns over government accountability and transparency. In this environment, civil society has assumed an increasingly important role in monitoring state institutions, documenting restrictions on civic freedoms, advocating for judicial independence, and ensuring that government laws and spending remain transparent; but at great personal risk. These efforts serve not only to protect civic freedoms, but also to preserve mechanisms through which citizens can scrutinize state institutions and demand greater accountability.

For Tunisia, rebuilding the social contract depends not only on improving state capacity, but also on preserving the civic space that enables citizens to understand, engage in civic responsibilities and hold public institutions accountable. A functioning social contract requires both a state capable of delivering on its obligations and citizens who have meaningful avenues to engage with and shape the institutions that govern them. Protecting civil society is thus not

separate from state-building; it is a critical component of building a more responsive, accountable, and legitimate state, and will require international efforts to maintain.

Conclusion:

The experiences of Lebanon, Syria, and Tunisia illustrate that civil society plays distinct but complementary roles across different political and recovery contexts. Across these cases, civil society can contribute to rebuilding the social contract by restoring trust in state institutions, expanding opportunities for civic participation, strengthening accountability, and helping connect citizens to public institutions and services. These contributions can be strengthened through coordinated efforts among governments, civil society organizations, funders, and international partners.

- **Institutionalizing partnerships between governments and civil society:** Governments should establish formal mechanisms for engaging civil society, including diaspora networks, in national planning and policymaking. Consultation mechanisms and structured partnerships can enable civil society organizations to contribute technical expertise, identify emerging community needs, and participate in policy design, while helping governments address gaps in service delivery and institutional capacity. Institutionalizing these relationships can also create more consistent channels for citizens and communities to communicate their needs and priorities to the state.
- **Supporting pilot programs that can scale and integrate into national systems:** Many civil society organizations have compensated for weak state capacity by delivering essential services directly. While this model remains necessary during periods of crisis, governments and donors should also support innovative approaches that can be tested, evaluated, and scaled within national programming. Successful initiatives should, where appropriate, be integrated into government systems to ensure sustainability beyond individual projects or funding cycles. This

approach can allow civil society to serve as a source of innovation while strengthening, rather than permanently substituting for, state capacity.

- **Creating enabling legal environments for civic participation:** Civil society cannot effectively contribute to recovery where restrictive legal frameworks limit association, advocacy, or access to international partnerships. Governments should review legislation governing civil society organizations, simplify registration and reporting requirements, and establish transparent consultation processes that protect civic space while maintaining appropriate oversight.

- **Rethinking donor engagement to prioritize institutional resilience:** As international development assistance faces increasing constraints, donors should move beyond financing parallel humanitarian systems toward investments that strengthen national institutions and support locally led recovery. Flexible, multi-year funding should support partnerships between governments and civil society, with an emphasis on institutional capacity, coordination, and locally owned solutions. Donor strategies should seek not only to address immediate needs, but also to strengthen the institutions and relationships that enable states and citizens to respond to future crises together.

As the Middle East enters a new phase of recovery shaped by constrained resources and shifting geopolitical realities, strengthening partnerships between governments and civil society will be essential not only to rebuilding institutions, but also to renewing the social contract. A durable social contract depends on more than the state's ability to deliver services; it requires citizens to have meaningful opportunities to participate in governance, trust that institutions will respond to their needs, and mechanisms through which governments can be held accountable. Civil society can help build these connections. Ensuring that it is able to operate as a partner, intermediary, and accountability actor will therefore be critical to fostering the legitimacy, stability, and resilience of states across the region.

Bibliography:

- Al Bawsala. "Al Bawsala." https://www.albawsala.com/en/. Accessed September 2, 2026.
- Amnesty International. "Tunisia: Dozens of NGOs at Risk of Dissolution as Crackdown on Civil Society Intensifies." May 2026. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2026/05/tunisia-dozens-of-ngos-at-risk-of-dissolution-as-crackdown-on-civil-society-intensifies/. Accessed September 2, 2026.
- Carnegie Endowment for International Peace. Heydemann, Steven. "Toward a New Social Contract in the Middle East and North Africa." Sada, August 20, 2008. https://carnegieendowment.org/sada/2008/08/toward-a-new-social-contract-in-the-middle-east-and-north-africa. Accessed September 2, 2026.
- Center for Global Development. "USAID Spending at the Country and Sector Level: What Happened in Fiscal 2025?" 2026. https://www.cgdev.org/blog/usaid-spending-country-and-sector-level-what-happened-fiscal-2025. Accessed September 2, 2026.
- Council on Foreign Relations. "The Arab Spring at Ten Years: What's the Legacy of the Uprisings?" 2021. https://www.cfr.org/articles/arab-spring-ten-years-whats-legacy-uprisings. Accessed September 2, 2026.
- Crowe, Nicholas J. "Social Contract (Political Philosophy)." EBSCO Research Starters, 2022. https://www.ebsco.com/research-starters/religion-and-philosophy/social-contract-political-philosophy. Accessed September 2, 2026.
- European External Action Service. "EU Grants €45 Million Directly to Lebanon's Ministry of Social Affairs." https://www.eeas.europa.eu/delegations/lebanon/eu-grants-%E2%82%AC45-million-directly-lebanons-ministry-social-affairs_en. Accessed September 2, 2026.

- Human Rights Watch. "No Room to Breathe: State Repression of Human Rights Activism in Syria: Syria's Legal Framework." 2007. https://www.hrw.org/reports/2007/syria1007/3.htm. Accessed September 2, 2026.
- International Rescue Committee. "Lebanon Crisis: What Is Happening and How to Help." https://www.rescue.org/article/lebanon-crisis-what-happening-and-how-help. Accessed September 2, 2026.
- Nobel Prize. "National Dialogue Quartet — Facts." 2015. https://www.nobelprize.org/prizes/peace/2015/tndq/facts/. Accessed September 2, 2026.
- Rooted for Lebanon. "Rooted for Lebanon." https://rootedforlebanon.org/. Accessed September 2, 2026.
- Security Council Report. "Syria." Monthly Forecast, June 2026. https://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2026-06/syria-92.php. Accessed September 2, 2026.
- Syrian American Medical Society. "Syrian American Medical Society." https://sams-usa.net/. Accessed September 2, 2026.
- Syrian Emergency Task Force. "Syrian Emergency Task Force." https://setf.ngo/. Accessed September 2, 2026.
- United Nations High Commissioner for Refugees. "Returnees." UNHCR Syria. https://www.unhcr.org/sy/who-we-help/returnees. Accessed September 2, 2026.



مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية

ISSN 2410-3926 - DOI Prefix: 10.33685/1411

© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي